جامعة يحيى فارس بالمدية – الجزائر–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد كمي

الموضوع:

تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والصادرات في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة(1990–2019) باستخدام نموذج (Panel–ARDL)

من إعداد الطالبتان:

–حميدي سمية

– لعوج إيمان

إشراف الأستاذ:

أ.د. تهتان موراد.

*** أعضاء لجنة المناقشة:**

د. هدروق أحمد..... رئيسا

د.تهتان موراد..... مشرفا ومقررا

د.صغيري سيد علي..... عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2020–2021



الدعاء

اللهم إني أسالك إيمانا دائما، وقلبا خاشعا وعلما نافعا ويقينا صادقا ودينا قيما، وأسأل دوام النجاة من كل بلية، وأسألك دوام العافية، وأسألك الشكر على العافية، وأسألك الغنى عن الناس.

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت، ولا أصاب باليأس ذا فشلت، بل ذكرني دائما أن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح وأن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام هو مظاهر الضعف، يا رب إذا أسأت إلى الناس فأعطيني شجاعة الاعتذار، وإذا أساء لي الناس فأعطيني شجاعة العفو، يا رب إذا جردتني من النجاح فأترك لي قوة الصبر يا رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد نبي الرحمة،وكاشف الغمة وعلى اله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله الذي لا اله إلا هو.

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العقل والعلم

الحمد لله الذي يسر لنا أمورنا وعززنا بالفهم

الحمد لله الذي وفقنا وسهل لنا التقدم إلى الإمام

الحمد لله والصلاة على سيدنا محمد أعظم النعم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"من لم يشكر الناس لم يشكرا الله "

تعجز كل كلمات الشكر أمام عظمة الوالدين اللذين قضوا سنين عمرهم ليقطفوا ثمار نجاحنا فلكم ألف شكر على كل الدعم المعنوي والمادي.

لك باقة امتنان وعرفان يا أستاذنا المشرف " تمتان مولود " لتوجيهاتك التي ساعدتنا ومجهوداتك التي بذلتها من أجل أن يرى هذا البحث النور

شكرا لا يوازي كلام ولا إمتنان

كل الشكر والتقدير لكل أساتذ قسم العلوم الإقتصادية دون استثناء بأخص تخصص إقتصاد كمي وجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا من قريب وبعيد بالقليل أو الكثير

- ولله المستعان على كل شيء

الإهداء:

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك { الله جل وجلاله}

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمار قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ...

والدي الحبيب

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى التي تمتهن الحب وتغزل الأمل عصفورا يرفرف فوق ناصية الأحلام إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى من جمعني معهم سقف واحد وتقاسموا معي حلو العيش ومره إخوتي وأخواتي، إلى من رافقوني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعكم سرن الدرب خطوة بخطوة إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي

جميلة ومسعودة وأمال

محمد وعبد الرزاق

إلى زوجة أخي أحلام و خطيبة أخي سبرينة

إلى أزواج أخواتي محمد ورضوان

وأولادهم إلهام وهارون وعبد الرحمان وعبد الرحمان وفارس

وإلى كل عائلة حميدي ويوسفي

إلى من تحلو بالإخاء وتميز وبالوفاء والعطاء إلي ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة إلى أخواتي اللتين لم تلدهما لي أمي الصديقات الغاليات مروة وإشراق وإيمان ومروة ونور الهدى سرت إلى إخوتي الأحباء إلى كل الأهل و الأقارب الذين اعرفهم من قريب ومن بعيد

سمية



الإهداء

الحمد الله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد

الحمد الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى

مهداة إلى:

إلى من تتاح لي الفرصة لأقول له شكرا إلى من أخذه الموت مني بغيبة ولو يشهد معي هذه اللحظة ، وكان أمله لي في الحياة أن يراني أرتقي على سلم النجاح لأبلغ قممه، إلى الذي أعتز بكنيته أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى من لاتتاح لي الفرصة لأقول لها شكر، وربما لا أملك جرئة التعبير عن الأمتنان إلى من منحتني القوة لمواصلة الدرب وكانت سببا في مواصلة دراستي، إلى التي وضعت الجنة تحت أقدامها إلى التي أنحني لها بكل إجلال وتقدير أمي الحبيبة الغالية، حفظها الله تعالى وأطال في عمرها.

إلى من أدين له بحياتي، إلى من سعى وشقى، وضحى وأفنى زهرة شبابه في رعايتي وحرصي، إلى من أكن له مشاعر التقدير والأحترام والعرفان أخي الحبيب مراد أطال الله في عمره وجزاءه الله خيرا وعافية، وأدامه الله سندا وفخرا لنا.

إلى من هو سند ومصدر القوة إلى من كانوا اجمل القدر في دنيتي أخواتي دليلة، نادية، زهية، ياسمين، وإلى أزواجهم.

إلى أبنائهم، هيماء، ريتاج، أريج، أنس، خليل، رزان والعافية لهم، إلى من لم تلدهم أمي أخواتي وصديقاتي: فيروز، سمية، هاجر، فلة، سمية، رتيبة، وإلى كل الأهل والأحباب من قريب أو بعيد.

إلى أساتذة وأهل الفضل علينا من أول سنة إلى أخر المشوار وإلى كل من عمال الإدارة وعمال المكتبة وعمال النظافة، إلى كل زميلاتي وزملائي طلبة وطالبات خاصة طلبة كلية علوم إقتصادية تخصص إقتصاد كمي ، دفعة 2021 .

إلى كل من نسيه القلم وحفظه القلب، إلى كل هؤلاء أهدي العمل.

إيمان

مستلخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل علاقة بين تقلبات أسعار الصرف والصادرات في دول شمال إفريقيا(الجزائر، المغرب، تونس، مصر، موريتانيا)، خلال الفترة (1990-2019)، بالإضافة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والصادرات، وكذا إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية، من أجل الإحاطة بموضوع دراستنا تناولنا جانبين نظري وتطبيقي فالجانب النظري تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي لسعر الصرف، وأهم النظريات التي تفسره، وكذلك بعض المفاهيم متعلقة بالصادرات، أما التطبيقي فهو عبارة عن دراسة قياسية باستخدامPanel- ARDL ، بحيث ركزنا في دراستنا على السنوات من 1990 إلى2019، معتمدين في ذلك على الأدوات الكمية والقياسية، وتوصلت الدراسة إلى أن النموذج الأفضل من خلال اختبار هوسمان هو نموذج متوسط المجموعة المدمجة(pmg)، ومن بين النتائج المتوصل إليها أنه يوجد تأثير كبير يمارسه سعر الصرف على الصادرات السلع والخدمات، كما بينت بأنه هناك علاقة طردية بين المتغيرين على المدى القصير والطويل، إذ أن الصدمات الايجابية في سعر الصرف تؤدي إلى ارتفاع صادرات السلع والخدمات.

وخلصت الدراسة إلى أن أهم المتغيرات سعر الصرف والصادرات بالدول شمال إفريقيا كانت: الصادرات السلع والخدمات، سعر الصرف رسمي، أسعار البترول، الإجمالي الناتج المحلي، التضخم، وتم تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة متوسط المجموعة المدمجة(PMG)، وبينت النتائج وجود أثر موجب ومعنوي للإجمالي الناتج المحلي على الصادرات، كما بينت النتائج وجود أثره سالب ومعنوي لكل من سعر الصرف رسمي، والتضخم.

الكلمات المفتاحية: صادرات السلع والخدمات، سعر الصرف رسمي، أسعار البترول، إجمالي الناتج المحلي، الدول شمال إفريقيا،Panel- ARDL

Abstract:

This study aimed to analyze a relationship between exchange rate fluctuations and exports in North African countries (Algeria, Morocco, Tunisia, Egypt, Mauritania), during the period (1990-2019), in addition to clarifying the relationship between exchange rate changes and exports, as well as highlighting the effects of exchange rate changes and exports. The exchange, especially the policy of devaluing the local currency, in order to understand the subject of our study, we dealt with two theoretical and practical aspects. The theoretical aspect was touched upon the conceptual framework of the exchange rate, and the most important theories that explain it, as well as some concepts related to exports. As for the practical one, it is a standard study using the ARDL Panel, So that we focused in our study on the years from 1990 to 2019, relying on quantitative and standard tools, and the study concluded that the best model through the Haussmann test is the compact group average model (pmg), and among the results reached is that there is a significant impact of the exchange rate on Exports of goods and services, and also showed that there is a direct relationship between the two variables in the short and long term, as positive shocks in the exchange rate lead to a rise in exports of goods and services. The study concluded that the most important variables exchange rate and exports in North African countries were: exports of goods and services,

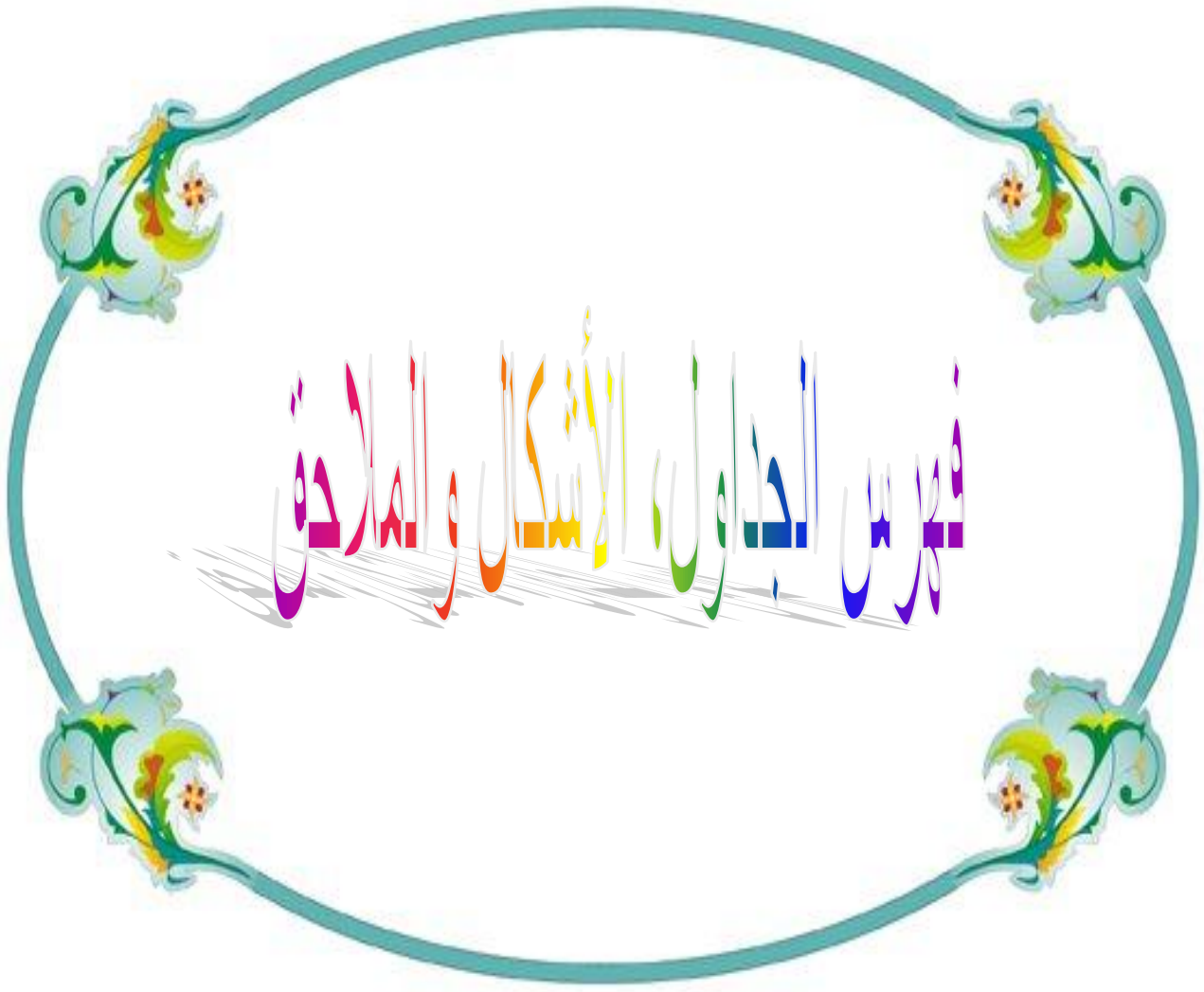
official exchange rate, oil prices, gross domestic product, inflation, and the study model was estimated using the combined average group (PMG) method, and the results showed a positive and significant effect. The GDP on exports, the results also showed a negative and significant impact on both the official exchange rate and inflation. Keywords: exports of goods and services, official exchange rate, oil prices, GDP, North African countries, Panel- ARDL


فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الدعاء	I
الشكر وعرفان	II
الإهداء.	IV-III
الملخص	VII-V
فهرس المحتويات	VIII
فهرس أشكال والجداول والملاحق	XII
مقدمة العامة	أ-ع
الفصل الأول: مفاهيم حول سعر الصرف	
تمهيد الفصل الأول.	02
المبحث الأول: ماهية أسعار الصرف.	03
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.	03
المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف.	06
المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف.	13
المطلب الرابع: وظائف سعر الصرف.	23
المبحث الثاني: نظريات وأشكال سعر الصرف.	24
المطلب الأول: نظريات أسعار الصرف.	24
المطلب الثاني: سياسات (أدوات و أهداف) سعر الصرف	39
المطلب الثالث:.وسائل أسعار الصرف.	44
المطلب الرابع: كيفية تحديد سعر الصرف.	50
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف و مخاطر تقلباته.	54
المطلب الأول: محددات سعر الصرف.	54

المطلب الثاني: عوامل مؤثرة في سعر الصرف.	55
المطلب الثالث: مخاطر تقلباته.	61
المطلب الرابع: أثارسعر الصرف .	63
خلاصة الفصل	65
الفصل الثاني: مفاهيم حول الصادرات	
تمهيد الفصل الثاني	67
المبحث الأول: عموميات حول الصادرات.	69
المطلب الأول: مفهوم الصادرات.	69
المطلب الثاني: أهمية الصادرات.	71
المطلب الثالث:أنواع الصادرات.	75
المطلب الرابع: محددات الصادرات. دوافع الصادرات.	77
المبحث الثاني : مؤشرات وتحديات تنافسية الصادرات.	78
المطلب الا ول : دوافع التصدير وملامح نجاحها.	78
المطلب الثاني : عوامل نجاح التصدير.	82
المطلب الثالث: أهم نظريات التصدير.	83
المطلب الرابع: إجراءات التصدير.	89
المبحث الثالث: مؤشرات وتحديات الصادرات	97
المطلب الأولى: مؤشرات الصادرات	97
المطلب الثاني: تحديات الصادرات.	100
المطلب الثالث:أساليب العلاج منها	104
المطلب الرابع: أساليب تحقيق تقلبات أسعار التصدير وإستراتيجيات المتخذة.	104
خلاصة الفصل:	106

الفصل الثالث : دراسة قياسية لتقلبات أسعار الصرف و الصادرات في شمال إفريقيا 2000-2019	
تمهيد الفصل:	107
المبحث الأول: لمحة حول نموذج Panel-ARDL	108
المطلب الأول: تعريف نموذج Panel-ARDL	108
المطلب الثاني: أهمية استخدام معطيات البانل Panel – ARDL	110
المطلب الثالث: تعريف طرق التقدير النموذج.	114
المطلب الرابع: النماذج الأساسية في تحليل بيانات بانل.	119
المبحث الثاني: الاختبارات الإحصائية للبيانات.	124
المطلب الأولى: تحليل الارتباط بين المتغيرات.	124
المطلب الثاني: اختبارات تجانس معلمات النموذج واختبار الكشف بين المقاطع الفرضية	125
المطلب الثالث :اختبارات الاستقرارية.	126
المبحث الثالث :تحليل الدراسة القياسية.	**128**
المطلب الأولى:نموذج ومتغيرات الدراسة.	**128**
المطلب الثاني:دراسة الإحصائية والإستقرارية.	**131**
المطلب الثالث:اختبار تكامل المشترك.	**143**
المطلب الرابع:تقدير وتحليل نموذجPanel-ARDL	**144**
خلاصة الفصل:	**151**
الخاتمة العامة:	**152**


فهرس الجداول الأشكال والملاحق

1. الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	ايجابيات بيانات بانل وسلبياته	112
2-3	اختبارات جذر الوحدة في بيانات بانل	122
3-3	التعريف بالمتغيرات المستخدمة في تحليل بالمركبات الأساسية ومصدر البيانات.	126
1.4.3	الخصائص الإحصائية للمتغيرات الدراسة بالنسبة لدول شمال إفريقيا	127
2.4.3	مصفوفة الارتباط بالنسبة لدول شمال إفريقيا	128
3.4.3	نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار حسب Pesaran(2008) Yamagata لدول شمال إفريقيا	129
5.4.3	نتائج اختبار CD-Test للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية حسب Pesaran 2007 لدول شمال إفريقيا	131
5.3	نتائج اختبارات جذر الوحدة	133-132
6.3	نتائج اختبار الجيل الثاني لجذر الوحدة لبانل حسب Pesaran لدول شمال إفريقيا	136-135

7.3	**نتائج اختبار التكامل المشترك لدول شمال إفريقيا**	**136**
8-3	اختبارات المفاضلة لاختيار نموذج (Panel ARDL) الملائم لدول شمال إفريقيا.	139
1.9.3	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل في الدول محل الدراسة	141
2.9.3	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في الجزائر	143
3.9.3	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في المغرب	144
4.9.3	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في تونس	145
5.9.3	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في مصر	146
6.9.3	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في موريتانيا	147
11.3	نتائج اختبار DH للسببية بين سعر الصرف والصادرات	148
12.3	نتائج اختبار DH للسببية بين مؤشرات وسعر الصرف.	149

1. الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	سعر الصرف الحقيقي و القدرة التنافسية	**9**
2-1	تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف (نموذج ماندل فلمبح)	**38**
3-1	مقاومة التضخم	**43**
4-1	سعر الصرف التوازني	**53**
5-1	أثار تغير سعر الفائدة على سعر الصرف	**56**

6-1	أثار التضخم على تغيرات سعر الصرف	**58**

. الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	بيانات شمال إفريقيا	146-139
2-1	دراسة وصفية لمتغيرات لدول شمال إفريقيا	147
1-2	الخصائص الإحصائية لدول شمال إفريقيا	147
2-2	مصفوفة الارتباط لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	148
1-3	نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار (Slope) حسب Pesaran.yamagata(2008) لدول شمال إفريقيا	148
2-3	نتائج اختبار **CD-test** للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية لدول شمال إفريقيا	149
1-4	نتائج اختبار الجذر الوحدة حسب Pesaran (2007) لدول شمال إفريقيا	153-149
2-4	نتائج اختبار الجيل الثاني لجذر الوحدة حسب (Pesaran 2007) لسلسلة (lnexp) لدول شمال إفريقيا	154

1-5	نتائج اختبار الجيل الثاني لجذر الوحدة حسب (Pesaran 2007) لسلسلة (lnTCH) لدول شمال إفريقيا	154
2-5	نتائج اختبار الجيل الثاني لجذر الوحدة حسب (Pesaran 2007) لسلسلة (lnpp) لدول شمال إفريقيا	155
1-6	نتائج اختبار الجيل الثاني لجذر الوحدة حسب (Pesaran 2007) لسلسلة (lngdp) لدول شمال إفريقيا	155
2-6	نتائج اختبار الجيل الثاني لجذر الوحدة حسب (Pesaran 2007) لسلسلة (lninf) لدول شمال إفريقيا	156
1-7	نتائج اختبار التكامل المشترك حسب اختبار Westerlundو Pedroni لدول شمال إفريقيا	158-156
2-7	نتائج تقدير النموذج (PMG) في الأجل القصير والطويل لدول شمال إفريقيا	159-158
1-8	نتائج تقدير النموذج (MG) في الأجل القصير والطويل لدول شمال إفريقيا	159
2-8	نتائج تقدير النموذج (DFE) في الأجل القصير والطويل لدول شمال إفريقيا	160

1-9	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين (PMG) و(MG) لدول شمال إفريقيا	161
2-9	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين (PMG) و(DFE) لدول شمال إفريقيا	161
1-10	نتائج اختبار السببية لدول شمال إفريقيا	


مقدمة

مقدمة عامة

يعتبر التبادل الدولي المرآة العاكسة للتنمية الاقتصادية، باشتماله على ميادين واسعة من تدفقات للسلع والخدمات وحركية رؤوس الأموال.

تتحدد العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق التدفقات الحقيقية والمالية بين الدول، مما يستدعي في معظم الأحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الأخيرة، وذلك لعدم توفر عملة عالمية يتم على أساسها التبادل الدولي، خاصة بعد أن فقد الذهب صفته كعملة مرجعية مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق متغيرة عرفت ب"سعر الصرف" وهو عبارة عن ثمن عملة بلد ما مقومة بعملة بلد أخر.

يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية وأي تذبذب لسعر الصرف قد يؤثر على التغيرات الاقتصادية الكلية وبالتالي على الاقتصاد ككل، فإتباع سياسة صرف ملائمة تتماشى مع متطلبات الدولية له أثر إيجابي في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي .

ولقد عرفت العالم نظم نقدية من خلال التطور التاريخي الذي مر به النظام النقدي الدولي، بداية من قاعدة الذهب التي كان فيها الذهب الغطاء المطلق لجميع عملات الدول، إلا أن هذا النظام لم يستمر طويلا فبإنتهاء الحرب العالمية الثانية، تم إستبدال قاعدة الذهب بنظام "بريتون وودز" و القائم على أساس قابلية تحويل الدولار الأمريكي فقط إلى ذهب، وبموجب هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار.

أما بالخصوص عندما الاعتماد كل دولة على الية للتصدير التي تسعى من خلالها إلى تفعيلها على أساس القطاع الصناعي الذي هو من بين القطاعات الحيوية التي احتلت مكانة مهمة في التجارة العالمية في الآونة الأخيرة فهذه الحقيقة دفعت الكثير من الدول خاصة النامية إلى العمل على تحسين وتنويع صادراتها.

ومن ثم أصبح موضوع الصادرات من موضوعات البحث العلمي حيث ظهرت بشأنها عدة نظريات حديثة مما جعلها من أبرز مؤشرات تصنيف الدول من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

1-الإشكالية البحث: على ضوء ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث كالتالي:

***هل توجد علاقة معنوية بين تقلبات أسعار الصرف والصادرات؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماالمقصود بسعر الصرف، وماهي أهم النظريات المحددة له ؟

2-ما المقصود بالصادرات وما هي أهم إجراءاتها ؟

3-كيف تؤثر الصادرات على أسعار الصرف ؟

4-هل ارتباط التكامل المشترك ضروري ؟

5-هل توجد علاقة سببية بين تقلبات أسعار الصرف والصادرات؟

لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة، يطرح الباحث مجموعة من الفرضيات التي من خلالها نحاول الإجابة عن التساؤلات المطروحة سلفا كما يلي:

- فرضيات البحث:

***الفرضية الأولى:** هناك علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات في دول شمال إفريقيا خلال فترة الدارسة.

***الفرضية الثانية:** كيف يؤثر سعر الصرف على قيمة الصادرات.

***الفرضية الثالثة:** لا توجد علاقة سببية بين تقلبات سعر الصرف والصادرات.

***الفرضية الرابعة:** توجد هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في سعر الصرف أهمها التضخم، ومعدلات الفائدة الحقيقية.

*** أهداف الدراسة:**

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة الدور الرئيسي واثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات في شمال إفريقيا، أما الأهداف الفرعية هي كما يلي:

- التعرف على العلاقة الترابطية بين أسعار الصرف والصادرات.

- قياس علاقة بين سعر الصرف والصادرات في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2019-1990)

-محاولة إبراز أهم المتغيرات المفسرة لسعر الصرف.

- محاولة معرفة الطريقة المثلى لتنفيذ سياسة سعر الصرف.

- معرفة المؤشرات الإحصائية المثلى لقياس أثر سعر الصرف على الصادرات .

رابعا:أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة التغيرات والتطورات الحاصلة في أسعار الصرف، وإبراز العلاقة بين سعر الصرف والصادرات بعد ما عرفت أسعار الصرف من تقلبات في السنوات الأخيرة، وظهور أزمات اقتصادية عالمية جديدة.

سادسا: منهج البحث والأدوات المستخدمة:

محاولة منا للإجابة على الإشكالية، واختبار مدى صحة الفرضيات السابقة، يتم الاستعانة

بالمنهج الوصفي لتشخيص وتحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والصادرات في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2019) محل الدراسة.

كما يتم استخدام المنهج الكمي، وذلك باستخدام القياس الاقتصادي بتطبيق النموذج (Panel-ADRL)لدراسة وقياس العلاقات التي تربط المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، والآثار المتبادلة فيما بينها مركزين فيها على تبيين علاقة سعر الصرف بالصادرات لحالة دول شمال إفريقيا خلال فترة الدراسة.

فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في البحث، فهذه الدراسة تعتمد على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع من كتب ومقالات علمية التي لذا صلة بذلك، إضافة إلى استخراج البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل البنك الدولي، كما سيتم الاعتماد على برنامج Eviews12 و STATA16 و STATA15 كأداة للدراسة القياسية الموجهة لتحليل علاقة بين تقلبات سعر الصرف والصادرات في دول شمال إفريقيا .

سابعا . حدود الدراسة :

لقد ضبطت الحدود المكانية والزمنية للدراسة على النحو التالي:

- الحدود المكانية: دول شمال إفريقيا(الجزائر، المغرب، تونس، مصر، موريتانيا) مع إستبعاد ليبيا.
- الحدود الزمنية : فتمتد من سنة 1990 إلى سنة 2019 .
-

هيكل الدراسة:

تم تقسيمالموضوع إلى ثلاث فصول:

حاولنا فيالفصلالأول تقديم مفاهيمعامة حول سعرالصرف من خلال مفاهيم سعر الصرف وأنواعه، وأنظمةسعرالصرف وكذلك وظائفه، وماهي النظريات المحددة لسعرالصرف، أماالفصلالثاني تطرقنا إلى مفهوم الصادرات وأهم محدداتها وأهمية الصادرات ودوافعها، أما الفصل الثالث قمنا بدراسة قياسية لتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف و الصادرات في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2019)،باعتماد على الاختبارات الاستقرارية والإحصائية واختبار تكامل المشترك، وكذلك طرق التقدير نموذج .

ثامنا: الدراسات السابقة :

لغرض تحليل مشكلة البحث ومناقشتها، تطلب الأمر الاستعانة بأهم الدراسات السابقة، حسب التسلسل الزمني نذكر منها:

1-دراسة لبوكي أمباركة " تناولت الدراسة البحث في أثر تغير سعر الصرف على قيمة الواردات، دراسة قياسية في الجزائر 1980-2014 "بإستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد و EViews 9 حيث أظهرت النتائج وجود علاقة بين المتغير الحاصل في سعر الصرف وحجم الواردات هي علاقة طردية أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى ذلك إلى زيادة حجم الواردات، بإضافة إلى وجود علاقة طردية بين تغير سعر الصرف وأسعار البترول لدول (من الناحية الإحصائية أكدت معنوية النتائج)؛

2-بن عطية محمد عبد الحكيم، بوطريق سعاد "بدراسة تأثير تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر 1980-2019" بإستخدام ARDL، توصلت إلى

وجود علاقة تكامل المشترك بينهما وذلك يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابعة؛

3-شريفي رشيد، زبيش حمزة "بدراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر 1986-2015" بإستخدام VAK ,EViews9، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير كبير يمارسه سعر الصرف على ميزان التجاري وهذا الأخير لا يؤثر على سعر الصرف ووجود علاقة طردية بين المتغيرين على المدى القصير إذا أن الصدمات الإيجابية في سعر الصرف تؤدي إلى ارتفاع مستويات الميزان التجاري؛

4-دوحة سلمى " تناولت الدراسة البحث في أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "(1990-2013)، دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية 2014-2015بإستخدام طريقة المربعات الصغرى OLSمن خلال Eviews8، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الإختلال في الميزان التجاري وهذا راجع إلى طبيعة الإقتصاد الوطني الذي يرتكز على الصادرات من المحروقات والتي تخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك وكذلك وجود علاقة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري، هي علاقة طردية أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسين وضعية رصيد الميزان التجاري بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين التغيرات أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري حيث كلما زادت وتحسنت أسعار البترول نتج عن ذلك تحسن في رصيد الميزان التجاري؛

5- طوير أمال، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، مجلة أبحاث إقتصادية محاصرة العدد(2) 2020، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة مدى تأثير الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر، وعليه قد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات و النمو الإقتصادي في الجزائر، كما توصلت إلى أن الصادرات تؤثر على النمو الإقتصادي تأثيرا طرديا في الجزائر وذلك في المدى الطويل كذلك وجب رفع إستراتيجية

فعالة من أجل تنويع الصادرات وذلك بتشجيع الصادرات الزراعية والصناعية وعدم الاعتماد على المحروقات بغية رفع النمو الاقتصادي، وذلك باستخدامEviews10 لاختبار نموذج انحدار ذاتي للفجوة زمنية الموزعة؛

6-بن قوية خديجة، لعجايمي صارة " التحفيزات الضريبية والجمركية كآلية لتنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر 1990-2015" إستعمال برنامج Eviewsونموذج VAR توصلت النتائج إلى أن نسبة الصادرات خارج المحروقات لا زالت بعيدة عن التوقعات والجهود المبذولة وهذا دليل على أن الجزائر لا زالت تعتمد في اقتصادها على الصادرات البترولية ووجود نمو أعرج في الصادرات؛

7-ماهر حسن محمد حمد "تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر 1990-2017"واستخدم الباحث نموذج VAR, Eviews, SPSS وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف دولار الأمريكي لكل جنيه مصري والصادرات ووجود علاقة طردية بين إجمالي تكوين الرأسمالي والتضخم، ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف الدولار الأمريكي مع الواردات؛

8-شوشان زهير،"تقلبات أسعار الصرف وأثرها على الميزان التجاري 1990-2014 "بإستخدام برنامج Eviews، قد توصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف، والنشاط الإقتصادي في الدول الأجنبية، ومستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات ومستوى النشاط الإقتصادي المحلي ومستوى أسعار الفائدة الأجنبية، تؤدي الزيادة في النشاط المحلي وأسعار الفائدة الأجنبية إلى انخفاض النشاط الاقتصادي الخارجي وانخفاض قيمة العملة المحلية؛

9-صالح أحمد علي جامع،"أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان 1990-2018،ذلك باتباعها المنهج التاريخي و الوصفي و التحليلي للبيانات باستخدام

برنامج Eviews، توصلت إلى النتائج: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف و الصادرات، وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات؛

10-هشام شعباني،"أثر تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو على الاقتصاد الجزائري "دراسة تحليلية للفترة 2000-2012، توصلت إلى أن لسعر الصرف أهمية بالغة تكمن في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية فهو أهم المؤشرات التي تؤثر على الاقتصاد المحلي، كما يمكن القول أن سعر الصرف تلعب دورا محوري ولها أدوات عدة يمكن إستعمالها لعلاج أزمات والتقليل من المخاطر وما نلاحظه اليوم على السياسة هو توجيهها نحو أشكال التعويم والإعتمادات النقدية؛

11-بن ذباح محمد ،سيدعلي مراكشي،" بدراسة أثر سعر الصرف على علاج أختلال ميزان المدفوعات 2000-2013 "بإستخدام Eviews9، توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات كما أن سعر الصرف يؤثر على ميزان المدفوعات كما توجد علاقة خطية بينهما أو نقول أن النموذج مقبول إقتصاديا وإحصائيا؛

12-عبد الحق خوجة فاهم، حمزة كريكش،"أثر الصادرات قطاع المحروقات على أداء الميزان التجاري الجزائري 2000-2014 "،وإستخدم الباحث النموذج VAR، من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من التنائج نلخصها فيم يلي:

- يعتبر التخصص الدولي أهم عامل لقيام التجارة الخارجية وهذا حسب المدرسة الكلاسيكية وهو ما يفسر اعتماد اقتصاديات بعض الدول على تصدير الموارد الوفيرة واستيراد الموارد النادرة، وهو ما ينعكس على قطاع المحروقات الجزائري باعتباره مورد وفير؛

- يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد أغلبه على العائدات المتأتية من تصدير المحروقات؛

- هناك انفتاح للتجارة الخارجية للجزائر على العالم وهذا يعني أنه أي أزمة قد تصيب الاقتصاد العالمي وتؤثر على أسعار المحروقات، سيؤدي إلى تقلص الطلب العالمي على المحروقات الذي يؤثر على حجم الصادرات ومنه عجز الميزان التجاري؛

- الارتفاع المستمر لعائدات صادرات المحروقات خلال فترة الدراسة؛

- تشكل صادرات المحروقات حوالي96 % من إجمالي الصادرات فيم تشكل النسبة الباقية صادرات لباقي القطاعات المحلية؛

- قيمة الصادرات كانت دائما أكثر من قيمة الواردات وهو ما حقق نسبة تغطية تفوق 100 % حتى وصلت في إحدى سنوات الدراسة250% وهو ما يفسر الفائض الدائم في الميزان التجاري؛

- توجد علاقة طردية بين عائدات صادرات المحروقات ورصيد الميزان التجاري بحيث كلما سجلت صادرات المحروقات ارتفاعا انعكس ذلك على أداء الميزان التجاري بتحقيق فائض مرتفع، والعكس في حالة انخفاض صادرات المحروقات.

13-سماي زهية ،عباسة نصيرة،" بدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على حساب رأس المال في الميزان المدفوعات خلال فترة 2000-2014"، بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط وspss، توصلت إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وحساب رأس المال

14-بخاري عائشة، قندوزي نورة خولة "بدراسة تغيرات أسعار الصرف الأورو والدولار وأثرها على العائدات النفطية 2000-2016" ،بإستخدام Eviews7 توصلت إلى وجود علاقة وطيدة بين تقلبات الدولار وأسعار البترول؛

15-المداح أحمد ليتم سامي، زيار سليم،"من خلال دراستنا لموضوع نمذجة تقلبات أسعار صادرات من خلال 2008-2018، دراسة مقارنة بين كل من الصين والو.م.أ أو أسعار الصادرات الدولية"، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي ظهور الصين كقوة اقتصادية كبرى من خلال تطور حجم صادراتها خلال فترة الدراسة وهو مؤشر كافي للحكم على مدى تنويع القاعدة التصديرية للصين من جهة وعلى عدم اكتراثها للمنتجات الدولية؛

-تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من تراجع قيمة صادراتها من حيث الجودة ومن حيث تطورها، حيث أصبحت تتأرجح بين المكانة الاقتصادية التي سيطرت عليها لسنوات عديد وبين اعتبارها أحد الأقطاب الاقتصادية المتعددة؛

-تظهر نتائج الدراسة الوصفية أيضا أن العوائد التي تحققها الصادرات الصينية تفوق بدرجة كبيرة تلك العوائد التي تحققها الولايات المتحدة الأمريكية على نحو جد مقلق بالنسبة بهذه الأخيرة، ولدرجة فرضها حماية على منتجاتها المحلية تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من ارتفاع مؤشر مخاطر تقلبات أسعار صادراتها مقابل نظيرتها الصينية وهو ما يزيد من عزوف المستثمرون عن مختلف القطاعات التصديرية، في حين تشكل تقلبات أسعار الصادرات الصينية مخاطر أقل درجة مما يجعل قطاعاتها التصديرية وجهة جذابــة لمخالف المستثمرون يظهر من خلال فرضها للضرائب؛

17-دغريب بولرباح، أ-خضير سفيان، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز" أثر تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة

2004-2014 "، بحيث تم من خلالها التطرق إلى تطور سعر الصرف الدينار الجزائري وتحليل الواقع ميزان المدفوعات ؛

اعتمدت الدراسة على الأدوات قياسية كالإنحدار البسيط، وأظهرت النتائج أن تحسين رصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف وتراجع المديونية الخارجية كانت نتيجة إرتفاع أسعار النفط، كما أن نسبة كبيرة من مداخيل الجزائر بالعملة الصعبة تضيع نتيجة اختلاف العملات المتعامل بها بين الصادرات والواردات؛

ومن خلال هذه الدراسة خلصنا إلى القول إن تنويع الواردات خارج منطقة الأورو يحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار مقابل اليورو، كما أن تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات أمر ضروري لتجنب الأزمات النفطية النابعة من انخفاض أسعار النفط .

18-دأ.محمد راتول، أ.معزوز لقمان، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تغيرات أسعار الذهب الدولية في ظل تقلبات أسعار الصرف الدولار دراسة تحليلية خلال الفترة (1999-2010)، لقد خضعت هذه الدراسة إلى العلاقة السببية بين سعر الصرف الدولار وأسعار الذهب للعديد من الدراسات الاقتصادية التي توصلت إلى النتائج غير حاسمة، وبإفتراض وجود علاقة سببية تتجه من سعر الصرف الدولار مقابل الأورو إلى أسعار الذهب العالمية خلال الفترة (1999-2010)؛

19-حميدات عمر، عبدالرؤوف عباده، أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2018 ، تهدف هذه الدراسة لاختبار أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا باستخدام بيانات سنوية للدول الجزائر، تونس، والمغرب خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2018 ، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج

دراسة الحالة، بإجراء دراسة قياسية، من خلال تقدير النماذج الثلاثة للبيانات المقطعية الزمنية: النموذج التجمعي، نموذج التأثيرات العشوائية، ونموذج التأثيرات الثابتة، ومن خلال معايير المفاضلة تبين أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأمثل، وقد توصلت التأثيرات العشوائية هو الأمثل، وقد توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف له تأثير معنوي طردي على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا؛

20-حمشة عبد الحميد في دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر،مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد .


الفصل الأول

تمهيد:

تتشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي، حيث ترتب على تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية، وقيام التبادل بين مختلف دول العالم القيام بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تباع وتشتري العملات، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف وكل تأثيراته المختلفة على الصادرات كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

كل هذا أدى بنا إلى تناول هذا الفصل حيث قمنا بقسيمه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

المبحث الثاني: نظريات سعر الصرف.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته.

الأول: ماهية سعر الصرف.

لقد أصبح سعر الصرف محط اهتمام كبير من طرف كافة المستثمرين والاقتصاديين، كما أنه يحظى باهتمام جل القطاعات في الدول وحتى على مستوى الأفراد العاديين ولقد أتت في شأنه عدة مفاهيم وصيغ متنوعة هذا إلى جانب اهتمامها بالعمليات التي تتم في مختلف أسواق الصرف التي تتحدد فيها أسعار العملات وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

– هناك العديد من المفاهيم التي تناولت أسعار الصرف نذكر منها ما يلي:

يعرف سعر الصرف بأنه: "نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها".[1]

كما يعرف أيضا بأنه:" النسبة التي تتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في الوقت معلوم ".[2]

كما يعرف أيضا بأنه: "نسبة أو قيمة ما تساويه الوحدة الواحدة من العملة الوطنية مقومة في شكل وحدات من العملة الأجنبية وذلك بعد تحويلها إلى العملة الأجنبية.[3]

عرف أيضا بأنه: "عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية لأنه يعتبر أن العملات الأجنبية مثل بقية السلع التي

---

[1] عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان1999، ص 147.

[2] د–صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، درا النهضة العربية،32شارع عبد الخالق ثروت، القاهرة، ص 25.

[3] د–سمر فخري نعمة، العلاقة تبادلية بين أسعار الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية 2011 ،عمان الأردن، ص 15.

يحدد ثمنها بعدد من وحدات النقد الوطنية الذي يتغير حسب ظروف العرض والطلب."[1]

كما يمكن تعريف سعر الصرف بأنه: "عدد الوحدات من عملية معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملية أخرى وتظهر الوظيفة التقليدية لسعر الصرف في قطاع التجارة الخارجية." [2]

-وأيضا هو سعر عملة بعملة أخرى، يتغير في سوق الصرف وفقا للعرض والطلب على العملات.[3]

- إضافة للتعريفات السابقة لسعر الصرف يمكن أن نقدم التعريف التالي: "هو أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وبقايا اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويقها.

وتتغير أسعار الصرف يوميا استجابة لتغيرات في ظروف العرض والطلب في أسواق الصرف وما يمكن استنباطه من مفهوم سعر الصرف أنه يشمل على أربعة عناصر هامة هي: [4]

- العملية: وهي تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى؛
- المكان: يقصد به سوق الصرف؛
- الهدف: وهو تسوية المدفوعات الدولية؛

---

[1] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 96.

[2] طاهر لطرش، نفس المرجع، ص 96.

[3] Serge d Agostino، Marc montousse، Alain chiffes، Jean marc huart. <<100 fauchés pour comprendre la mondialisation>> aditions bréla. 2006. P 172.

[4] طاهر لطرش،نفس المرجع ، ص 120.

– السعر: وهو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

نلاحظ أن سعر الصرف يتحدد شأنه شأن أي سعر آخر في الاقتصاد بتفاعل قوى العرض والطلب، إلا أنه ينفرد بأهمية خاصة تميزه عن سائر الأسعار في الاقتصاد المحلي، إذ يترتب على تغير هذا السعر، تغير كل الأسعار والأجور، وكل المتغيرات الاقتصادية الأخرى الجزئية منها والكلية إزاء العالم الخارجي، أي تغيير الأسعار للبلد المعني على المستوى الدولي.

فمثلا :سعر الصرف الأورو مقابل الدولار يكتب بالصيغة التالية :[1]

وهذا ما يعني أن: EUR /USD =1.3120

1EUR =1.3120$

بينما : سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الين نكتب :

USD/JPY=89.4454

*وفي الواقع هناك طريقتان للتسعير هما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.[2]

–**التسعير المباشر**:هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية، التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن، قليل من الدول التي تستعمل هذه الطريقة من بينها بريطانيا العظمى؛

– **التسعير غير المباشر**: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم التي تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.

[1]http://www.ons.dz/them-sta .

[2] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 96.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف.

هناك عدة أنواع لسعر الصرف حيث تنقسم إلى ما يلي:[1]

❖**أولا: سعر الصرف الاسمي.**

هو مقياس لقيمة عملة دولة ما، والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد أخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها بعض ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض.

ويعرف أيضا بأنه: وحدة من عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية أو العكس، أيسعر العملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، ويتم تحديده طبقا للطلب والعرض على ذلك السعر في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة بدلالة نظام الصرف المعتمد في أي بلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:

-**سعر الصرف الاسمي:** وهو المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية.

-**سعر الصرف الموازي:** وهو المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر الصرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

❖**ثانيا: سعر الصرف الحقيقي:** يعتبر سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجرة بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة.

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 103-105.

ويعرف أيضا على أنه: عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ونستنتج أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يبرز القوة الشرائية للعملة، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.[1]

فمثلا: ارتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى تغيير في أرباح المصدرين، وأن ارتفعت مداخليهم الاسمية بنسبة عالية أو مرتفعة، أو سعر الصرف الحقيقي هو أسم الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية.[2]

كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض.

ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:

TCR=TCN .P * /P

TCR: سعر الصرف الحقيقي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

P: مستوى الأسعار في البلد المحلي.

*P: مستوى الأسعار في البلد الأجنبي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

---

[1]Hervé Joly. Et d'autres. Le taux de change réel d'équilibre une introduction. Ministère de l'économe et des finances. Paris. 1996/p4

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 104-105.

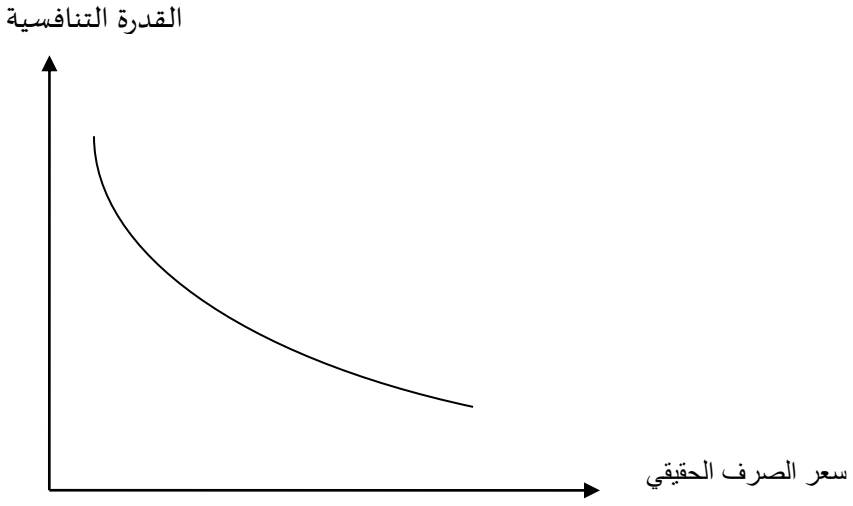
* الأسواق الموازية: هو السوق الذي يضم الشركات غير مكتملة شروط الإدراج في السوق الرسمي لذا يتم إدراجها في السوق0 الموازي حتى تكتمل الشروط

فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للبلد المحلي، لأن سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأجنبي والبلد المحلي.

إن اتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وبالمقابل فإن انخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل إيجابي يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، لهذا فإن لاتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وكذلك لتطورات ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية.

بما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد المحلي وأهم المتعاملين التجاريين، فهي إذن تعبر عن القدرة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة أساس تسمح بقياس تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض القدرة التنافسية للأسعار والعكس صحيح.

الشكل رقم (1-1): سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية .



المصدر: عبد المجيد قدي مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص103.

❖ثالثا: سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة دولة ما بالنسبة لعدة عملات لدول أخرى في فترة زمنية معينة، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار الصرف ثنائية.[1]

ولقد عرفه الاقتصادي الجزائري حميات محمود"أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في التعريفات الجمركية رسوم وإعانات مالية"وهنا نميز نوعان من سعر الصرف فعلي للواردات وسعر صرف فعلي للصادرات.

-سعر الصرف الفعلي للوارداتTCEM : هو عبارة عن وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات.

-سعر الصرف الفعلي للصادرات TCEX: هو عبارة عن وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما يبلغ قيمة دولار واحد الصادرات.[2]

كما ينقسم سعر الصرف الفعلي إلى:

1-سعر الصرف الفعلي الاسمي: يعبر عنه بالعلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة محلية معبرا عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات وكذا تفسير تغير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي، ويمكن قياسه بإتباع المراحل التالية.

---

[1] J, Zombie Oliveira Miguel faire Castro mapping aconntrys. Coinpetitve position real exchange. Rete approach. Studies in economics, vole, 2011, p 234 .

[2] محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، الطبعة3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2005، ص 76.

*اختيار سلة العملات للشركاء التجاريين والتي تعطي فيها كل عملة معاملا ترجيحيا.

*حساب المؤشرات أسعار الصرف الثنائية الاسمية بالنسبة لسنة الأساس حيث يكون الاقتصاد الوطني في حالة توازن.

*استخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية .[1]

-سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو عبارة عن سعر الصرف الفعلي الاسمي معدل بنسبة مستوى عام للأسعار بين البلد المتعامل والبلد محل الدراسة.[2]

ويعرف كذلك على أنه في الواقع بأنه سعر الصرف الفعلي هو سعر أسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن لأجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.[3]

كما بدأ باستخدام المؤشرات الحقيقية عندما لوحظ وجود اختلاف في المؤشرات النسبية وكان السبب في هذا الاختلاف الآثار التضخمية المختلفة بين الدول، فكان في البداية يتم استخدام المؤشر سعر الصرف الفعال الاسمي وبعد ذلك تم استخدام مؤشر سعر الصرف الفعال الاسمي المكيف وهذا يفضي إلى أن تكون النتيجة هي نظير حقيقي يعكس الآثار حقيقية لتغير سعر الصرف على الميزان التجاري، ويعكس هذا المؤشر القوة الشرائية للعمليتين في أسواق السلع.

[1] المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2] محمود حميدات،مدخل التحليل النقدي، الطبعة3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2005،ص 76.

[3] عبد الحسن جليل الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية و تطبيقات)،دار صفاء للنشر والتوزيع،الأردن، 2011 ،ص 32 .

كما يعطي بعض المعايير الخارجية للربح والخسارة في تنافسية السعر وفق فترة أساس محددة ويلزم هذا المؤشر أن تكون أسعار الصرف والأسعار النسبية في حالة استقرار خلال الفترة المحددة.[1]

*نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الاسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.

لنفرض على سبيل المثال أن سعر الصرف الاسمي لبلد معين قد بقي دون تغيير، لكن مستوى الأسعار في هذا البلد قد ارتفع اتجاه الشركاء التجاريين بالنسبة لفترة أساس معينة هذا يعني أن سلع تصدير البلد سوف تصبح أغلى ثمنا بالقياس إلى أسعار سلع تصدير شركائه التجاريين، وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها مما يلقى ضغوطا على الميزان التجاري للدولة.

❖رابعا: سعر الصرف التوازني:

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في الميزان المدفوعات.[2]

---

[1] المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] بلقاسم العباس ،سياسات أسعار الصرف ،سلسلة دورية تعني بالقضية التنمية في الأقطار العربية العدد 23 ،الكويت ،نوفمبر 2003 ،ص 3 .

نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف هو السعر الذي يكون منسقا مع التوازن الاقتصادي الكلي أي أن سعر الصرف التوازني يمثل التوازني المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.

والملاحظ هو أن الصدمات النقدية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فمن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير تغيراته.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف.

بعد تعريفنا لسعر الصرف باعتباره عدد الوحدات العملة الأجنبية التي تتبادل بوحدة واحدة من العملة الوطنية أي هو سعر كأي سلعة أخرى، ويتجدد عن طريق العرض والطلب، ولكن في الواقع كثير من الأسئلة التي تواجهنا وفي مقدمتها.

هل يكون سعر الصرف ثابتا أو متغيرا؟ وإذا كان سعر الصرف ثابتا أو متغيرا فهل هذا الثبات أو تغير مطلق أم له حدود معينة ؟وما هي الحدود إن وجدت ؟

ترجع أهمية هذه الأسئلة إلى الدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف باعتباره همزة وصل بين مستويات الأسعار المختلفة، وهو أمر مرتبط إلى درجة كبيرة بمصير الاستقرار الاقتصادي لهذا البلد وقضايا النمو والتنمية الاقتصادية لها.

إن العوامل التي تتفاعل في تكييف الطلب على الصرف وعرضه، والتي تتحكم في تحديد سعره إنما تختلف باختلاف سعر الصرف السائد، ويقصد بهذا الأخير مجموعة القواعد والمعروفة باسم قواعد اللعبة التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف.

ويمكننا أن نفرق بين ثلاثة عناصر مختلفة في أنظمة الصرف التي تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة، فهناك نظام صرف الثابتة، نظام الصرف عائم(مرن)، ونظام الرقابة على الصرف.

كما عرف نظام الصرف عدة محطات في تطور بدأت من قاعدة الذهب وانتهت بالنظام العائم، وتهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة والتي ترتكز أساسا على أنظمة صرف مختلفة.

يمكن تقسيم أنظمة سعر الصرف إلى:

1-نظام سعر الصرف الثابت: يعرف هذا النظام أيضا باسم قاعدة الذهب الدولية وساد هذا النظام في ظل قاعدة الذهب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأول[1]، وتعتبر الدولة على قاعدة الذهب إذا ارتبطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب واحتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني إذ يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة إذ أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا بشرطين: أولهما أن يكون سعر الشراء وبيع الذهب واحد في كل دولة، وثانيهما أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة، إلا أن هذا لا يتحقق عمليا، لهذا يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا، هي دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها وذلك وفقا لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من العملات الدول الأجنبية حيث أن تصديره يخلق نفقات النقل والتأمين، مما يؤدي إلى اختلاف سعر الصرف عن سعر التعادل بحدود صغيرة، يطلق عليها حدي دخول وخروج الذهب*فإن تجاوزت الفروق هذا الحدود أدى ذلكلإعادة الأسعار لحدود التعادل إن تقلبات سعر الصرف فيما بين حدي خروج الذهب وخروجه.

كما يمكن سعر الصرف ونسبة التعادل في ضل قاعدة الذهب بالتأثير موقف ميزان المدفوعات، فعند حصول عجز فيه ينخفض سعر الصرف العملة لذلك البلد بأقل من

---

[1] الحريري محمد خالد، الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق، سوريا،1977، ص 108 .

* يقصد بمجدي الذهب: المجال الذي تحصل فيه تقلبات سعر الصرف الخارجي في البلاد المنتجة لقاعدة الذهب والتي لا يمكن لها أن تتجاوز نفقات الذهب .

**بمجرد أن يصل سعر الصرف سقفه (القيمة العليا المرخصة)تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف بائعة العملة المحلية لشرائها للعملة الأجنبية, وبالعكس في حالة وصول سعر الصرف الأدنى (النهاية السفلية المرخصة)تتدخل السلطات النقدية على مستوى سوق الصرف عن طريق شرائها للعملة المحلية وبيع العملة الأجنبية, تفادي لهبوط سعر الصرف خارج ألهامش المرخص.

نسبة تعادلها، أما إذ أحدث فائض فيه يرتفع سعر الصرف العملة بأعلى نسبة تعديلها وفي ضل هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابت أو يسمح لها بالتذبذب في حدود ضيقة جيدا أي (1% ارتفاعا،1% انخفاضها)، أما أكثر من ذلك فإنه يمكن للسلطات النقدية أن تتدخل لإبقائها ضمن الحدود المقبولة عن طريق أحدث توازن بين العرض والطلب العملة المحلية في الوقت المناسب، وهذا النظام بثبات أسعار الصرف بين عملات مختلف الدول عند أسعار التعادل المعدني لتلك العملات أي النسبة بين كمية الذهب الوجود فيها، مع السماح لتلك الأسعار بالتقلب في حدود ضيقة للغاية وهي حدود دخول وخروج الذهب.

-لقد ارتبط هذا النظام بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة كنظام الذهب الكامل full gold standثم نظام سبائك الذهب، ورغم هجر قاعدة الذهب في مطلع سبعينات القرن الماضي فإن الصرف الثابت لما كان ينتهي بل استمر في صوره، ومن بين صور سعر الصرف الثابت ما يلي.[1]

1-**تثبيت إلى عملة واحدة رئيسية:** تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة بدون إحداث تغير.

2-**سلة عملات:** وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص (DTS)لصندوق النقد الدولي هذا الدور منذ 1974 ولعبته العملة الأوروبية الموحدة (ECU) للنظام النقدي الأوروبي من عام 1979.

3- **ضمن هوامش معينة:** سواء تعلق التثبيت لعملة واحدة أو سلة عملات وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-116 .

***التقييم النظام:**

لا يمكن الحكم على فشل أو نجاح أي نظام صرف، إلا بعد التوغل في المزايا التي أتصف بها والعيوب التي اكتنفته:

- **مزايا نظام ثبات الصرف:** الذي يظهر جليا في دول أوربا وأمريكا الشمالية في ظل نظام قاعدة الذهب المتبع بمعنى أن العجز أو الفائض الخارجيين يتم التخلص منهما بطريقة آلية من خلال ميكانزيمات السوق .

وكما يسعى هذا النظام، إلى ضمان الاستقرار الداخلي للأسعار، باعتبار أن آلية تصحيح الأسعار تعتمد من جهة على الربط بين كمية الذهب والكتلة النقدية المتداولة ومن جهة أخرى، وكذلك العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار.[1]

ويحقق قدرا كبيرا من الاستقرار في معدلات صرف البلدان التي تنتهج قاعدة الذهب.

– **عيوب نظام ثبات الصرف:** تم السير وفق هذا النظام مقارنة بباقي الأنظمة نظرا لمزاياه العديدة ورغم ذلك فقد تتخلله عدة عيوب أظهرت حدوده، إلا أن النمو الاقتصادي ارتبط باكتشاف مناجم الذهب.

ويمكن تلخيص هذه العيوب فيما يلي:[2]

إن الكميات المستوردة من هذا المعدن، تؤدي إلى حدوث تضخم داخلي في البلد المستورد، مع إمكانية تصديره (التضخم)إلى بلدان أخرى.

---

1 PEYRARD Josette , Risque de change et géstion de l'entreprise vuibert, Paris,1986, p06.

[2] الموسوي ضياء مجيد، نظام النقد الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة،1987، ص 41 .

بالإضافة إلى ذلك فان نظام قاعدة الذهب، يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية، باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي.

والواقع أن التوسع الاقتصادي المستمر والمدعم داخليا، هو الهدف الأساسي الذي يجب أن تسعى إلى تحقيقه جميع الدول،نتيجة لهذه العيوب وغيرها، لم تفلح محاولات العودة إلى نظام الذهب رغم اللمسات التي استحدثت على النظام الأصلي من اجل التخلص من الفوضى التي سادت أسعار الصرف ما بين الحربين، فاضطرت الدول المنتهجة هذا النظام التخلي عن قاعدة الذهب.

ثانيا:الأنظمة المرنة لسعر الصرف (المعوم):

يقوم هذا النظام على ترك أسعار الصرف الأجنبي لقوى العرض والطلب السائدة وذلك باعتبار العملة كأي بضاعة في السوق ومن خلال أسواق الصرف الأجنبي يساعد نظام التعويم على استقرار ميزان المدفوعات، مما لاشك فيه أن نظام الأسعار المعومة تختلف عن نظام الأسعار الثابتة في معدلات التأكد وما تتبعه من مخاطر التعاملات النقدية، ويتفرع عن أنظمة الصرف نظامان(التعويم المدار والتعويم الحر).

– منذ الحرب العالمية وقاعدة الذهب تفقد مكانتها الدولية، فقد بدأت الدول الوحدة تلوى الأخرى تتخلى عن قاعدة الذهب وتأخذ بقاعدة أخرى، هي قاعدة العملة الورقية؛*

يمكن القول بأن الدولة تأخذ بقاعدة العملة الورقية، بتباع قاعدة أهم صفاتها.[1]

–عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى الذهب والعكس؛

*وتسمى أيضا بقاعدة الأوراق الإلزامية أو نظام، العملات الورقية المستقلة، وما يعرف حاليا بالتقويم العملات.

[1] د–فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، للنشر والتوزيع،عمان العبدلي، مقابل جوهرة القدس،ص 216.

-أن التصدير واستيراد الذهب يخضع إلى قيود جمركية؛

-تحديد الورقة النقدية بسعر الرسمي، وكذا الحال لمحتواها الذهبي.

في ظل هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف إلا أنه نظرا الانعكاسات التغيرات المعتبرة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرائها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية و المالية تستخدم ما تراها مناسب من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها وهناك عدة أنواع مستعملة في هذا النظام ومنها:

1-**أنواعه:**

- **التعويم المدار**:تسعى السلطة النقدية في هذا النظام إلى التأثير في سعر الصرف دون مسار أو الهدف المحدد سلفا لهذا التأثير، من بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف المركب ميزان المدفوعات، مستوى الاحتياطي الدولي وتطورات السوق الموازنة ولا يجوز في أن تكون التعديلات تلقائية وقد يكون التدخل على مستوى هذا النظام مباشرة أو غير مباشرة .
- **التعويم الحر**:يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق السوق (الطلب و العرض) ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس استنتاجي ولا يحدث بشكل متكرر وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في عدل تغير سعر الصرف، والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تجديد مستوى معين له.

2-**تقيم النظام** : ككل نظام صرف فإن التعويم له مؤيد وله معارضون، وكل منهم يستدل بنقاط القوى وتبرير تحليلاته وأفكاره، ويقدم نقاط الضعف لدحض حجج معارضيه.

- **مزايا النظام:**[1]

-يسهل تطبيق نظام الصرف المرن، لأن تنظيمه ألي في تحديد سعر الصرف العملات وتحقيق تعادل حقيقي لسعر الصرف دون وجود مجال لتقدير العملة بأكثر أو بأقل من قيمتها، فهو يتحدد بفعل ظروف اقتصادية محركة للسوق، كما يساعد على وضع الدولة في مكانتها في التجارة الدولية؛[2]

- يتضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف بما يضمن حرية البلد في إتباع أي سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي؛

- يقف في وجه المضاربة عوض أي يشجعها على غرار نظام الصرف الثابت بحيث كلما ازدادت الطلب على العملة للمضاربة، ارتفع سعرها، وبالتالي قل شراؤها بغرض المضاربة؛

-لا يتطلب من البنوك المركزية الاحتفاظ لاحتياطات سعر الصرف ضخمة قصد التدخل في أسواق الصرف للدفاع عن سعر العملة، لأن سعر الصرف يتحدد وفق قوى العرض والطلب؛

-يسمح بسرعة كبيرة في التعديل لواجهة الأزمات الخارجية لأن التعديل في هذا النظام هو مستمر وثابت.

- **عيوب النظام:** أما عن العيوب فيستدل المعارضون بما يلي:

- إن تذبذب أسعار الصرف يوميا، يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلا، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف مما يضر بالتجارة والاستثمار الدوليين؛

- لا تحظى العملة بنفس الثقة التي تحظى بها العملة في ظل أسعار الصرف الثابتة؛

---

[1] حميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص110.

[2]Muhammad Aftab Zaheer Abbas Farrukh Nawaz Kayani ,Impact of exchange rate volatility onsectoral exportsof Pakistan:an ARDL investigation ,Journal of ChineseEconomic and Foreign Trade Studies,Vol .5Iss 3,2012,p216.

– عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول؛

– تأثير آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية (المالية العامة)، بحيث أنه كلما ارتفعت المداخل الاسمية ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف، مما يمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛

– من شأن تقلب في سعر الصرف الإضرار بالتجارة الدولية، وعدم الاستقرار في المبادلات التجارية وحركة الاستثمارين الدول؛

– لا يقضي هذا النظام على التبعية المتبادلة بين الاقتصاديات وذلك لأن هذا النظام يشبه إلى حد كبير نظام تثبيت الأسعار.[1]

ثالثا–نظام الرقابة على الصرف (سعر الصرف المدار، المرونة المقيدة): يتمثل هذا النظام في تدخل السلطات النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف، أي التأثير على ظروف العرض والطلب للصرف الأجنبي، يكمن الهدف من وراء هذا التدخل في تشجيع بعض الصناعات التصديرية، تحديد مجالات استخدام الصرف الأجنبي اختيار المتعاملين أو الدول التي سيتم التعامل معها.[2]

ساد هذا النظام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد نعكس التحول، في الرقابة في تزايد دور الدولة في جميع النواحي الحياة الاقتصادية خلال الثلاثينيات ولا يزال هذا النظام منتشر في بعض الدول.

وتعتمد الدولة على تنظيم الرقابة على الصرف في حال رغباتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الاسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توفر

---

[1] محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الإنفتاح الاقتصادي في مصر، دار النهضة العربية ،القاهرة2001 ،ص 32.

[2] حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة ، دار زهراء الشرق ،1998، ص56 .

أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية،حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل.

يعتبر نظام الرقابة أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض التي تخدم تحقيق الخطط الاقتصادية للدولة، والتي يأتي في مقدمتها الاستيراد الاقتصادي الذي يعتبر توازن ميزان المدفوعات أهم وسيلة له.

لتحقيق الأهداف التي تسعى إليه نظام الرقابة على الصرف، ترى السلطات النقدية أن سعر الصرف التوازني ليس هو سعر المناسب، لذلك تقوم بعملية تعين للكمية المتاحة من الصرف الأجنبي، وتقوم بتحديد سعر الصرف في حدود ما لديها ويطلق على هذا السعر(سعر الصرف الرسمي).

أ- أهداف نظام الرقابة على الصرف:

توجد جملة من الأهداف يمكن اختصارها فيما يلي:[1]

- حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية المهددة بالتدهور في الأسواق الخارجية؛
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الحد من الواردات وتشجيع الصادرات من السلع والخدمات؛
- منع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، عن طريق ضوابط وإجراءات قانونية وتنظيمية تقيد هروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية والعمل على ترقيتها؛
- حماية الاقتصاد المحلي من انعكاسات الاقتصاد العالمي مثل الكساد والتضخم وذلك من خلال إتباع سياسة اقتصادية داخلية.

ب- عيوب نظام الرقابة على الصرف:

بالرغم من الايجابيات التي التمسناها في أهداف هذا النظام إلا انه تتخلله جملة من العيوب يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يؤدي هذا النظام إلى التضخم المحلي، وارتفاع في تقييم العملة الوطنية مما يدفع إلى ظهور سوق صرف موازي؛

[1] حمدي عبد العظيم، نفس المرجع السابق، ص57.

– عرقلة حرية حركة رؤوس الأموال من والى الخارج مما ينتج عنه إعاقة تمويل الاستثمارات الدولية؛

– يقف نظام الرقابة على الصرف عانق في وجه نمو المبادلات التجارية، بسبب فرض قيود على حركة التصدير والاستيراد مما يثبت التنمية الاقتصادية.

المطلب الرابع: وظائف سعر الصرف.

لسعر الصرف عدة وظائف، وتتمثل فيما يلي .

– **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية وسعر الصرف يمثل لهم حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية؛

– **وظيفة تطويرية:** أي يتم استخدامه في تطوير وزيادة صادرات منطقة معينة أو مناطق أخرى فسعر الصرف يساعد على تشجيع الصادرات ومن جانب أخر قد يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل بعض الصناعات معينة بإحلال الواردات محلها بسبب انخفاض أسعار هذه الأخيرة مقابل الأسعار المحلية في حين الاعتماد على سعر الصرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية، وبالتالي فسعر الصرف يساعد في التأثير على التجارة الخارجية فيما بين الأقطار؛

– **وظيفة توزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثورات الوطنية بين أقطار العالم، إذن فأن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة، أي التغيير في سعر صرفها سيؤثر على حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى وتنسحب هذه الآلية لسعر الصرف إلى حالة التدفقات الدولية لرأس المال طلب للاستثمارات و المضاربات في أسواق النقد أيضا.

يمكن أن نستنتج أن الوظائف الثلاثة لسعر الصرف متكاملة فيما بينها، حيث يقوم سعر الصرف بقياس ومقارنة القوة الشرائية للعملة المحلية بالقوة الشرائية للعملة الأجنبية، وهذا ما يساعد على معرفة القطاع الذي يتمتع بوفرة في عوامل الإنتاج والذي يحتاج إلى تطوير وبذلك تتخصص الدولة في القطاع الأقل تكلفة وأكثر ربحية كما ينعكس ذلك على تقسيم العمل الدولي وهذا ما يساعد على التوزيع الأمثل للدخل العالمي على حسب الناتج الوطني الخام لكل دولة وبالتالي نصل إلى تخصيص أفضل للموارد الدولية. [1]

المبحث الثاني:نظريات وأشكال سعر الصرف.

المطلب الأول: نظريات أسعار الصرف.

1-**نظرية تعادل القوة الشرائية:** وقد توصل إلى هذه النظرية الاقتصادية جوستاف كأسيل 1922عندما أصدر كتابه بعنوان (النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914) ويرى كاسل أن سعر أي عملة يتحدد وفق للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة أي دولة أخرى تتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين .[2]

وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية بمعنى أن سعر الصرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج.[3]

[1] عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 149-150.

[2] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ، ص 118.

ولقد تم اختيار هذه النظرية فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية.

1-1**الصيغة المطلقة:** تعتبر هذه الصيغة امتداد لقانون السعر الوحيد والتي تفرض غياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع إضافة إلى أن المعلومات تامة الانتقال وتوفق سوق دولية في ظل وجود المنافسة فضلا على تجانس السلع في كل البلدان وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.

حيث أن: $$et=Pt/Pt^{*}$$

أو يمكن تعبير عنها | سعر الصرف =مستوى الأسعار المحلية /مستوى الأسعار الأجنبية |

et: سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية .

Pt : مستوى الأسعار المحلية.

P t* : مستوى الأسعار الأجنبية.

علما أن: $$pt=\sum \alpha i.Pit$$

αi: الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلين(i)

إن وجود بعض تكاليف النقل وبعض القيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية باعتبار هذه العوامل ثابتة عبر الزمن فإنه يمكن صياغة المعادلة على النحو التالي:

$$et=\pi Pt/Pt^{*}$$

تستلزم الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية عدة شروط لصحتها:

-كل السلع قابلة للتبادل بدون تكاليف التحويل.

- عدم وجود عراقيل عند القيام بالتبادل (تعريفات جمركية).

-كل السلع المحلية والأجنبية تكون متجانسة .[1]

1-2الصيغة النسبية :

على عكس الصيغة المطلقة فإن الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية تبنى على أساس الفرضيات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل؛

- حرية انتقال المعلومات؛

- إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبر عنها بالعملتين.

كما اهتمت هذه الصيغة بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين، أو بمعنى أخر يتحقق التوازن في سعر الصرف عندما يساوي معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في نسبة الأسعار.

فالدولة التي تعاني من معدل التضخم عال سوف تفقد التنافسية في الأسواق الخارجية، ويكون العكس بالنسبة للدولة التي يكون معدل التضخم بها منخفضا، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد مساويا لسعر الصرف القديم مضروبا في معامل التضخم في كل من البلدين، ويعتبر السعر بمثابة التعادل الجديد ما بين العملتين، أي أن النقطة التي يتأرجح حولها دائما سعر الصرف، وذلك عن بعض

[1] بلقاسم ليندة، اثر تقلبا ت سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية،(حالة الجزائر) ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تـخصص اقتصاد كمي ،جامعة الجزائر ،2012-2013 ،ص20 .

التقلبات المؤقتة وهو ما يسميه جوستاف كاسل بتعادل القوة الشرائية، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي :

سعر الصرف التوازني الجديد =سعر الصرف القديم ×نسبة تغير سعر الصرف

حيث:

نسبة تغير سعر الصرف =نسبة التضخم المحلي –نسبة التضخم الأجنبي

ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية :[1]

سعر الصرف التوازني الجديد =سعر الصرف القديم ×(الرقم القياسي للأسعار المحلية /الرقم القياسي للأسعار الأجنبية)

كما تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية النسبة الأكثر تهديدا فهي تفترض أن التغيير في سعر الصرف عبر فترة من الزمن يجب أن يكون متناسبا مع التغيرات النسبية في الأسعار في كل من الدولتين عبر نفس الفترة من الزمن معناه حسب الصيغة عندما تكون عملتين اثنتين معنيتين بالتضخم، فإن سعر الصرف القديم مضروب في حاصل قسمة درجة التضخم في بلد ما على درجة التضخم في البلد الأخر، أي أن وجود التغير هو أساس في تحقيق العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والأسعار.

مثـــال: سعر صرف الدولار بالجزائر هو61.96 % دينار ومعدل التضخم في الجزائر بعد سنة هو9.6% بينما معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة هو2.7% في هذه الحالة سعر صرف الدولار مقابل الدينار سوف يتغير نحو الارتفاع بينما تكون قيمة الدينار قد انخفضت ويمكن حساب سعر الصرف الجديد من العملتين:

1 دولار = 61.96 (1 + (9.6- 2.7%))

(1-0.069) 61.69=66.24 دينار

[1] بالقاسم لبندة، مرجع سابق ،ص20 .

-الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- يوجد العديد من السلع والخدمات تؤثر أسعارها على القوة الشرائية في البلد المعني و لا تؤثر في سعر الصرف كون هذه السلع والخدمات لا يتم تبادلها دوليا ولا تدخل في نطاق التجارة الخارجية؛
- اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة: أسعار استهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات...الخ؛
- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير محددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس؛
- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات و الواردات بالنسبة لنفس المتغيرين؛
- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية؛
- تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات؛
- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات، ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها؛
- هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة؛
- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع من المتغير المستقل، ذلك النظرية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل وأن سعر الصرف هو المتغير التابع، الإ أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار؛
- الإ أنه بالرغم من ذلك فإن حساب أسعار الصرف الاسمية الفعلية لعملة ما في مختلف الفترات، اعتبارا لكون الدول تقوم بالمعاملات الدولية مع شركاء عديدين

،ويمكن الدولة من تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية ؛[1]

- قد تؤدي الزيادة في الدخل القومي إلى زيادة في السلع المستوردة دون أن تؤثر في الأسعار المحلية، حيث أن الزيادة في السلع المستوردة تزيد من الطلب على العملات الأجنبية دون أن تحدث أثر على القوة الشرائية الداخلية ؛[2]
- إن القدرة التنافسية العالمية لا تتوقف على عنصر السعر لوحده، و إنما تتدخل فيها عناصر أخرى، منها جودة السلع، وخدمات ما بعد البيع ودقة مواعيد التسليم؛
- أهملت النظرية تحركات رؤوس الأموال كعنصر مهم في تحديد أسعار الصرف؛
- وضح الاقتصادي كينز أن النظرية تجاهلت تماما نفقات نقل السلع بين الدول، كما تجاهلت أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف وماله من تأثير قوي على حجم الصادرات والواردات؛
- تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير، ويعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أفضل مؤشر في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف كون بنود هذا الحساب يعبر بدقة على القدرة التنافسية للدولة، حيث إذا تحقق فائض في الحساب الجاري يؤدي إلى تحسين سعر العملة والعكس في حالة العجز ؛[3]
- تعتمد النظرية على تعادل القوة الشرائية الداخلية للعملة مع القوة الشرائية الخارجية للعملة، في حين يمكن للدولة منح إعانات لإنتاج بعض المواد الغذائية وبالتالي تمكنها من تخفيض مستوى الأسعار كما يمكن للدولة أيضا أن تعمل على تقييد التبادل التجاري مع الخارج وفي هذه الحالة لا تكون حقيقية؛

---

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ،2005،ص ص 119-120 .

[2] عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ط 2،دارا لمريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،2001 ،ص 116 .

[3] مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي ،الطبعة الأولى ،دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، ص ص 131-132.

- تفترض النظرية وجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، حيث أن الأسعار هي المسبب و سعر الصرف يمثل النتيجة، أي أن مستوى الأسعار هو الذي يحدد سعر الصرف في حين تظهر العلاقة العكسية أحيانا، حيث أن تدهور سعر الصرف يكون سببا في تدهور الأسعار الداخلية كما يمكن أن يتغير سعر الصرف أيضا دون أي علاقة بمستوى الأسعار، كأن تفرض الدولة تعريفة جمركية من أجل رفع قيمة العملة في الخارج دون أن يصاحبه رفع في الأسعار الداخلية.

✓يتوقف نجاح تعادل نظرية القوة الشرائية على:

*سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار؛

*سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.

- إن النظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق الإ بميزان العمليات الجارية وليس ميزان المدفوعات ككل؛[1]
- ورغم كل هذه الانتقادات إلا أن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تزال مرجع للكثير من الاقتصاديين، حيث حاولت تقديم تفسير لتحركات سعر الصرف في المدى الطويل خاصة في حالة اختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول المتخلفة بدرجة كبيرة، كما أوضحت النظرية العلاقة بين الأسعار في مختلف الدول وأسعار الصرف ما بين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف.

2- النظرية الكمية: إن مضمون هذه النظرية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الدخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من اجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة

[1] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان2003 ،ص 189 .

تحديده بشكل أخر يؤدي إلى خروج الذهب في حالة سريان نظام الذهب وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.[1]

3- نظرية الأرصدة: وفقا لهذه النظرية فإن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات ،الذي يعني أن هناك زيادة في عرض العملة الوطنية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية.[2]

4- نظرية تعادل أسعار الفائدة : حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة اكبر من ذلك السائد في السوق المحلي لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق في سعر الصرف الآني وسعر الصرف الأجل ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:[3]

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم Mفي أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على M [1+id]حيث أن(id هو معدل الفائدة)يجب إن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل أموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا)وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية.

---

[1] د-فليح حسن خلف ،مرجع سبق ذكره ،ص 452.

[2] عبد المجيد قدي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 122-123.

[3] د-شقيري نوري موسى ،محمد عبد الرزاق الحنيطي ،صالح طاهر الزرقان ،عبد الله يوسف سعادة ،التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ،ص 172.

ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا(01).. **M [1+ Id] = [M/CC]*[1+Ie]*CT**

حيث أن: – CC: سعر الصرف الآني نقدا.

– CT: معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

– Ie : معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

– Id : معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

المعادلة (01)تؤدي إلى أن :

CT/CC =(ie+ id)/ (1+ie) .....(02)

بطرح(01)من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

(CT−CC)/(CC)= (ie+id)/ (1+ie) ..... (03)

–إذا كانت صغير جدا يمكننا كتابة المعادلة (03)على:

(CT−CC)/ (CC) = (− ie + id)

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية بأسواق الصرف.

5–**نظرية المرونة السعرية:** تعتبر هذه النظرية أنه إذا زادت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات (أي أن هناك عجز في الميزان التجاري) فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية في ظل نظام سعر الصرف مرن، الأمر الذي يجعل أسعار الصادرات متدنية اتجاه العالم الخارجي وأسعار الواردات مرتفعة بالنسبة لمقيمين، وينتج عن ذلك إرتفاع الصادرات وانخفاض الواردات حتى مستوى التوازن في الميزان التجاري، وأن سرعة تعديل سعر الصرف

تعتمد على مدى استجابة الصادرات والواردات وهو ما يعرف بالمرونة السعرية لسعر الصرف.[1]

5- نظرية كفاءة السوق: السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازني، معدل تضخم،...الخ.[2]

*** في السوق الكفء :**

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة؛
- تكاليف المعلومات ضعيفة؛
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب؛
- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن هناك جدلا قائم اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف المالية كفئة نسبيا وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، اظهر بعضها كاختبار(GIDDY) و(DUFEY)على التوالي في1975-1976كفاءة السوق، في حين أن بعض الدراسات دراسة هانت(HUNT) 1986، ودراسات كريني وماك

[1] سليمان شيباني ، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر(1963-2006) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،الجزائر ،2009، ص 75 .

[2] عبد المجيد قدي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 124-126 .

دوفالد1989، يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا، في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

6-**نظرية التنبؤات حول أسعار الصرف** : تولى هذه النظرية أهمية كبيرة إلى دور التنبؤات في تحديد أسعار الصرف ويتبناها كل من بول أنزيغ(p,einzig)1973، وفرنكل (j,frenkel)1967ويتمثل جوهر هذه النظرية في أن تقلبات الصرف وخاصة اتجاهاتها المستقبلية، تتوقف على التنبؤات والتوقعات المتعلقة بالعرض والطلب ومعدلات الفائدة في المستقبل وليس على الوضعيات الحالية الفورية ومن حيث التطبيق تعتمد النظرية على مقارنة تغيرات انحراف معدلات الفائدة اليومية وتغيرات انحراف أسعار الصرف اليومية خصوصا بالنسبة للمعاملات اليومية بين الدولتين والعملتين، وقد أثبتت النتائج دراسات للفترة ما بين 1981-1984 أن مستوى تغيرات الصرف أعلى بكثير من تغيرات معدلات الفائدة خاصة بالنسبة لأغلب الدول الصناعية.

7-نموذج ما ندل فلمنج في تحديد أسعار الصرف.[1]

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنج 1962 وروبرت ماندل 1963 يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، الإ أنه يستعمل كنموذج وأحيانا كنظرية لتحديد سعر الصرف.

يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف ،ويرتكز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم، ومن ثم يفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة و الذي يعتبر متغيرا خارجيا.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-126.

يتميز النموذج بين توزان الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات، كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية، وأن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية.

يعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه في الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات ،توازنا مؤقتا وظاهريا، وهو شبه توازن، وحتى يتحقق التوازن الكامل لا بد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

ففي حالة تبني نظام سعر الصرف الثابت تكون السلطات النقدية المحلية ملزمة بزيادة ما تحتفظ به من احتياطي صرف أجنبي لامتصاص الزيادة في عرض العملات الأجنبية، ويمكن لهذه الزيادة في الاحتياط أن تؤدي إلى زيادة عرض النقود المحلية مما يؤدي إلى اضطرابات عملية توازن سوق النقود، ويحدث التوازن الكامل فقط عندما تتدخل السلطات لمقابلة زيادة عرض النقود واستخدام آليات لزيادة الطلب على النقود وتعمل في ذات الوقت على تخفيض معدلات الفائدة إلى الحد الذي يؤدي إلى تدهور في الحساب الجاري وحساب رأس المال، هذا الخليط من التدهور المقصود (المخطط) بنسب معينة، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الفائض المحقق في الميزان المدفوعات، ويعيد التوازن لسوق السلع وسوق النقود عند مستوى أعلى من الناتج، وفي حالة تعويم أسعار الصرف يكون لمستوى الناتج وسعر الفائدة الذي يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، أثر على تحسين قيمة العملة المحلية التي يترتب عنها تدهور في الميزان التجاري الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات في الاقتصاد المفتوح عبارة عن مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال، ويصبح ميزان المدفوعات مساويا للصفر عندما يكون الفائض (العجز) في الحساب الجاري معدلا للعجز(الفائض) في حساب رأس المال .

يستجيب الحساب الجاري للتغيرات في سعر الصرف ومستوى النشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، ومما سبق الاستنتاج أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف والنشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، ومستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات ومستوى النشاط الاقتصادي المحلي ومستوى أسعار الفائدة الأجنبية.

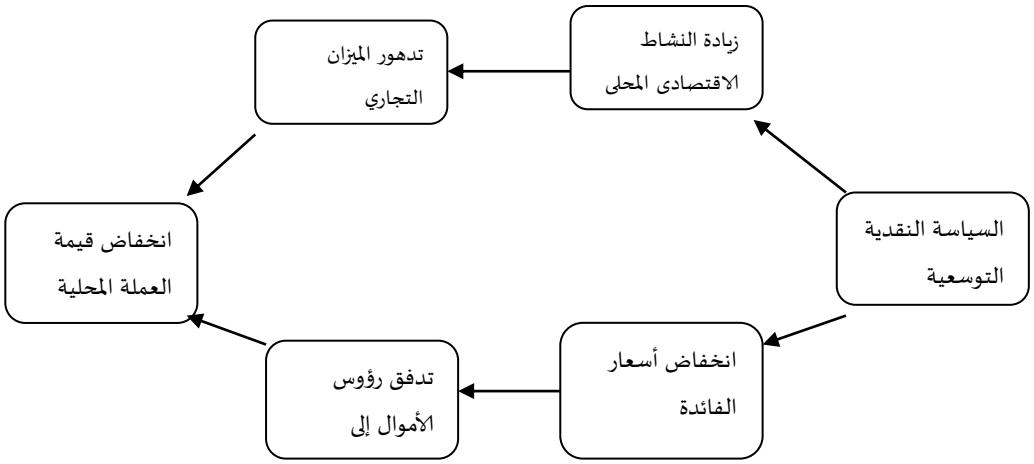
يترتب عن الزيادة في النشاط الاقتصادي المحلي تدهور في الميزان التجاري، فكلما زادت سيولة رأس المال كلما ترتب عن ذلك عدم حتمية زيادة أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة لاجتذاب رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات في مستوى الصفر، وكلما انخفضت سيولة رأس المال كلما تطلب ذلك زيادة في مستوى سعر الفائدة الضروري لاستقطاب تدفقات رؤوس الأموال نحو الداخل.

يعتمد سعر الصرف التوازني على العناصر التالية:

- مستوى النشاط المحلي؛
- مستوى النشاط الخارجي؛
- مستوى أسعار الفائدة المحلية ؛
- مستوى أسعار الفائدة الأجنبية .

تؤدي الزيادة في النشاط المحلي وأسعار الفائدة الأجنبية وانخفاض النشاط الاقتصادي الخارجي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، كما تؤدي اعتماد سياسة نقدية توسعية إلى زيادة النشاط الاقتصادي المحلي نتيجة انخفاض أسعار الفائدة وهو ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ومن ثم التدهور في الميزان التجاري ،يتبعه انخفاض في قيمة العملة المحلية بافتراض درجة سيولة معينة للسيولة الدولية لأس المال.

الشكل رقم (1-2): تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف، نموذج ما ندل فلمنح.



المصدر:محمد ناظم محمد حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، ص 104.

المطلب الثاني:سياسة سعر الصرف.

سياسة سعر الصرف تمثل مجموعة من الإجراءات التي تستهدف أن تكون التطورات في نظام وسوق سعر الصرف في الحدود التي تتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم، بمعنى أنها الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في ظل أي نظام تعتمده قصد توجيه عملتها المحلية خدمة لاقتصادها وبرامجها التنموية[1].

- إن سياسة سعر الصرف تهتم على الخصوص بالمحافظة على استقرار سعر الصرف لأن تقلباته تنعكس على التبادلات التجارية وكذلك توفير جو المنافسة للمؤسسات الوطنية بالنسبة للمنافسين الأجانب.

وعليه استقرار قيمة العملة الوطنية هو أساس سياسة سعر الصرف :القدرة الشرائية الداخلية والقدرة الشرائية الخارجية.

[1]عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2016 ،ص 63 .

1-مفهوم سياسة سعر الصرف :

تعتبر سياسة الصرف جزءا من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته.[1]

- **أدوات وأهداف سعر الصرف.**

- لكل دولة من الدول عملتها الخاصة التي تتمتع بالقبول العام، فلا يملك احد الحق في رفضها بحيث يتعدد استعمالها في العالم، وفي ظل اختلاف العملات يحمل سعر الصرف أهمية بالغة كونه يبدي تأثير على التجارة وتدفق الاستثمارات يتيح للتجار مقارنة الأسعار بطريقة مباشرة.

أولا: أدوات سعر الصرف .

تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل يمكن إجمالها فيما يلي:

- **تعديل سعر صرف العملة:** حين ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر الصرف الثابت، أما عندما تدخل في ظل نظام سعر الصرف الغانم فتعمل بالتأثير على تحسين أو تدهور العملة، وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على مجموعة من الشروط والتي تتمثل في:

✓اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة كبيرة في الإنتاج العالمي؛

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، نفس المرجع السابق ص 120.

✓ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، الذي بدوره يؤدي إلى استجابة الجهاز الإنتاجي بالارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛

✓ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية؛

✓عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها؛

✓استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

2- استخدام احتياطات الصرف: في ظل أسعار الصرف الثابتة أو شبه المدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند تدهور عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، أما عندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية. [1]

3- استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يلجأ البنك المركزي إلى اعتماد أسعار الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة، ففي النظام الأوروبي عندما اعتبر الفرنك اضعف من المارك الألماني عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلي من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

4- مراقبة الصرف: تعمد سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة خروج المضاربة، ومن بين التدابير المعتمدة من قبل السلطات النقدية نجد .

➢الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة؛

➢منع التسوية القبلية للواردات؛

➢لا يمكن تسوية المعاملات مع الخارج عن طريق حسابات المقيمين؛

[1] غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 154 .

➢من الملاحظ أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف نتيجة انتشار ظاهرة التعويم.

5- إقامة سعر صرف متعدد: يهدف سعر الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن بين أهم الوسائل المستخدمة الاعتماد على نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف (سعرين أو أكثر)، احدهما يتميز بالارتفاع ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية الأساسية والقطاعات المراد دعمها وترقيمها، والثانية التي تتمثل في السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الضرورية فتخضع لسعر الصرف العادي.[1]

ثانيا: أهداف سعر الصرف

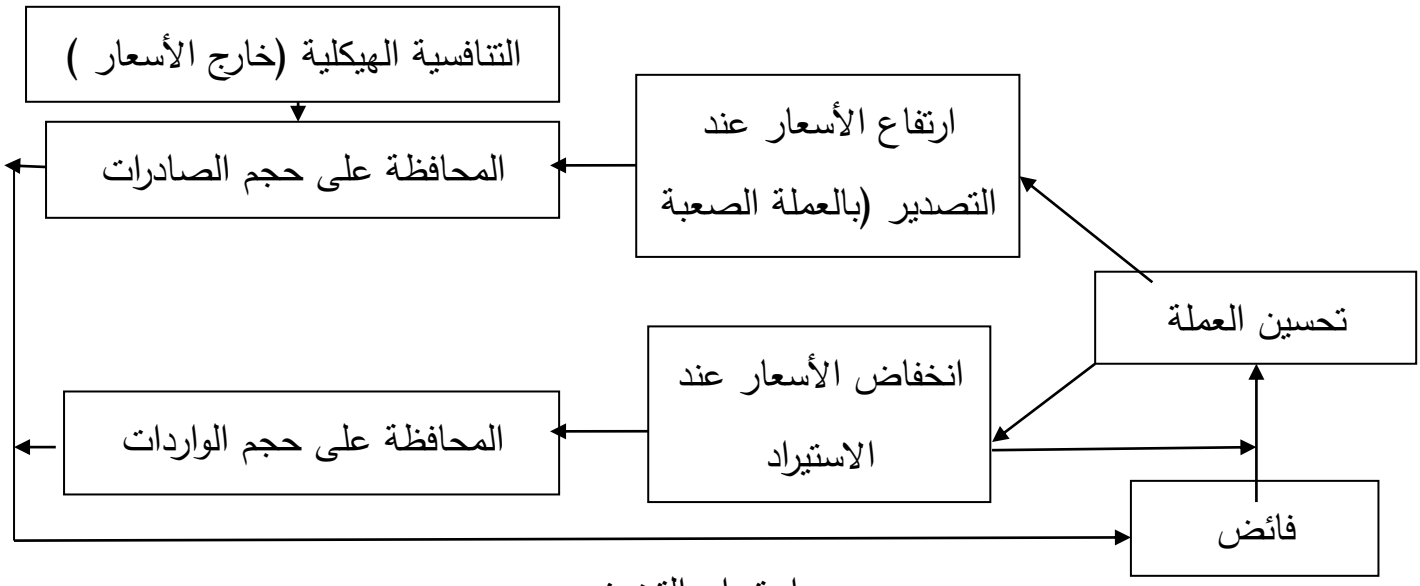
هناك العديد من الأهداف التي يمكن أن نحققها وذلك بفضل سعر الصرف نذكر منها ما يلي:

- **تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من اجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام1948 م بتخفيض العملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام بالاعتماد على سياسة العملة القوية، كما اعتمدت على سياسة تخفيض العملة لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.
- **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسين سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسين مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد اثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسين مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أدوات

[1] عبد الرزاق بن زاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي واثر انحرافه على مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 10 .

الإنتاج على المدى المتوسط، فعلى هذا الأساس تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية تمكنها من إنتاج سلع ذات جودة عالية تمكنها من تحسين تنافسيتها.

وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (vertueux) للعملة القوية، و يتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983.



- **توزيع الدخل:** يلعب سعر الصرف دورا أساسيا في توزيع الدخل بين القطاعات المحلية أو الفئات، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (المواد الأولية، الزراعة....الخ)، نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، يصبح القطاع أكثر ربحية بحيث يعود الربح لأصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي يؤدي ذلك إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.
- **تخصيص الموارد:** يلعب سعر الصرف الحقيقي دورا هاما في جعل الاقتصاد أكثر تنافسية من خلال تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير، مما يعمل على تقليل عدد السلع التي يتم استيرادها.[1]

[1] عبد المجيد قدي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 131-133

المطلب الثالث: وسائل سياسة سعر الصرف.

يمكن ذكر وسائل سياسة سعر الصرف فيما يلي:

أولا: سياسة تعديل سعر الصرف.

إن تعديل سعر الصرف العملة يكون إما بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو رفع القيمة الخارجية لها.

1-سياسة تخفيض قيمة العملة:

كثيرا ما تلجأ العديد من الدول إلى تخفيض قيمة عملاتها خاصة لمواجهة مشاكل الميزان التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة بلد ما يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات.

إن تخفيض قيمة عملة بلد ما يتوقف على مدى مرونة العرض والطلب لصادراته وارداته، فإذا قامت دولة معينة بتخفيض قيمة عملتها وكان الطلب الخارجي على صادرات الدولة مرنا وعرض المنتجات المعدة للتصدير أيضا يتصف بالمرونة فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات، وإذا كان الطلب الداخلي على السلع المستوردة مرنا وكان العرض منها مرنا أدى التخفيض في قيمة عملة البلد المعني إلى الحد من الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار بالعملات الأجنبية مما يساهم في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

ويعد تخفيض القيمة الخارجية للعملة قرارا تتخذه السلطات النقدية بغية تغيير صرف العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية.[1]

أما من الجانب السيكولوجي فتخفيض قيمة العملة يشير إلى فقدان الثقة في العملة والاقتصاد.[2]

---

[1] غازي عبد الرزاق النقاش،"مرجع سبق ذكره ، ص151.

[2] محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، مرجع سابق، ص119.

1-1-أسباب تخفيض قيمة العملة:

عندما ترتفع الأسعار المحلية ارتفاعا تضخميا يصبح لدينا سعرين للعملة الأول مرتفع تحدده الدولة ولا يتعامل به في السوق، والثاني منخفض يتحدد تبعا لقوى السوق، فإذا تجاهلت الدولة هذه الظاهرة وامتنعت عن تصحيح سعر عملتها فإن ذلك يؤدي إلى نتيجتين خطيرتين :

النتيجة الأولى هي أن يصاب الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة لقلة صادرات البلد المتميزة بارتفاع أسعارها نظرا لأنها تكلف التاجر الأجنبي، بينما تزيد واردات هذا البلد نتيجة لانخفاض الأسعار في الخارج.

أما النتيجة الثانية فهي عدم دخول رؤوس الأموال من الخارج عند تدهور سعر العملة في سوق الصرف، إضافة إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة في داخل البلد خوفا من استمرار تدهور القيمة.

وتجنبا لذلك تكون الدولة ملزمة أن توحد بين سعري الصرف الموجودين، أي بين السعر الذي تحدده رسميا والسعر الذي يتحدد فعليا، ويتم ذلك بأن تخفض الدولة السعر الذي حددته كأن تخفضه إلى السعر الذي تحدد في السوق فيصبح السعر الرسمي مساوي للسعر الفعلي.

1-2-شروط نجاح تخفيض قيمة العملة:

لنجاح سياسة التخفيض يجب توفر الشروط التالية :

- إتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض؛

- ضروري اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛

- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية؛

– عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض؛

– استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

2–سياسة رفع قيمة العملة:

الرفع من القيمة الخارجية للعملة معناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض، فرفع قيمة العملة يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاءالسلع المصدرة، أما رفع قيمة العملة فله أثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية.

وأهم الأسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها هي:

– مكافحة التضخم حيث تنخفض أسعار السلع المستوردة وبالتالي ينعكس هذا الانخفاض على الأسعار المحلية؛

–انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب انخفاضا لصادرات وزيادة الواردات؛

–لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى كما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعنا قيمة عملاتها لدعم الدولار الأمريكي؛

–إن سياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية، إضافة إلى امتلاكها لقدرات تنافسية كبيرة واحتياطات ضخمة من العملات الأجنبية.

ثانيا :مال موازنة الصرف

عندما تركت بعض الدول عيار الذهب بدأت قيم عملاتها تتقلب في حدود واسعة مما أدى إلى إقبال المضاربين على عمليات المضاربة في الصرف الخارجي بقصد الربح، كذلك أخذت رؤوس الأموال تنتقل من دولة إلى أخرى سعيا وراء الأمن والطمأنينة. واجتنابا لتقلبات أسعار الصرف قامت انجلترا سنة 1932 وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 بإنشاء ما يسمى بمال موازنة الصرف، إذا أنشأت

وزارة المالية البريطانية حساب موازنة الصرف وعهدت بإدارته إلى البنك المركزي على أن يكون حسابا مستقلا عن حسابات البنك للمحافظة على سريته، ووضعت الحكومة البريطانية تحت تصرف البنك 100 مليون جنيه إسترليني في صورة سندات خزينة، ولقد استخدم هذا الرصيد لشراء العملات الأجنبية والتي أصبحت نواة لاحتياطي يستخدم لوقف وتخفيف حدة تقلبات أسعار الصرف.

ففي سنة 1932 تجمع لدى انجلترا رصيد كبير من العملات الأجنبية وكان من المؤكد لولا وجود مال موازنة الصرف أن يحدث ارتفاع كبير في أسعار الإسترليني في سوق الصرف الخارجي، إلا أن هذه السياسة وإن كانت ملائمة للتطبيق في الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة لن تحتاج إلى تبني هذه السياسة بسبب عدم قدرتها على توفير احتياطي كاف لمقابلة التقلبات في الطلب والعرض للعملات الأجنبية.

وموازنة الصرف عبارة عن احتياطي مكون من عملات وموضوع تحت يدي سلطة مركزية بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات غير المناسبة، فعمل مال موازنة الصرف هو التصرف في العملات الأجنبية شراءا وبيعا قصد منع التقلبات العنيفة في سعر الصرف، فإذا وجد أن سعر الصرف قد رفع عن المستوى الذي حدده يتدخل في السوق عارضا أن يبيع العملة الوطنية مما يؤدي إلى خفض سعر صرفها، أما إذا انخفض سعر الصرف عن المستوى الذي يريده يتدخل في السوق عارضا أن يشتري العملة الوطنية مما يؤدي إلى رفع سعر صرفها، يمكن تشبيه عمليات صندوق موازنة الصرف بدور البنك المركزي في عمليات السوق المفتوح .

وتتعرض عمليات صندوق موازنة الصرف لعدة مخاطر منها:

1-هذه الصناديق مهددة بفقدان مبالغ كبيرة في عمليات الصرف، ففي الحالة العادية مثلا يقوم بشراء 1 دولار مقابل 6 جنيهات إسترلينية وعندما ينخفض سعر الصرف إلى دولار مقابل 7 جنيهات إسترلينية فعليه أن يتدخل في السوق لشراء العملة الوطنية وبالتالي فإنه يتعرض لخسارة كبيرة.

2-عمليات الصرف لا تكون فعالة إذا كانت هناك حركات ضخمة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل تحاول أن تدخل البلد أو تخرج منه، لأن احتياطات صندوق موازنة الصرف من العملات والذهب غير كافية عندئذ لمواجهة تلك الحركات.

و لعل الهدف الأساسي لإنشاء صندوق الصرف هو تنظيم سعر الصرف عن طريق التدخل لموازنته أي للاحتفاظ به في مستوى معين يعتبر مستوى التوازن بالنسبة له.

ثالثا :سياسة الرقابة على الصرف.

اضطرت العديد من الدول لإتباع نظام الرقابة على الصرف نتيجة للحروب العالمية والأزمات الاقتصادية خاصة فيما بين الحربين العالميتين وحتى بعد الحرب العالمية الثانية.

ويقصد بمراقبة الصرف أو مراقبة النقد هي "كل تدخل من جانب السلطات النقدية يهدف إلى التأثير في سعر الصرف"، وفي ظل هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض .

وتراقب الحكومة كل المتحصلات والمدفوعات بالعملة الأجنبية، فتسلم كل العملات الأجنبية المكتسبة إلى البنك المركزي الذي يقوم بدوره بتخصيص المدفوعات الأجنبية بالنسبة للعملات المختلفة، ويقوم البنك المركزي كسلطة رقابية بتنظيم الطلب والعرض من العملات الأجنبية من أجل المحافظة على سعر الصرف الرسمي.

وتتمثل قواعد الرقابة على الصرف فيما يلي:

1-عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

2-إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي إلى قواعد خاصة.

3-وجود أكثر من سعر صرف أي تعدد أسعار الصرف.

4-إلزام كل مصدر أن يورد كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى مجمع العملات الأجنبية، وكذلك إلزام المورد أن يشتري العملة التي يريدها من المجمع نفسه، ويتم البيع والشراء بسعر صرف تحدده الدولة، كما بإمكان الدولة وضع رخص التصدير وفرض رخص الاستيراد.

5-تحريم التعامل أحيانا في الصرف لبعض العمليات مثل منع تصدير رؤوس الأموال، أو أن تلجأ أحيانا إلى ما يعرف بنظام تجميد حسابات الأجانب، أي منعهم من استعمالها أو التصرف فيها وتفتح لهم مكانها حسابا بالعملة المحلية .

ويمكن تلخيص أهداف الرقابة على الصرف فيما يلي:

-المحافظة على القيمة الخارجية للعملة؛

-الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج؛

-حماية الصناعة المحلية والحد من استيراد السلع الغير الضرورية؛

-دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة؛

-زيادة دخل الحكومة وتنمية مركزها الاقتصادي .

المطلب الرابع: كيفية تحديد سعر الصرف.

يتحدد سعر الصرف في سوق العملة تبعا للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي، ويتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات، ويعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع سعرها، ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الطلب عليها.

وقد يتولد الطلب أو العرض عن حركة رؤوس الأموال، على شكل استثمارات طويلة الأجل نظرا لارتفاع سعر الفائدة أو إختلاف معدلات الربح في الداخل.

وبعد توالي إلغاء تدخل قاعدة الذهب، باتت البنوك المركزية تدخل في سوق العملة بائعة أو مشترية للصرف الأجنبي وبالتالي تؤثر على طلب وعرض الصرف الأجنبي من أجل تحقيق حد من الاستقرار في سعر الصرف.[1]

بالإضافة إلى ذلك تقوم السلطات النقدية في معظم البلدان بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى، بناء على الحساب التقاطعي بين السعر

[1] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان،2003 ،ص 101 .

الذي حددته هذه السلطات لعملتها مع عملة التدخل الرئيسية وأسعار السوق الجارية لعملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية، إلى جانب تدخلها المباشر في سوق الصرف، قد تلجأ السلطات النقدية إلى إحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف ذاتها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية والاقتصادية التي تواجه البلد، لكن عملية تثبيت سعر العملة الوطنية هذه تتخذ أشكالا متعددة تختلف على وجه الخصوص باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها تحديد السعر المذكور وهنا نميز بين ثلاث حالات يمكن إنجازها فيما يلي:

-**الحالة الأولى: تتدخل السلطة النقدية للبلد** :بتحديد سعر صرفها (القيمة الخارجية للعمالة) وهذا وفقا لتعليمات محلية أو دولية كتدخل صندوق النقد الدولي، وقد تم استخدام هذا الأسلوب من أسعار الصرف بصورة خاصة من قبل الاتحاد السوفياتي، والدول الاشتراكية حينما كان سعر الصرف جزءا من الخطة الاقتصادية المركزية لكل من هذه الدول، وقد اعتمدته بعض الدول النامية كإحدى أدوات السياسة الاقتصادية.

-**الحالة الثانية: التحديد السوقي لسعر الصرف:** تتحدد أسعار الصرف العملات في ظل نظام حرية الصرف بواسطة قوى العرض والطلب بما في ذلك جميع العوامل المؤثرة فيها مثل المضاربة مستوى أسعار الفائدة، سعر الخصم...الخ.

فطلما أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما مقوما بوحدات من عملة أجنبية أخرى، فإن مستوى التوازن لسعر الصرف يتحدد وفقا لنفس القواعد التي يتحدد بها سعر أية سلعة من السلع في نظرية الثمن ،ويتلخص الإطار النظري لذلك بالتفاعل التالي: [1]

D_1: منحنى الطلب الأصلي.

D_2: منحنى الطلب الجديد بعد انتقاله إلى اليمين نتيجة زيادة الطلب.

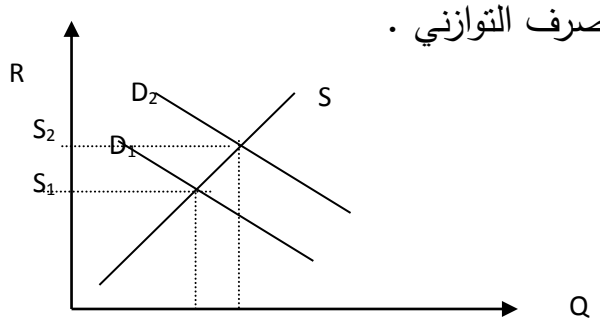
[1] مدحت صادق، مرجع سبق ذكره ،ص 125.

S: منحنى عرض العملة.

N: نقطة التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة.

مستوى التوازن لسعر الصرف يتحدد عند نقطة التقاء منحنى الطلب مع منحنى العرض وهذا نادرا ما يحدث، كما يمكن التذكير بأن سعر الصرف التوازن يتوقف حدوثه على بعض المتغيرات النقدية التالية:

الشكل رقم (1-4):سعر الصرف التوازني .



المصدر: د – مدحت صادق النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، يونيو 1997، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ،

- معدل نمو الدخل القومي.
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي .
- معدل التغير في سعر الفائدة .
- اتجاه الطلب على النقود.

ويرى كثير أن تقدير سعر الصرف المتوازن يمكن اعتباره بديلا لتقدير التعريفة الجمركية ذلك أن التعريفة الجمركية تعتبر أسلوب وقائي يستخدم في موازنة الطلب المحلي على الواردات الأجنبية مع الطلب الأجنبي على الصادرات الوطنية.[1]

الحالة الثالثة :هي حالة الارتباط بسلة العملات، وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين ،ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة

[1] عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص150

الهوامش ترتبط حسب الأقطار، أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاص، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية، كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل(غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرسال القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية .[1]

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته.

المطلب الأول: محددات سعر الصرف.

1-سعر الصرف والتضخم: تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو وفي (1772-1823) ثم قام بتطويرها الاقتصادي السويدي غوستان كاسل وركز على مبدأ بسيط مفاده أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين.

2-**سعر الصرف ومعدل الفائدة:** بافتراض عدم وجود حواجز جمركية فإن مردودية التوظيف في دولتين مختلفتين يجب أن تتساوى، وهذا ما يتضمن من جهة أخرى أن الفرق بين معدل الفائدة ما بين اقتصادها وباقي الاقتصاديات يساوى معدل ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل بمعني أخر إذا كان معدل الفائدة على العملة Aأكبر من معدل الفائدة على العملة B فإن قيمة هذه الأخيرة سوف تتحسن بالمقارنة مع قيمة العملة A حتى يتم إلغاء فروقات الفائدة بفروقات الصرف، لأن بقاء الفروقات في المردودية من الناحية النظرية سوف يؤدي إلى حدوث عملية تحكم فيها بين العملتين .

وهذه النظرية أدت إلى ظهور مفهوم خصم التأجيل وعلاوة التعجيل واعتبار سعر الصرف لأجل أحسن وسيلة لتنبأ بأسعار الصرف غير أن الدراسات التجريبية أكدت أنه بالرغم أن هذه النظرية تسمح بالتنبؤ بميل التغير (الانخفاض أو الارتفاع) إلا

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2000،ص ص109-110.

أن الصحيحة المستحقة في التنبؤ بأسعار الصرف منخفضة حيث أنها في المتوسط لا تتعدى 55% .

3-سعر الصرف وميزان المدفوعات: تعتبر أهم أرصدة ميزان المدفوعات سواء تعلق الأمر برصيد التجارة الخارجية أو رصيد المعاملات الجارية أو رصيد ميزان القاعدة عوامل مفسرة لتغير سعر الصرف في المدى المتوسط، فحدوث عجز في الميزان التجاري و العكس في حالة معدل تضخم منخفض، كما أن معدلات الفائدة هي التي تتحكم في حركة تدفق رؤوس الأموال في المدى الطويل والقصير وهي محتواة في ميزان القاعدة .[1]

المطلب الثاني: العوامل مؤثرة في سعر الصرف.

هناك العديد من العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف نذكر منها مايلي:

أ-**كمية النقود:**إن الزيادة في كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وكذا سرعة تداول النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وهذا ما أكده"ملتون فيردمان"إذ يرى أن حركة الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، وبالتالي هذا يجعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى وينتج على ذلك ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.[2]

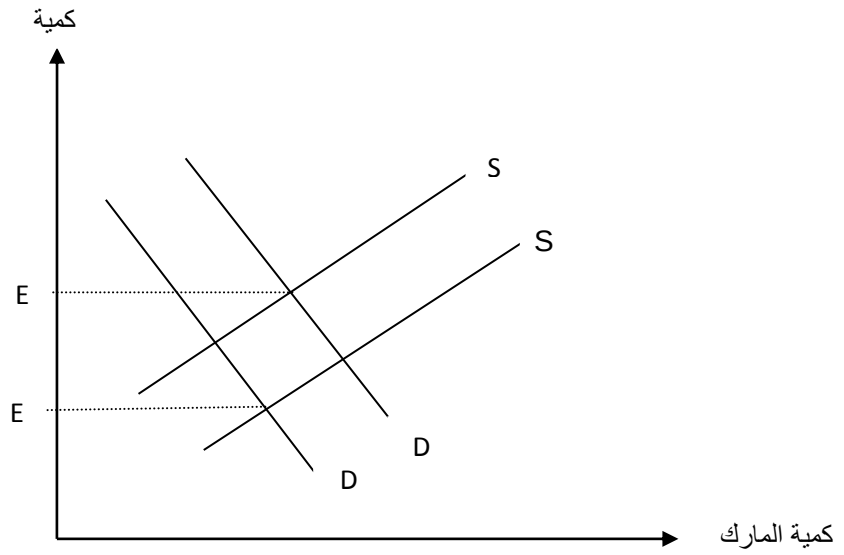
ب-أسعار الفائدة: إن حركة رؤوس الأموال الساخنة والأرصدة المعدة للإقراض الدولي،حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة، إذا أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى.فأن الارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب

[1] صالح أحمد على جامع، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة (1990-2018) مجلة أبحاث ودراسات التنمية، ديسمبر 2020،ص 123.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، الصرف و إدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، جامعة الكوفة، دار صفاء للنشر والتوزيع ،2011،عمان ،ص ص 65-69 .

عليها مما يؤدي إلى الارتفاع سعر الفائدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في حالة الانخفاض.[1]

الشكل (1-5): آثار تغير سعر الفائدة على سعر الصرف.



المصدر:بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت،ص23 .

لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا يتضح لنا من خلال الشكل رقم (1-5)أن"D1 "الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية سينتقل إلى " D "، بينما العرض على المارك في ألمانيا ينتقل إلى " S "،فارتفاع معدل الفائدة المحلي سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

نستنتج مما سبق أنه توجد علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الفائدة وتدفق الاستثمار الأجنبي، غير أن هذه المعدلات المرتفعة نسبيا للفوائد يمكن أن ينعكس عنها ارتفاع في معدلات التضخم الذي يؤثر سلبا على العملة المحلية، مما يؤثر

[1] د-عبد الحسن جليل عبد الحسن ألغالبي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 65-68

على رغبة وتوجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في الأوراق المالية المقيمة بعملة هذا البلد.

ج-ميزان المدفوعات: يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ولكن في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات بلد ما فأن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية وبالتالي انخفاض قيمنها الخارجية والعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات .[1]

د-الموازنة العامة : تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبير في التأثير على سعر الصرف فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى رفع أسعار الصرف المحلية .[2]

هـ-معدلات التضخم: يعتبر معدل التضخم أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف واتجاهات تغيره فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام في تأثير على سعر الصرف.[3]

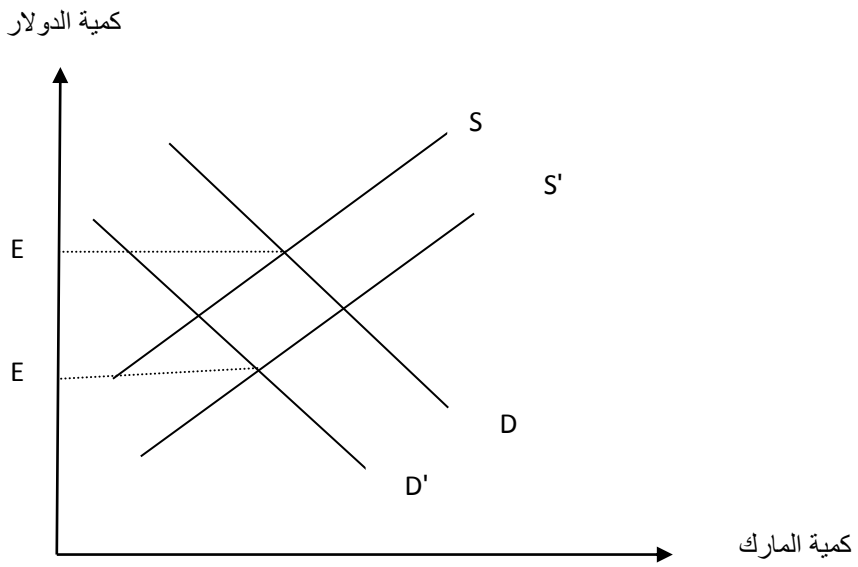
---

[1] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن،2006،ص 213 .

[2] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، نفس المرجع السابق ص 120.

[3] مروان عطون، أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص80

الشكل (1-6): آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف.



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت،ص 22.

ومن أجل الحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم لابد من العمل على تقليل الاستيراد من سلع ذلك البلد، وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.

و-عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية:

تهدف السياسة المالية في الدولة التأثير على سعر الصرف وذلك لتحقيق فائض في الموازنة وتقليل العجز من خلال تخفيض الطلب الكلي، ومعدل التضخم مما ينتج عنه انخفاض للواردات وزيادة للصادرات وهنا تحدث عملية ارتفاع قيمة العملة المحلية في أسواق الصرف وانخفاض سعر الصرف الأجنبي وكذلك ينتج عن هذه السياسة انخفاض لأسعار الفائدة الحقيقية في الدولة مما يسمح بتدفق رأس المال للخارج لتحقيق عائد أكبر مما يزيد من عرض العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها مقابل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي.

يرى الباحث أن سعر الصرف أداة هامة لاقتصاد الدول فهو يؤثر على أسعار السلع المصدرة للعالم الخارجي، كما يؤثر على السلع المستوردة للمجتمع المحلي للدولة ويتأثر بالعديد من العوامل منها الاقتصادية والغير الاقتصادية مثل الاضطرابات والحروب، الإشاعات والأخبار، كما أنه يستخدم كأداة هامة في محاربة التضخم، ولجلب الاستثمارات الأجنبية وغيرها .[1]

2-2العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف .

أ-**الاضطرابات والحروب:** إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحيانا على المدى البعيد في الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب الصرف الأجنبي وبالتالي بغير سعر الصرف. وتأثير جميع قطاعات الاقتصادية للبلد وهذا ما يؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.[2]

ب- الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحيانا من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها وتكون الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على القوة تجارب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا وقويا وفي أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين .

ج- خبرة المتعاملين وأوضاعهم : يقوم المتعاملين في السوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار وقوتهم التفاوضية في

[1] دعبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، نفس المرجع، ص 76 .

[2] عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، نفس المرجع ،ص ص 81-82.

التأثير على الأسعار الصرف بفضل أساليبهم المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة بإستعمالتهم الوسائل الفعالة والتي تؤثر بشكل مباشر.[1]

د- التغيرات في قيمة الصادرات والاستيراد: عندما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة إلى الإيرادات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لزيادة طلب الأجانب عليها، وذلك سيؤذي إلى تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى سعر الصرف.[2]

المطلب الثالث: مخاطر سعر الصرف

يعتبر خطر الصرف على الخسارة المحتملة والمرتبطة بتقلبات أسعار الصرف وهو ناتج عن دفع اكبر أو تحصيل لإيراد اقل مقابل استعمال عملة مختلفة من العملة المرجعية وينشأ خطر الصرف بمجرد إبرام المؤسسة لعقود أو صفقات مالية أو تجارية بعملة أخرى غير عملتها المحلية أو القيام بعمليات استثمارية في الخارج ولخطر الصرف عدة أنواع نذكر منها:

1-خطر العملة الاقتصادي : تكون أمام خطر العملة الاقتصادي في حالة يكون مبلغ ناتج عن التدفقات النقدية يأخذ في الحساب الوضعية المالية لتوقعات المؤسسة وغالبا ما يؤثر التغير في سعر الصرف الحقيقي على تكاليف المؤسسة وبالتالي على قدرات منتجاتها التنافسية في الأسواق العالمية مما يؤثر على رقم أعمال المؤسسة وما يميز خطر العملة الاقتصادي هو خطر غير مباشر لكن له نتائج مهمة في بعض الأحيان وثابتة في الأجل الطويل وتكون متكاملة مع سياسة عامة لشراء المنتجات وبيعها لمؤسسة في وضعية منافسة ولا يتم تغطيته إلا بطرق مألوفة ومستعملة .

[1] محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن) ،ص 13 .

[2] عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، نفس المرجع ،ص82.

2- خطر المتاجرة: يحدث هذا الخطر في حالة ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة التي يتم البيع أو الشراء بها فإذا ارتفعت قيمة عملة البلد المستورد يعود هذا على المصدر بالربح وتحدث مخاطر التجارة إما بسبب أن العملة التي بواجبها تقديم الأسعار هي غير تلك التي تم حساب التكلفة بها أو لأن سعر الصرف المستقبلي الذي استخدم وقت اتخاذ القرار التسعيرة قد تغيرت بسبب مرور الوقت بين قرار التسعير وقرار تحويل عوائد البيع إلى العملة التي حسبت التكلفة على أساسها حيث يمكن أن يكون السعر المتوقع مختلفا عن السعر الحقيقي.

3- الخطر الائتماني: من المعلوم أن عمليات الصرف تتم في الغالب بعقود ينص فيها تبيين العملة المشتريات والعملة المباعة وسعر الصرف الذي تم الاتفاق عليه، والتاريخ التسليم والمخاطر تنشا في هذه الحالة من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزاماته فقد يحدث أن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، وهذا النوع حدث عام 1974عندما أعلن احد البنوك الخاصة في ألمانيا الغربية إفلاسه، وهذا النوع من الخطر يمثل خطر التوقف عن الدفع أو الخطر الرأسمالي، ويعتبر هذا الخطر كبير بالنسبة لسوق رأس المال.

4-**خطر السيولة:** تمثل هذا الخطر في عجز المتعامل على عقد صفقة في سوق الصرف الأجنبية وفي حالة إبرام هذه الصفقة سوف يواجه نقص قيمة العملات عند شرائها أو بيعها لكن في الغالب ليس هذا الخطر بالغ الأهمية لأنه يتعلق فقط بالعملات التي تفاوض في السوق المحلي.

5- خطر القاعدي: وينقسم هذا الخطر بالنسبة لمتعاملين هما:

1-5- **بالنسبة للزبون:** أغلب البنوك تقوم بتغطية العمليات المصرفية التي تقوم بها مع زبائنها لأن هذه العمليات معرضة لنوعين من المخاطر +خطر عدم الوفاء

بالنسبة للبنك: يتمثل بالتزام من طرف زبون +خطر تذبذب معدلات الصرف .

5-2- الخطر بالنسبة للبنوك هو عدم التزام أو وفاء احد البنوك تجاه بنك أخر.[1]

المطلب الرابع: أثار سعر الصرف.

1-أثار الرقابة على الصرف ونتائجها:

من خلال ما سبق ومن خلال أراه بعض الاقتصاديين يمكن تلخيص سلبيات هذا النظام في فكرتين أساسيتين.

أولا-الآثار على المبادلات التجارية:

إن المبادلات التجارية يزيد حجمها ومنفعتها بوجود تسهيلات وإجراءات تدعم نشاطاتها فيما بين الدول ولذلك فإن الرقابة قد تكون عائق أمام تطور ونمو التجارة الدولية بسبب القيود التي تفرض على الاستيراد والتصدير، حيث تتدخل السلطات في سوق الصرف الأجنبي لتوجيه الطلب والعرض على هذا الأخير مما يؤثر سلبا على حرية التبادل التجاري وعلى مساره مما يسبب انكماش اقتصادي يعرقل التنمية الاقتصادية وبالتالي التأثير على التخصيص وتقسيم العمل.

ثانيا-الآثار على تمويل الاستثمارات التنموية الدولية:

إن الدول التي تفرض فيها قيود على حركة رؤوس الأموال فإن المستثمرين الأجانب يعرضون عن انتشار أموالهم فيها، حيث يتخوفون من عدم إمكانية تحويل أرباحهم أو إعادة رؤوس أموالهم فيما بعد.

كذلك فإن القيود تؤدي إلى عدم إمكانية للمقيمين من الدولة استثمار أموالهم في الخارج وحرمانهم وحرمان الآخرين من استغلال هذه الأموال لصالح التنمية لذا فهذا يعرقل تمويل الاستثمارات الدولية.

[1] بن ذباح محمد ، سيد علي مراكش، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، جامعة المدية ،ص 34.

إن هذا النظام إضافة إلى ما إذ تم يؤدي إلى المغالاة في أسعار الصرف للعملة الوطنية مما يدفع بأصحاب رؤوس الأموال والمبادلات التجارية إلى عدم التعامل بهذه العملة نظرا للمناظرة الكامنة وراء ذلك إذن تؤدي هذه النقاط التي هي في حالة إتباع نظام الرقابة بصرامة إلى عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية.

-خلاصة الفصل :

تم استعراض في هذا الفصل الأهمية الكبيرة لسعر الصرف، فهو يعتبر العنصر القطب في اقتصاديات الدول لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومن جوانب مختلفة، وكذا أنواعه العاجل والأجل والمتعدد إضافة إلى أنه من المهم معرفة أن سعر الصرف يتحدد في سوق يدعى بسوق الصرف أين يتم بيع وشراء العملات الدولية من قبل الأطراف المشاركة فيه من بنوك ومؤسسات مالية، السماسرة، الوسطاء المعتمدين والبنك المركزي الذين تختلف أهدافهم من تسوية مدفوعات أو تحكيم أو تغطية أو مضاربة، كما تم إيضاح في هذا الفصل مختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف وأنظمته وكذلك أنواع ووظائفه، من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن استخلاص أن سعر الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فهو يتخذ عدة أشكال للتعامل بها، حيث تتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف الذي تجري فيه تبادل العملات المختلفة، وتتم أغلب عملياته عبر شبكات الدفع الالكترونية وهذه العمليات متنوعة بحسب سعر الصرف المستخدم الذي يحدد ضمن إطار قانوني وفق عدة أنظمة للصرف.

المبادئ النظرية لسعر الصرف، وبيان الأهمية لسعر الصرف كأداة ربط بين الاقتصاديات المختلفة مع إيضاح فكرة المبادلة للعملات والسلع التجارية بين الدول فسعر الصرف الاسمي هو مقياس لعدد الوحدات التي يجب التنازل عنها للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية أما الحقيقي فيوضح الفروق في أسعار السلع بين الدول المختلفة.

فضلا عن أنه يوضح مقدار الربح المتحقق من عملية التصدير للسلع المنتجة محليا، ومعرفة المؤثرات الاقتصادية والغير اقتصادية التي تعمل على تغير سعر الصرف، والتطرق للأنواع التي تتحدد من خلاله الطلب والعرض على هذه العملة، حتى أصبح سعر صرف عملة دولة ما المرآة لقوة وضعف اقتصاد الدولة ودورها في تسوية المدفوعات الدولية .

كما يوجد العديد من النظريات المفسرة لاختلاف أسعار الصرف بين الدول حيث تم إيضاح الإيجابيات والمآخذ على تلك النظريات، مع أيضا حساسية سعر الصرف في تحديد سعر الصرف للعملة وذلك للقيام بالعديد من المهام كالحد من التضخم، تحفيز الصادرات، كبح جامح الواردات.

أما في المبحث الثاني فإننا ننتقل في إلى دراسة النظريات المفسرة لسعر الصرف والتي من ضمنها نظرية الأرصدة التي ترى أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها، وبعد إلقاء نظرة أو لمحة عن هذه المفاهيم وكذلك كيفية تحديده، أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى محددات وعوامل المؤثرة فيه، ومخاطر تقلباته.

وعليه تتحدد عمليات صرف العملات بناءًا على العرض والطلب عليها كأي سلعة أخرى وحسب ما رأينا أن عمليات الصرف الأجنبي معرضة لعدة مخاطر يمكن تغطيتها بعدة تقنيات منها الداخلية والتي تتمثل في السياسات التي تتبعها الإدارة المالية من أجل تخفيض مخاطر العملة وأخرى خارجية والتي تعني الدخول في علاقات تعاقدية لتغطية مخاطر تقلبات الصرف.


الفصل الثاني

تمهيد:

اعتبر التصدير منذ زمن طويل –قبل أكثر من أربعة قرون – من القضايا الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة، ومن ذلك بالنظر إلى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثورة وإمكانية بذلك تلبية حاجياتها الضرورية من الدول الأخرى دون يكون هناك إفقار في الموارد الداخلية لهذه الدول ومنه برزت أولى الأفكار التي تدعوا إلى الاهتمام بهذا النشاط من طرف المركنتيون خاصة منهم الصناعيون، فاحتلت تنمية القدرات التصديرية مكانة كبيرة في حيز اهتماماتهم اعتبروه واجبا وطنيا يتطلب على الدولة تسخير كل الجهود المتاحة في سبيل الرفع من مستواه وإزالة كل العوائق التي تقف في طريق تطويره وتقدمه .

ومع التطوير الكبير الذي أحدثته الثورة الصناعية بداية من القرن الثامن، ظهر مفهوم جديد في مجال التجارة الدولية وهو مفهوم التخصص الدولي الذي تدعم بمجموعة من الأفكار والنظريات تنادي بضرورة تحرير التجارة الخارجية وقيام كل البلد بتصدير السلع التي يمتلك فيها ميزة أكبر من غيره واستيراد باقي المنتجات التي يحتاجها مستفيدا بذلك من مزايا تقسيم العمل الدولي حسب النظرية الكلاسيكية ،ولكن هل حقيقية تستفيد كل الدول في يومنا هذا بنفس الطريقة من مزايا تقسيم العمل الدولي ؟

إن الجواب على هذا السؤال يدفعنا إلى الحديث عن الخصائص كل المنتجات المصدرة والمنتجات المستوردة من طرف هذه الدولة.

فالدول التي تتمتع بهيكل تصديري يميل إلى النوع وارتفاع في القيمة المضافة للمنتجات التي تشكله هي نفسها الدول التي تستفيد أكثر من التخصص الدولي.

وبالنظر إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة في الرفع من المستوى التصديري للدول وكذا دورها في تنمية القيمة المضافة في المنتجات المصدرة، تولي العديد من الدول اهتماما كبيرا لهذه المؤسسات وأصبحت جزاءا لا يتجزأ من أي إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات

خاصة في الدول النامية كالجزائر، المغرب، تونس، مصر، موريتانيا، ولنا تجارب دولية في هذا المجال.

وسنتناول في هذا الفصل الإطار النظري للتصدير، أهمية التصدير وكذلك أنواعه ومحدداته في **المبحث الأول** أما في **المبحث الثاني** فتطرقنا إلى إجراءات تنميته، أما **المبحث الثالث** فتطرقنا إلى مؤشرات وتحديات التصدير، وكذلك أساليب تحقيق تقلبات أسعار التصدير وإستراتيجيات المتخذة.

الفصل الثاني: مفاهيم حول الصادرات.

المبحث الأولى: الإطار النظري للصادرات.

تناول الفكر الاقتصادي العديد من الآراء والأفكار، التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة اعتبرته من بين أهم مقومات وأسس النمو، من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال، لأن الصادرات هي سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول أجنبية تزيد من موارد النقل الأجنبي المهمة لعملية التنمية ،وهي بهذا الشكل تعد مصدرا تمويليا مهما لأي بلد، وبالمفهوم الكينزي تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية وتغيراتها الإيجابية تجر زيادة في الدخل الوطني والعمالة،كما أنها ثمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي.

وللإلمام أكثر بموضوع الصادرات، اشتمل هذا المبحث على المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، بدءا من مفهوم التصدير وأهميته، أنواع الصادرات ومؤشراتها وصولا إلى إستراتجية التصدير.

المطلب الأولى: مفهوم الصادرات.

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشرة بمثابة البداية، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات التامة، الحقيقية لها، الصنع في الأسواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الخارجية في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والموصلات ،والذي جعل العالم وكأنه سوق واحد، يتم فيها التبادل المنتجات بعضها بالبعض الأخر، وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار.

تعددت المفاهيم الخاصة بالتصدير، إلا أنها تتوافق فيما بينها في المضامين، غير أن صلبها يدور في نقطة واحدة وهي خروج السلعة من منشأها الأصلي نحو أسواق تنتمي لبلدان أخرى، ولهذا سوف نقدم مجموعة منها على النحو الآتــي:

-**تعرف الصادرات بأنها:** تمثل الصادرات مجموعة قيم من السلع والخدمات التي تقوم الدول ببيعها إلى الخارج.

- **كما تعرف أيضا بأنها:** انتقال السلع وسواها ومن الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية؛

- **وعرفت أيضا بأنها:** قدرة الدولة ممثلة في جهازها الإنتاجي على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى الدول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من قيمة مضافة وتوسع وانتشار فرص العمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها؛ [1]

-**وتناول Corinne Pasco** التصدير في إطار تشخيصه، بأنه ذلك التدويل المتعلق بالخيار الاستراتيجي للمؤسسة، فهذا التدويل يتوقف على مدى الإمكانيات التي هي بحوزة المؤسسة ؛[2]

- **يعرف Claude ménendian** الصادرات على أنها كل السلع والخدمات التي تخرج بصفة نهائية الإقليم الاقتصادي نحو باقي بلدان العالم؛[3]

وعموما التصدير يمثل تلك الوسيلة التي تسمح بالاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية، ومن خلال انسياب السلع الوطنية نحو الخارج، وبالتالي التصدير يعكس مدى قدرة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة في تقديم عرض قادر على منافسة المنتجات الدولية في الأسواق الأجنبية فهذا العرض

التصديري يشمل كل التدفقات السلعية والخدمية من داخل الإقليم الاقتصادي للبلد نحو خارجه.

المطلب الثاني: أهمية الصادرات.[1]

---

[1] د-فريد النجار، التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية ، الدار الجامعة ،الإسكندرية ،2008،ص 15.

[2]Corinne Pasco ،commerce international، 6 édition، dunod ،paris ،2006، p1.

[3]Claude ménendian، fiches de macroéconomie، Ellipses/2édition ،2003، p 14 .

يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول، وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن أعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما أعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر من العملة الصعبة ،فأهميته كذلك مرتبط بحجم الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات و الشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق.

والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي، وهذا ما بين العلاقة تبادلية والمتدخلة بين نمو معدل الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهاته الدول .

كما تنبع أهمية التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفوعاتها إذا يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها، وبالتالي ضعف قدراتها على الاستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية كسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي.

لهذا يعد التصدير قرارا مهما يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم خاصة أن المصادر الأخرى (التصدير المواد الأولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية بالإضافة إلى كل هذا فقد توصلت بعض الدراسات إلى فعالية التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية وعلى مستوى المنافسة العالمية ،أصبح التصدير يشير إلى مدى امتياز اقتصاد بلد معين بالمردودية والتكلفة الدنيا والجودة حتى أن مقياس الأداء الاقتصادي والتكنولوجي أصبح في السنوات

---

[1] قدي عبد المجيد، ووصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 02 ، جوان 2002 ، ص 218-219 .

الأخيرة يعتمد على اعتبارات قدرات التصدير وخاصة محتوياته التكنولوجية والمقصود بذلك هو طبيعة التكنولوجيا ذاتها، فصنع وتصدير جهاز مثلا يختلف في أهمية وقيمة المضافة عن صنع وتصدي آلية، ونظرا لكل هذه الأهمية ولغرض تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف الميادين أصبح من مصلحة مختلف الدول الاهتمام بالتصدير بل والسعي إلى تحقيقه على أكمل وجه.

كما يمكن ذكر أهمية التصدير فما يلي :

- تظن معظم الشركات الصغرى أن التصدير يقتصر على الشركات الكبرى والمعروفة فحسب، لكن الأبحاث تشير إلى أن المشاركة في التجارة الدولية يفيد الشركات الصغرى مثلما يفيد الشركات الكبرى، وهي كالتالي:

1-توزيع المخاطر أي تتأثر الشركات التي تزاول نشاطها في أكثر من سوق واحدة بالمشكلات الخاصة بالأقاليم والتي يكون لها تأثير أقل حدة على التجارة.

2 -التصدير يعزز الابتكار، تميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس نشاط التصدير إلى الابتكار في المنتجات والعمليات بشكل أكبر من الشركات غير المصدرة.

3-يساعد إنتاج السلع والخدمات المخصصة للتصدير على إيجاد فرص عمل في سلسلة التوريد، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد اكتشفت إحدى الدراسات أن كل دفعة جديدة من الصادرات تبلغ قيمتها 1مليار دولار أمريكي توجد 5.400 فرصة عمل إضافية.

4- تؤدي حركة السلع المصدرة ، وسفر الركاب لتقديم خدمات العمل والسياحة، إلى دعم الوظائف والإيرادات في قطاع الموانئ، والمطارات، والشحن واللوجيستيات .

5-ترتفع أجور الوظائف في قطاع التصدير. ففي كل دفعة مبيعات قيمتها10 مليار دولار أمريكي في إحدى قطاعات التصديرية الحضرية، يحصل العمال في هذا

القطاع على أجور أعلى بنسبة10%إلى20 % من أجور الوظائف في القطاعات غير التصديرية.

6-غالبا ما يكون للشركات العمانية المصدرة حضور في الساحة العالمية، ما يجعلها تجذب الموظفين عند التعيين وقد يجد أصحاب الشركات سهولة أكبر في تعيين موظفين ممن لديهم مؤهلات أفضل وطموحات أعلى، أي أشخاص لديهم رغبة في مساعدة الشركة على التطور عالميا .

7-تساعد أسواق التصدير المتنوعة الشركات على زيادة حجم مبيعاتها، وغالب ما يكون من الأسهل والأجدى اقتصاديا دخول سوق جديدة بدلا من محاولة زيادة حجم المبيعات في سوق قائمة.

8-غالبا ما تكون لدى الشركات مرونة أكبر في تحديد أسعار سلعها وخدماتها في سوق التصدير أكثر من السوق المحلية.

9-إذا كان لدى إحدى الشركات طاقة إنتاجية زائدة، فسيكون من الأكثر إفادة لهذه الشركات زيادة حجم إنتاجها بدلا من خفضه، وبيع الفائض في إحدى أسواق التصدير، وبهذه الطريقة تستطيع الشركات الصغرى الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

10- من الممكن أن يصبح أحد المنتجات مهجور في إحدى الأسواق، بينما يظل رائجا في سوق أخرى وبالتالي يكون من المفيد للشركات الصغرى استغلال مثل هذه الفرص وتمديد دورة حياة المنتج من خلال بيعه في الأسواق العالمية .

11-يمكن الشركة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير حيث تتوزع التكلفة الثابتة على عدد أكبر من الوحدات المنتجة وإذا أمنت الشركة حصة في الأسواق الخارجية تستطيع أن تبني منشآت إنتاجية أكبر حجما وأكثر اقتصادا .

12-التصدير يؤمن منافذ إضافية وبديلة وبذلك يقلل المخاطر فإذا ما كسد سوق تستطيع الشركة التعويض في سوق آخر.

13-كما يعتبر التصدير أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره، ولا شك أن هناك محاولات جادة من قبل الدولة لدفع التصدير وفتح أسواق جديدة فإن زيادة النفاذ به إلى الأسواق الخارجية يمكن الدول من الحصول على عائد مجز عن طريق تسويق منتجاتها في الخارج وهذا بالطبع يسهم في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية شريطة ألا تحجب عوائد الصادرات.

المطلب الثالث: أنواع الصادرات:

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة (VISIBLES)وصادرات غير منظورة (INVISIBLES)، وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة ويمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي:

1-الصادرات المنظورة: "والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية مثل:القمح، السيارات...، وتنتقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها".

2-الصادرات غير المنظورة: "وهي الخدمات التي يؤديها الأفراد والمؤسسات للأجانب ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الأجانب أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج".

3-الصادرات المؤقتة: وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد استيرادها ومن جملتها :

- ✓ المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية؛

- ✓ مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج؛
- ✓ إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.

4- **الصادرات النهائية:** وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية، بحيث تتقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد .[1]

وتخضع الصادرات لعدة معايير من أبرزها كالتالي :[2]

- ✓ **معيار المجموعات السلعية:** فهذا المعيار يتعلق بطبيعة السلعة المخصصة للتصدير فهي إما أن تكون سلعا استهلاكية أو سلعا معمرة؛
- ✓ **معيار طريقة التصدير:** فهذا المعيار يرتبط بطريقة التصدير، إما أن يكون تصديرا مباشر كالتصدير عن طريق المصدر أو تصديرا غير مباشر كالتصدير عن طريق وكلاء التوزيع والشركات متعددة الجنسية وفروعها؛
- ✓ **معيار الدول المصدرة** :فهذا المعيار يتماشى ومكانة الدول في الاقتصاد العالمي ،هل هي دول متقدمة أو دول نامية أو دول أقل نموا؛
- ✓ **معيار الصادرات المؤقتة والدائمة:** فهذا المعيار يربط بين الزمن والصادرات، فالصادرات الدائمة هي تلك الصادرات التي تبقي في الخارج بصفة نهائية، أما الصادرات المؤقتة فهي تبقي لفترة من الزمن ويعاد استيرادها؛
- ✓ **معيار الصادرات الملموسة وغير الملموسة** :فهذا المعيار يعالج صفة السلع المعدة للتصدير، فهو يميز بين الصادرات الملموسة التي تخص كافة البضائع والسلع التي تصدر خارج البلد أين يمكن معاينتها وإحصائها من قبل الجمارك، وأما الصادرات غير الملموسة فهي تشمل كل الخدمات التي يتم ما بين مقيمين البلد ومقيمين البلد الأخر، وتتمثل هذه الخدمات في كل خدمات النقل والتأمين وغيرها من الخدمات؛

---

[1] بن لحرش صراع ، تشجيع الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسير ، ص ص 23-24.

[2] فريد النجار، بتصرف، مرجع سابق ،ص ص 102-103 .

- ✓ **معيار أسلوب السداد:** فهذا المعيار يفصل في طريقة السداد التي تأخذ وفقه أحد الشكلين إما أن يكون التسديد نقدا أو بالتقسيط.

المطلب الرابع: محددات الصادرات.

يتحدد حجم الصادرات لأي دولة وفي أي وقت وتغيراته مع الزمن يتحدد عن طريق بثلاثة محددات تتمثل في:

1-الطلب العالمي: فطلب العالمي مع بقية العالم يعتبر مفسر مهم لزيادة قيمة الصادرات لأي دولة، فهو يعتبر الفرق بين نمو الطلب الخارجي ونمو الطلب الداخلي الذي يراد قياسه.

2-**حجم الإنتاج (الإنتاج):** فإذا كان حجم التشغيل غير تام (يقترب من التشغيل الكامل) وطاقات الإنتاج الضروري منخفض فإن زيادة الطلب الخارجي سوف يحدث ارتفاع طفيف في حجم صادرات تلك الدولة والعكس فإن كانت هناك طاقات، متوفرة فسوف يترجم ذلك إلى تشغيل عوامل الإنتاج مما يحفز نمو الصادرات .

3-**تنافسية المنتجات المصدرة:** إن تنافسية تتمثل في قدرة اقتصاد أو صناعة ما على بيع منتجاتها في السوق الخارجية، حيث يعتمد على ذلك في مدى مقارنة الأسعار الداخلية والخارجية،نوعية المنتجات، أوقات التسليم الشبكات التجارية والمالية ...الخ، حيث تعتبر تنافسية الأسعار وتنافسية التكاليف المؤشرين الرئيسين المستعملين.[1]

المبحث الثاني:دوافع التصدير وأهم نظرياته.

[1] طوير أمال، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، مجلة أبحاث إقتصادية محاصرة العدد(2) 2020،ص 44.

المطلب الأولى:دوافع التصدير وملامح نجاحها. [2]

لم يعد التصدير حاليا خيارا حرا، بل يعد ردا على عدة ضرورات مثل أيجاد سوق بديلة تحل محل السوق الوطنية التي هي في طريقها إلى الاضمحلال.

إن الهدف الرئيسي للتصدير بالنسبة لأي شركة هو كسب للأموال وتطوير نشاطها لكن هذا العامل لا يعلل وحده القيام بالتصدير.

كما نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الدوافع المستعجلة على التصدير والملامح التي تبين مدى نجاح عملية التصدير في أي دولة.

تكمن الدوافع وراء التصدير في تحقيق عدة فوائد، والتي يمكن حصرها على مستويين وهما:

***دوافع التصدير على مستوى السياسة العمومية .**

في إطار هذا المستوى، فإن دوافع التصدير تأخذ الشكل التالي:

- ✓ زيادة احتياطات النقد الأجنبي؛
- ✓ مساعدة الصناعات على البقاء والنمو؛
- ✓ تعزيز الرخاء في المجتمع عن طريق تحسين الإنتاجية الوطنية؛
- ✓ خلق فرص العمل؛
- ✓ تشجيع واضعي السياسات العمومية في تنفيذ برامج تهدف إلى مساعدة الشركات على تحسين أداءها في المجال التصديري.

***دوافع التصدير على مستوى الشركات :**

فعلى على هذا المستوى، تعمل دوافع التصدير على تحقيق مايلي :

---

[2]Luis Filipe ،Lages Graça Silva، Chris Styles ،Zulema Lopes Pereira،The NEP Scale: measure of network export per romance ،International Business Review18 (2009)344-356 ،pp 345-346 .

- ✓ تستخدم الشركات النشاط التصديري من أجل تحسين عملياتها الإدارية وذلك على المستوى المحلي؛
- ✓ زيادة الأداء العام ؛
- ✓ الاستفادة من وفرات الحجم ؛
- ✓ البحث على الفرص في الأسواق الدولية .

وعليه نجاح عملية التصدير ليس بالمهمة السهلة نظرا لطبيعة البيئات الخارجية، أين يمكن أن تتعرض هذه الشركات إلى عدة مخاطر أهمها المشاكل المرتبطة بسعر الصرف والمشاكل التي تخص عدم الاستقرار السياسي والمشاكل المقترنة بعدم معرفة السوق.

أو يمكن تلخيص دوافع التصدير فيما يلي :

- ✓ عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل، أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الإستراتيجية لتنمية أشمل;
- ✓ يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية.
- ✓ نمو الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم لاقتحام السوق الخارجية وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة منها:
  - ➢ **عوامل تجارية:** تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق، تخصص المؤسسة.
  - ➢ **عوامل مالية:** تتمثل في البحث عن غلة الحجم واستِّرجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.
  - ➢ **عوامل بيئية:** تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب وتغير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود وكذلك رغبة المسيرَ في تدويل المؤسسة لامتلاكه الخبرة وحبه على تحمل المخاطر.

- يمنح الدفاع عن وجود المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية حيث المؤسسات تخشى فقدان الأسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للاحتفاظ على هذه الأسواق عن طريق التصدير.
- عالمية الطلب على منتجات المؤسسة وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هذه الطلبات في الوقت المناسب .[1]

***ويهدف التصدير إلى تحقيق واحد أو أكثر عن الأهداف التالية :**

- اقتناص الفرص التصديرية في العالم؛
- متابعة العملاء والمستهلكين في أسواق التصدير؛
- تحقيق تنويع جغرافي للصادرات لتجنب المخاطر؛
- تحقيق خطوط متكاملة من المنتجات؛
- الاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم؛
- استغلال الفروق بين دورات حيات المنتجات في أسواق التصدير؛
- سياسات العلاقات المتبادلة؛
- الحاجة إلى تطوير المنتجات وفق اتجاهات المنافسين.

ب-أهم ملامح النجاح في تنمية الصادرات: قبل ذكرها نبرز أهم عوامل نجاح عملية التصدير.

- الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير؛
- طرق ومنهجية التسويق؛
- التزام الإدارة الواضح لعملية التصدير؛
- متطلبات جودة السعر .

أما ملامح النجاح فهي:

[1] توفيق محمد عبد المحسن، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير، القاهرة ، دار النهضة العربية ،1997،ص 376 .

*مدى تطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة لتحقيق هذا التطور قدر أكبر من التنوع؛

*مدى التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية، وبالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود؛

*مدى القدرة على تحقيق زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية وجديدة دون أن يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا؛

*مدى استقرار و انتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في ذلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها.

المطلب الثاني: عوامل نجاح التصدير.

- ✓ يجب على المصدر أن تكون له نظرة واضحة حول منتوجه وحول السوق المستهدفة. قبل عملية التصدير يجب على الشركة أن تبرز نفسها وذلك بالاستفسار حول شروط التعاملات الدولية؛
- ✓ ينصح بالتشخيص للتصدير، وهذا من أجل تقييم قدرة الشركة على التعامل على المستوى الدولي؛
- ✓ المعرفة والتحكم في التكاليف للتمكن من تحديد الأسعار من خلال التفاوض مع الزبون؛
- ✓ أدوات تسيير الإنتاج (الوقت والمنهجية) تسمح لرئيس الشركة بإنتاج السلع والخدمات في الآجال التي تتطلبها عمليات التصدير؛
- ✓ تكييف المنتجات مع متطلبات السوق المستهدفة ؛
- ✓ التحكم في التموين من أجل تلبية طلبات الزبون الأجنبي في الآجال المحددة وذلك من خلال ظهور المخازن وتهيئتها وفق المعايير المتفق عليها، والحرص على عدم إتلاف المنتج ، إضافة إلى تجهيز المنتج كما ونوعا ليكون جاهزا لتسليم ووفق معايير الجودة المتعارف عليها دوليا وفي الآجال المحددة؛

- ✓ ينصح أن يكون المسؤول عن التصدير ملم بتقنيات التجارة الدولية، وذلك من خلال معرفة الأمور المتعلقة بالتسويق من خطوات وضروريات وظروف التجارة الدولية ومعرفة منافذ التسويق ليكون جاهزا لتسويق البضاعة؛
- ✓ أن تتوفر وسائل مالية من أجل تحسين أداء عملية التصدير (أموا ل خاصة، قروض بنكية، تسبيقات على الفواتير، قروض التمويل المسبق للصادرات)، والمسؤول عن المؤسسة يجب أن يحرص على توفير الأموال سوءا كانت خاصة أو عن طريق القروض، ودون الأموال لا يمكن للمؤسسة مزاولة حتى نشاطها فما بالك التفكير في عملية التصدير؛
- ✓ يعتبر سعر التصدير من بين أهم الأمور والأولويات لإنجاح عملية التصدير بالنسبة للمؤسسات الصغير والمتوسطة ، وبالتالي من واجب المسؤول عن المؤسسة المصدرة الإلمام بجميع الأمور المتعلقة بكيفية تحديد الأسعار، وماهي الأسس التي تقام عليها تحديد الأسعار وأسعار المنتجات المنافسة على المستوى الدولي حيث أن:

- الأسعار المتوقعة في السوق الأجنبي ليست بالضرورة نفس الأسعار المتداولة في السوق المحلي.
- لتحديد سعر التصدير يجب الأخذ في الحسبان تكاليف الإنتاج الصرف، السوق المنافسة، أسعار الصرف.[1]

المطلب الثالث: أهم نظريات التصدير.

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية والحديثة أفكارا تعكس أبنية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي وذلك ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال إمكانيات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصيص وتقسيم العمل الدولي كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته

[1] بن قوية، لعجايمي صارة، التحفيزات الضريبية و الجمركية كآلية لتنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة حال الاقتصاد الجزائري(1990-2015) مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة يحي فارس بالمدية،ص ص 62-63 .

عددا من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أبنية بالغة واعتبره ركن أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء ولا بد هنا من إعطاء لمحة موجزة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة قديما وحديثا ونظرتها إلى التصدير وأهميته.

أولا: الصادرات في الفكر التجاري: يعد الفكر التجاري الذي ساد خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر أول من أهتم بقطاع التصدير تاريخيا حيث اعتبره كقطاع ريادي محفز للاقتصاد، وذلك في كتابات لرواد، أهم هذا الفكر من أمثال،(petty، Mun، Davenant، Colbert)، كما أكد التجاريين على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة للأمة هي التجارة الخارجية كما يدعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، وذلك بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ورأى أن التجارة الخارجية تجلب أكبر قدر من المنافع للدولة وتحد من الأضرار والخسائر وذلك بتحقيق ميزان تجاري موجب من خلال تقليل الواردات وتنمية الصادرات ،وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في انتعاش الصادرات وتقيد الواردات من الخارج،فقد كان التجاريون يرون في تكوين فائض مستمر للصادرات المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية[1] التي تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج، لذلك شجعت السياسة التي اتبعها هؤلاء تطبيق نظم إعادة التصدير من أجل إنعاش حركة الصادرات، كما أخذوا العمل بنظام الدروباك* والمستودعات والمناطق الحرة، والإعفاءات الضريبية والإعانات لتشجيع الصناعات التصديرية. [2]

---

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر ،مجلة الباحث ،عدد 2002/1 ،ج ورقلة ،ص 6 .

[2] زير ريان،" أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر الفترة 2005-2014)، رسالة ماجستير ،بسكرة (2014-2015)،ص؟

*حسب نظرية حرية التبادل، تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة عامل لتحقيق الرفاهية الاجتماعية مع العلم أن أنصار حرية التبادل يعارضون بصفة كلية أراء النظرية التجارية .

وبذلك وجد التجاريين في التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة أداة فعالة لزيادة الثروة فقد نادي التجاريين بوجود تدخل الدولة عن طريق سياسة حمائية في مجال الاستيراد وسياسة التصنيع واسعة، وكذا تشجيع إقامة صناعات موجهة قصد تكثيف عملية التصدير.

وتتبلور سياسة التصدير حسب التجاريين في تشجيع الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة والعمل على اكتساب أسواق خارجية جديدة بدعم الدولة وقد تحققت هذه السياسة في كل من فرنسا، انجلترا على الخصوص، ورغم الانتقادات الموجهة للتجاريين في تلك الفترة الإ أنها ظلت دروسا يقتدى بها في العديد من الدول.

""الدروباك: هو رد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم على المواد المستوردة التي استخدمت في صناعة المنتجات المحلية""

ثانيا: الصادرات في الفكر الكلاسيكي: لقد أبدى الكلاسيك اهتماما كبير بنشاط التجارة الخارجية وهذا منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتَراجع أفكار التجاريين وبدأت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية وقامت بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي وأصبح هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد .

– في كتابه " ثروة الأمم" قدم" أدم سميث " أحد رواد الفكر الكلاسيكي أهتم بالسوق واعتبره المحدد الأول للنمو الاقتصادي حيث أقر بأنه تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق، وأكد على أبنية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي ذلك أن اهتمامه انصب حول القوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي وليس المعدن النفيس (مصدر الثروة عند التجاريين) .

وفيما بعد تمكن "ريكاردو" أكثر في إبراز دور التجارة الخارجية وأبنيتها في النمو الاقتصادي بشكل يفرق عن أدم سميث وعلى أسس علمية جديدة، وأوضح كيف أن

قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف التكاليف النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي وذلك بضرورة توفير شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل، فلا تتدخل الدولة على الإطلاق في النشاطات الاقتصادية ما بين الأضرار الكبير التي يمكن أن تلحق بالنمو في ظروف إعاقة حرية التجارة .

ورأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية، بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير، وهاجم الكلاسيك بعنف السياسة العلمانية للتجاريين التي تستهدف الحصول على المعادن النفيسة من خلال إيجاد الفائض في الميزان التجاري، وكان مبررهم في الدفاع عن حرية التجارة هو ترك الحرية الكاملة للتجارة سيؤدي في نهاية المطاف بكل دولة إلى التخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بأكبر ميزة نسبية في إنتاجها وأن التخصص الدولي أو ما يسمى بتقسيم العمل الدولي من شأنه أن يعود بالفائدة على كل دولة وعلى العالم بأسره مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية لكافة الشعوب. وتناول مفكرو المدرسة الكلاسيكية بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية، فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الاكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع الدخل الحقيقي، وزيادة الادخار، وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظراتهم للتجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لتخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو .[1]

[1] عادل أحمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، بيروت ،الدار الجامعية، 1999،ص124-125.

ثالثا: الصادرات في الفكر الكينزي: في الثلاثينات من القرن الماضي، وبعد أزمة الكساد التي عرفها العالم في عام 1929 نشرت النظرية العامة ل "جوف ماينارد كينز "، وأصبح الأمر شاغل للاقتصاديين والسياسة وصناع القرار في الدول الغربية كيفية خلق طلب فعالEfficqtiv Demanda والذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي، فدالة الطلب الكلي عند كينز تشتمل على المتغيرات التالية :

$$y=C+I+G+(X+M)$$

يلاحظ على دالة الطلب الكلي لدى كينز على أنها تحتوي على صافي التصدير كمتغير أساسي في المعادلة الى جانب المتغيرات الأخرى كالاستهلاك العائلي C الاستثمار I والإنفاق الحكوميG.

كما أبرز كينز أيضا من خلال إسهامه الدور الذي يلعبه مضاعف الصادرات والذي يعمل على زيادة الدخل بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات . [2]

رابعا :الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث :عندما جاء كينز برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تساهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة.

وظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية منهم Marx.Singer Markse Myrdal. حيث أشار Marx إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبير للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة (الضعيفة) بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي أما Myrdal فإنه

[2] زير ريان،" أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر الفترة 2005-2014) ،رسالة ماجستير،بسكرة (2014-2015) ،ص62 .

يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين ويرى أن الأسواق الكبير التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة، وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية يتصف بعدم- المرونة ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما الصناعة المستوردة للمواد الأولية إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها.

وبالتالي يشير "ميرال" إلى أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي، وهو عكس ما تسعىّ إليه التنمية الاقتصادية من زيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعيشة ،أما "Nurkse" فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاء، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة .[1]

المطلب الرابع :إجراءات التصدير .

اعتمدت الجزائر عدة إجراءات لتَّرقية الصادرات خارج قطاع المحروقات متعلقة بسعر الصرف، تمويل الصادرات ، إجراءات جبائية وجمركية ويتم شرحها كمايلي وعموما الحكومة مطالبة ب :

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد1،2002،ورقلة، ص 6

-وضع البرامج والسياسات الخاصة بالتصدير؛

-تقديم المشورة الاقتصادية والفنية الخاصة بإنتاج وتسويق المنتجات المصدرة؛

- تقديم المساعدات المالية؛

- توفير الإطار التشريعي والقانوني.

كل هذا للوصول إلى مستوى جيد من المنتجات من خلال الخدمات لزيادة الصادرات .

أ) **هيكل حوافز التصدير خارج النفط في الجزائر**: تتمثل في:

- **سياسة سعر الصرف:** قامت السلطات الاقتصادية العمومية بتخفيض سعر الصرف العملة الوطنية في أبريل1994 مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية؛

- **تأمين وضمان الصادرات:** فبعدما كانت تتم عن طريق شركة تأمين غير متخصصة(الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)،تم إنشاء نظام جديد، لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات(CAGEX)، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة؛

- **تمويل الصادرات:** ويتم من خلال:

- تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو إنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين؛

- تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات FSPE بمقتضى قانون المالية لسنة1996 يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية، وتفعيلا أكثر لدور هذا الصندوق صدر قرار وزاري مشترك رقم10في 26 مارس 2000 عدد شروط الاستفادة من مساعدة شروط الدولة انطلاقا من هذا الصندوق وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال والضرائب المباشرة.....إلخ؛

- **الإجراءات الجمركية** : إن للنظام الجمركي دور مهم وفعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات وتنشيطها ولمزيد من ترقية الصادرات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي المهام الجمركية يجب أن تستجيب للأفاق الاقتصادية وأما وظائف النظام الجمركي هي: وظيفة التخزين، وظيفة الاستعمال، وظيفة التمويل؛

أما أنواع الأنظمة الجمركية المعتمدة في الجزائر هي: نظام التصدير النهائي، ونظام التصدير المؤقت؛

- **الإطار الضريبي والجبائي:** يتم منح التخفيضات الضريبية على دخول السلع التصديرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي تتمتع سلع هذه المؤسسات بالميزة التنافسية في الأسواق الدولية؛

- **الإطار العقاري:** في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الدولة بتهيئة المناطق الصناعية مزودة بالوسائل اللازمة لتجسيد المشاريع وإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

- **الإطار المصرفي المنظم لعملية التصدير**: ويشمل الأحكام التالية وهي:

- الأحكام المنظمة للتجارة الخارجية رقم95-07 الصادر في12/23/ 1995وقانون النقد والقرض رقم 10-09 الصادر في 14 أفريل 1990المتعلقة بالمنتجات الخاصة بالتصدير؛

- قانون رقم91-13 الصادر في 14أوت 1994 وقانون 92-04 الصادر في 22 مارس 1992 الخاص بمراقبة المبادلات التجارية وإجبارية التوظيف المصرفي؛
- إجبارية دخول الأموال إلى الوطن حسب القانون91-13 بتاريخ 14 أوت1991 وقرار البنك رقم 09-92 بتاريخ 1992/09/26حيث يجب أن يرفق كل تصدير دخول الأموال؛
- الرقابة على الصرف وحركة الأموال والعقوبات حسب القانون رقم 96-22 سنة 1996؛
- أصدر بنك الجزائر قانون في بداية سنة2011 يتمم القانون رقم07-01 المؤرخ في 2007المتضمن القواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج وعلى الحسابات بالعملة الصعبة، الإجراء الأول يتمثل في تمديد أجل تحويل إيرادات الصادرات من 120 يوم إلى 180 يوم، وكذلك الإجراء الثاني الخاص بنسبة تحويل مداخيل الصادرات خارج المحروقات والمواد المنجمية فعليا من20إلى40 من حصة إيرادات التصدير مما يعطي الحق في التسجيل المصدر في حساب بالعملة الصعبة .

- **الإطار القانوني:** صدر القانون التوجيهي لتَّرقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12ويعتبر منعرج حاسم في تاريخ هذا القطاع الذي حدد فيه آليات وأدوات ترقيتها ودعمها.

- **الإطار المعلوماتي:** حسب المرسوم التنفيذي رقم 05/09 المؤرخ في 2009/01/04 المؤسس لبنك المعلومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة المصداقية وانسجام المعطيات وضمان التنسيق والنجاعة .

- **الإطار التجاري واللوجيستي:** يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد طريقها للأسواق الخارجية بواسطة ثلاث قنوات من خلال وسطاء كمراكز التجارة ومراكز الصادرات، أو الاندماج مع المؤسسات الكبير حيث تقوم بعض الدول بتقديم المساعدة لهذه المؤسسات المصدرة في مجال نقل وتوزيع السلعة المراد تصديرها

بتحمل الدولة لنسبة من مصاريف النقل والتوزيع والمشاركة في المعارض الدولية قد تتعدى50% من التكلفة الكلية للنقل والتوزيع مثل ما هو معمول به بالجزائر منذ 1997 .

- **إجراءات أخرى:** وتتمثل في :

- إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات (الجريدة الرسمية رقم32 ليوم02 ماي 1999)حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة لتصدير(التمور، الجلود الخامة، نفايات الحديد والصلب، الفلين الخام)، حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في كيفية تقديم هذه المنتجات في الأسواق الدولية من حيث التغليف والتعبئة والأسعار.
- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الإستًراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية، ومتابعة تنفيذها.
- الدعوة إلى إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بهدف التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا الاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للمؤسسات المتخصصة في التصدير، وبالتالي تمكنها من المساهمة في تنمية الصادرات.

إنشاء ملف وطني للمصدرين(FINADEX) على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية مهمته إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين(يعتبر مصدر كل مقيم بالجزائر ويكون قد صدر خلال ثلاث سنوات ما يعادل مبلغ 01مليون دينار على الأقل)، حيث يستفيد مجانا ودوريا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الاهتمام المتوفر سواء على مستوى (PROMEX)أو(SAFEX) أو(LA CACI)، الاستفادة الخاصة من إجراءات الصرف، وكذا المعالجة الاستثنائية في حالة طلب المعونة من الصندوق الخاص بتنمية الصادرات.

- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك، حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدرة إليه.

- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج لتعريف بالمنتوج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة بالجزائر.
- تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع .
- عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بدا يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير .
- إصدار الجزائر لقانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مرجعا لبرامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات.

ب-أدوات أخرى لتنمية وتنويع الصادرات: بالإضافة إلى الآليات التي سبق ذكرها، فإنه يوجد آليات أخرى من شأنها العمل على تحقيق هدف تنمية وتنويع الصادرات والتي تتمثل فيما يلي:

1-الحوافز الضريبية والجمركية للمصدرين: إن سياسة تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمصدرين تعتبر من السياسات الناجحة التي اتبعتها الدول لتدعيم الصادرات، حيث تساهم هذه الحوافز في تقليل تكلفة المنتجات المصدرة في الأسواق الخارجية.

- **الحوافز الضريبية** : تقتضي سياسة تنمية الصادرات ضرورة تبني سياسة ضريبية جادة تقوم على أساس إعطاء الأولوية لزيادة الصادرات، وتكون حافزا قويا للمصدر لزيادة صادراته من خلال مجموعة من الإجراءات التالية :

- الإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الأرباح الرأسمالية بالنسبة للأنشطة التصديرية؛

- ضرورة مراعاة النظم والقواعد التجارية الدولية عند وضع أي نظام ضريبي جديد حتى لا تتعرض صادرات البلد لقضايا إغراق أو أية قيود قد تضعها في هذا المأزق؛

- وضع نظام للإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحقق أهدافا تصديرية معينة؛

- إعطاء مزايا ضريبية إضافية للأرباح المعاد استثمارها في مشاريع موجهة للتصدير.

➢ **الحوافز الجمركية:** وهي مجموعة الحوافز الخاصة بالإعفاءات والتخفيضات للرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية اللازمة للمشروع التصديري، وكذلك أجزاء ومكونات المنتج النهائي والمعد للتصدير، وتساهم الحوافز والتسهيلات الجمركية بشكل مباشر في خفض التكاليف الرأسمالية للمشروع ومن ثم انخفاض حاجة المشروع من الموارد المالية، ويوجد العديد من الأنظمة المختلفة للحواجز والتسهيلات الجمركية والتي تتمثل في :

- **نظام السماح المؤقت** : والذي يقضي بإعفاء أنواع محدودة من المواد الأولية التي تدخل في سلع يتم تصديرها من الرسوم الجمركية بغرض تنفيذ أوامر تصديرية محددة؛

- **نظام استرداد الرسوم الجمركية (دروبال):** ويقوم هذا النظام على أساس استِّرداد الرسوم الجمركية المسددة عن المواد الأولية والمكونات التي يتم استردادها بغرض استخدامها في تصنيع بعض السلع التي يتم تصديرها؛

- تخفيض رسوم خدمات الموانئ على الصادرات وذلك بنسب معينة .

2- توفير مجموعة من خدمات التصدير المتكاملة: والتي تشمل على:

-توفير الدراسات عن الأسواق الخارجية للتعرف على احتياجاتها؛

- بناء نظام للمعلومات التسويقية والتصديرية؛

- إقامة مراكز لتصميم وتطوير المنتجات التصديرية؛

- تقديم الخدمات التسويقية من معارض ومراكز خدمة البيع وبعثات ترويجية والإعلان عن المنتجات الوطنية في الخارج؛

- العمل على توفير مجموعة من الخدمات التصديرية المساعدة والتي تتمثل في نشاط التعبئة والتغليف الرقابة على جودة المنتجات التصديرية، نظم التسعير والتكلفة التصديرية، خدمات النقل الداخلي والخارجي، وبيوت التسويق ومراكز البيع الخارجية؛

– تدريب الكوادر التسويقية على جمع المراحل والأنشطة التسويقية، وهذا يتطلب إنشاء جهاز للتدريب التسويقي.

3 – تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في مجال التصدير: يكمن الهدف من تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في مجال التصدير، في جعل الشركات الوطنية ذات قدرة وإمكانيات تنافسية في الأسواق الخارجية والاستفادة من اقتصاديات في مثل هذه الأنشطة، كما هو الشأن في بعض الدول التي أنشأت شركات تجارية خارجية متعددة الأطراف تتضمن على الأقل عشرا من الشركات المنتجة والمصدرة وذلك للتغلب على مشكلة ضعف الكفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأيضا الاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للشركات التجارية من دور في تنمية الصادرات.

- **القضاء على العقبات التي يواجهها المصدرون:** مع العمل على تبسيط إجراءات استيراد السلع الوسيطية ومستلزمات الإنتاج اللازمة للصادرات، وتبسيط إجراءات التصدير.
- **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي:** بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية الرأسية التي تسعى إلى التصدير، وذلك بإزالة القيود على مجالات الاستثمار.
- **العمل على تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بهدف زيادة تنافسيتها وبالتالي مساهمتها في تنويع وتنمية الصادرات.

المبحث الثالث : مؤشرات وتحديات الصادرات .

المطلب الأول: مؤشرات الصادرات.

يتناول هذا العنصر أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات، باعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة، وباعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية لدولة من جهة أخرى، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

1-**نسبة الصادرات إلي الناتج المحلي الإجمالي للدولة:** وذلك باعتبار انه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية اندماجا كبيرا، بحيث انه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج، فقد ترتفع هذه النسب أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي الضروري لاستيراد حصيلة الصادرات وثمة احتياط أخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات، وخاصة ما أذا كانت الصادرات سلعا أولية أو سلعا صناعية.

2-**نسبة تغطية الصادرات للواردات:** وذلك باعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها، أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها، وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذاك عامل أخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تظهر للاستدانة والوقوع في تبعية الديون الأجنبية، وربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلع الرأسمالية، وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير، وكذلك على سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير.

3-**درجة التركيز السلعي للصادرات:** ونقصد به مدى غالبية الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة، ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج ومن المهم عند النظر إلى درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية .

ويعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات التي أعدتها"الأنكتاد"، ومن بينها مؤشر تنوع الصادرات، والذي يقيس مدى إنحراف هيكل صادرات الدولة على هيكل الصادرات العالمية وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح ويقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات .

4-**النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:** أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي، سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغرض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر دور التجارة الخارجية في تعزيز التنمية المستدامة.

من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي، وإنما تكون امتداد طبيعي له .

5- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات: الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادرات، وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبة من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعينة؛
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات للصادرات للدول المعينة؛
- النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في إستعاب صادرات الدولة المعنية.

كما تعتبر مؤشرات تنافسية الصادرات على المستوى القومي يحتل التصدير أهمية ذات طبيعة خاصة فدرجة استقلالية الدولة أو كما يسميها البعض درجة الانكشاف الاقتصادي هي جزئيا دالة في قيمة الصادرات مقارنة بالدخل أو الناتج القومي.

فالتبعية الاقتصادية عادة ما يتم قياسها من خلال درجة عدد من المؤشرات منها على سبيل المثال:

* درجة الانكشاف الاقتصادي– $\frac{\text{قيمة الصادرات +قيمة الواردات}}{\text{االناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$

*درجة أهمية الصادرات – $\frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الناتج المحلي إجمالي}} X100$

*درجة التركيز السلعي للصادرات – $\frac{\text{قيمة الصادرات سلعةرئيسية}}{\text{قيمةالصادرات}}. X\ 100$

*درجة التركيز الجغرافي للصادرات – $\frac{\text{قيمةالصادرات لأهمشريكين}}{\text{إجماليقيمةالصادرات}} X100$

المطلب الثاني: تحديات الصادرات .[1]

تعتبر عملية التصدير منظومة مركبة ذات تشعبات وفروع وتخضع لتغيرات دائمة بسبب التفاعلات والتكملات بين البيئات الدولية، لذلك تظهر باستمرار مجموعات كبيرة من التحديات والعوائق التصديرية الواجبة العلاج بأساليب عملية منطقية ودراسات سابقة لقرارات التصدير.

أولا : التحديات التكنولوجية في التصدير:

لازالت الفجوة التكنولوجية في التصدير واسعة جدا بين الدول الصناعية والدول النامية مما يقلل من القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية.

وتعالج تلك المشكلة بالآليات التالية :

- التخصص السلعي؛
- الاستثمار في البحوث والتطوير؛
- الاهتمام بالبحوث والتكنولوجيا؛
- تدريب الكوادر الفنية والتصديرية؛
- بناء قاعدة معلومات تكنولوجية؛

[1] فريد النجار، مرجع سابق، ص ص 103-106.

- شراء التكنولوجيا؛
- الدخول في التحالف إستراتيجية ؛
- الصفقات المتكافئة؛
- التصدير الإلكتروني؛
- إعادة هندسة العمليات التصديرية وتبسيط الإجراءات؛
- الهندسة الوراثية للصادرات الزراعية؛
- تصدير الخدمات مثال خدمات تكنولوجيا المعلومات؛
- تطبيق آليات التصدير غير مباشر(الفرانشايز والفروع والتوكيلات وعمليات تسليم المفتاح وعقود الإدارة BOOT).

❖ **التحديات المعلوماتية للتصدير**: يؤثر نقص المعلومات التصديرية إلى التخمين والارتجال في القرارات التصديرية. لذلك يجب الاهتمام بالمعلومات التصديرية الدقيقة والدورية وذلك لدعم القرارات والخطوط التصديرية. ويتم التغلب على تلك التحديات عن طريق:

1-قوة الاتصالات.

2-بناء قاعدة بيانات تصديرية .

3-إعداد نظام معلومات تصديرية.

4-مع نقاط التجارة الدولية.

5- الإنترنت.

6-بحوث التسويق الثانوية.

7-بحوث التسويق الأولية.

8-محاكاة أسواق التصدير.

❖ **التحديات التسويقية للصادرات**: قد يفشل التصدير بسبب عدم اختيار السلعة المناسبة للسوق التصديري المناسب أو الخطأ في أسلوب الترويج أو التسعير والتوزيع. لذلك من

الضروري علاج تلك المشكلات وعدم الاكتفاء بتصدير الفوائض التصديرية للأسواق الدولية.[1]

ثانيا :العلاج:

ضرورة بناء المزيج التصديري الأنسب عن طريق:

- تحديد إستراتيجية التصدير؛

-إستراتيجية الترويج الدولي؛

-إستراتيجية التوزيع الدولي؛

- إستراتيجية التسعير الدولي.

ويحتاج ذلك بالضرورة إلى تقسيم سوق الصادرات إلى قطاعات لاختلاف طبيعة واتجاهات وسلوكيات المستهلك والمشتري الدولي جغرافيا وديموغرافيا .

❖ **التحديات الإدارية في التصدير:**

تلعب تكنولوجيا الإدارة دورا خطيرا في تأكيد النجاح التصديري، ومن أهم التحديات التي تواجه التصدير نقص المهارات الإدارية اللازمة لتحقيق أهداف التصدير.

❖ **تحديات التنافسية التصديرية:**

هناك صعوبات في دخول أس واق التصدير بسبب المنافسة الشرسة، ويمكن التغلب على تلك التحديات عن طريق :

-تطبيق المواصفات الدولية ISO؛

-تطبيق أساليب إدارة الجودة الشاملة TQM؛

-التجديد والابتكار؛

[1] فريد النجار، مرجع سابق، ص ص103-105 ..

-التحسينات المستمرة في التصدير ؛

-التمييز السلعي؛

-التخصص في سلع المزايا التنافسية؛

-دراسة الثقافات الدولية؛

-ربط خصائص السلعة بحاجات المستهلك الدولي؛

-تحسين الإنتاجية/الفعالية/الكفاءة/الربحية.

إن بقاء والنمو والتوسع والانتشار التصديري رسالة إستراتيجية للدول والشركات والأفراد في القرن الحادي والعشرين.لذلك يجب أن تتضافر الجهود في سبيل إنجاح منظومة التصدير.[1]

المطلب الثالث:أساليب العلاج منها.

- التخطيط السليم لعملية التصدير ؛

- التنبؤات بالطلب العالمي؛

- الجداول الزمنية لتوصيل البضاعة في الوقت المناسب؛

- الرقابة الفعالة لربط التنفيذ بالمخططات؛

- تقييم أداء التصدير دوريا؛

- تنظيم التصدير بأساليب مرنة هادفة؛

- التنسيق الفعال بين أجهزة التصدير ؛

- تحديات التنافسية التصديرية .[1]

[1] فريد النجار، مرجع سابق، ص،106.

المطلب الرابع:أساليب تقلبات أسعار التصدير وإستراتيجيات المتخذة.

أولا :أساليب تحقيق تقلبات أسعار التصدير ويتم ذلك بإستخدام الأساليب التالية :

1 – تحقيق تكلفة إنتاج السلع.

2 تخفيض الجمارك.

3 – تخفيض تكلفة التوزيع الدولي.

4– استخدام مناطق التجارة الخارجية (مناطق التجارة الحرة).

5– الإغراق: مكافحة الإغراق وتحسين القدرات التنافسية.[2]

ثانيا :إستراتيجية التصدير في ظل تقلبات أسعار العملة : تعد الصادرات أحد الخيارات الأساسية للشركات متعددة الجنسيات من أجل مواجهة تكلفة الدخول إلى أو الخروج من الأسواق الدولية، وتزداد قيمة هذا الخيار كلما ازدادت حدة التقلبات،عندما ابتدأ تعويم سعر الصرف منذ عام 1973، أصبح تقلب سعر الصرف بصفة عامة وتأثيره علي التجارة الدولية بصفه خاصة محل اهتمام الكثير من الدراسات، كما أن حدوث أزمة العملة في تايلاند– والتي ظهرت علي أثرها الأزمة المالية لدول شرق آسيا في عام 1997 كان دافعا إلى ظهور عدد ليس بالقليل من الدراسات والأبحاث لبيان أثر التقلبات المؤقتة لسعر الصرف مع التركيز علي دول شرق آسيا .

بينما أوضح كلا من Nabli & Marie–Ange, 2002 أن المغالاة في تقدير قيمة العملة سبب خسارة هائلة في صادرات دول شرق وشمال أفريقيا، وهو الأمر الذي أفقد صادرات تلك الدول قدرتها التنافسية .

هذا الاختلاف في أثر تقلب سعر الصرف على حجم الصادرات يرجعه كلا من Hayakawa and، Kimura2009 إلى طبيعة المنطقة أو الدولة وتفسره العوامل التالية:

– أساس التنافس– ميدان التنافس– مجالات التنافس؛

– أثر التكلفة– أثر المنافسة–أثر تقلبات الأسعار.[2]

---

[1] فريد النجار، مرجع سابق، ص 105.

[2] فريد النجار، مرجع سابق، ص281

خلاصة الفصل :

[2] المداح أحمد، زيار سليم، ليتيم سامي، نمذجة تقلبات أسعار الصادرات خلال الفترة الزمنية 2008-2018 دراسة مقارنة بين كل من الصين والو م أ وأسعار الصادرات الدولية،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ص ص 17-18 .

لقد أحيط موضوع التصدير بأهمية بالغة نظرا للمكانة التي يحظي بها في اقتصاديات الدول، لهذا قد تطرقنا في بداية هذا الفصل إلى ماهية التصدير لتحليل منظومته مبرزين الدور الذي تلعبه كمحرك لعملية النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى النظريات المفسرة له في مجال التجارة الخارجية والتي كشفت أن التخصص في الإنتاج هي أداة ذات فعالية في دعم وترقية الصادرات .

وما دام التصدير يمثل المكون الرئيسي للتبادل الدولي فقد حظي باهتمام المؤسسات الدولية، فصندوق النقد الدولي يعمل على منح قروض ومساعدات للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها على أمل ترقية صادراتها وإصلاح هياكلها الاقتصادية وكما تعمل منظمة التجارة العالمية على تحرير التجارة الخارجية بما يسمح بإعادة تخصيص عوامل الإنتاج نحو القطاعات التصديرية، وبهذا كان لزاما على الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي الذي يعتبر الممول الرئيسي للقطاع التصديري، وذلك من أجل ترقية نشاطه عبر آلية السياسات الاقتصادية بنوعيها الظرفية والهيكلية ففعالية السياسات الاقتصادية الظرفية ودورها في ترقية الصادرات تتضح أكثر عندما تكون هذه السياسات دالة في سعر الصرف، بالمقابل تبرز فعالية السياسات الاقتصادية الهيكلية وإستراتيجيتها في ترقية الصادرات بالاعتماد على سياسة التصنيع، فهذه الفعالية تتجلى أكثر في ظل وجود إستراتيجية صناعية ذات توجه خارجي(سياسة التصدير)أين تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية تحت ستار النفاذ إلى الأسواق الدولية بدلا من تقييدها في ظل إستراتيجية ذات توجه داخلي (سياسة إحلال الواردات).

ومع تنامي أهمية تواجد الدولة في قطاع التجارة الخارجية من خلال دورها المتمثل في تفعيل شق الصادرات، قد ظهرت بذلك عدة نظريات تهتم بهذا الشأن، والتي عرفت باسم السياسات التجارية الإستراتيجية أو إستراتيجيات السياسات العمومية في مجال التجارة الخارجية، فهذه النظريات قد أشارت كلها إلى الدور الرائد الذي تشغله الدولة في مجال ترقية الصادرات في ظل المنافسة غير الكاملة، وذلك عبر قناة السياسات التجارية المعتمدة على الدعم والحماية والمقترنة بمفهوم اقتصاديات الحجم

الخارجية والدينامكية، فإذا كان هذا من الجانب النظري، فإن الجانب التطبيقي في هذا الفصل قد حظي بحيز مهم أين تم عرض بصدوده تجربة بعض الدول حديثة عهد التصنيع (مثل: كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين، تركيا)الناجحة في ترقية صادراتها الصناعية، وتكمن الغاية من وراء قراءة تجارب هذه الدول من بين الاقتصاديات النامية في مجال ترقية وتنمية الصادرات في استخلاص السياسات الإستراتيجية التي انتهجتها في مسيرتها التنموية، وبذلك تكون قد أشادت تجارب هذه الدول بأن السياسات العمومية هي المحدد الرئيسي للنمو والتنمية.


الفصل الثالث

تمهيد :

من بعد ما قمنا بالدراسة النظرية والتحليلية من خلال الفصلين الأول والثاني، نستعرض من خلال هذا الفصل الجانب التطبيقي لهاته الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والعلاقات الرياضية معتمدين في ذلك على البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة .

ومن أجل بلوغ الدراسة القياسية لتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والصادرات خلال الفترة (1990–2019) تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناولنا من خلال المبحث الأول لمحة حول برنامج**Panel– ARDL**، **أمل** المبحث الثاني قمنا من خلاله بالتحليل القياسي لتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والصادرات في شمال إفريقيا من خلال**ARDL** – Panel.

المبحث الأول:لمحة حول نموذج Panel- ARDL.

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض الجانب النظري للنموذج المستخدم لتوضيح مراحل القيام به، وتقديم الدراسة الإحصائية للمتغيرات الدراسة، ودراسة العلاقة بين الصادرات ومختلف المتغيرات .

المطلب الأول:تعريف نموذج Panel – ARDL وصياغته.

نقوم في هذا المطلب بتعريف و صياغة نموذج Panel –ARDL.

1-تعريف نموذج Panel – ARDL.

تعرف بيانات بانل بأنها تلك البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية، والسلاسل الزمنية[1]، فبياناتPanel Data، هي مجموعة بيانات مقطعية متسلسلة زمنيا، والتي توفر بشكل مثالي قياسات عدد معين من المتغيرات على مدى فترة زمنية على الوحدات المرصودة مثل: الأفراد، الأسر، المدن، الدول، كما تتكون مجموعة البيانات القطعية من الملاحظات على عدد معين من المتغيرات في نقطة زمنية معينة، بينما تتكون مجموعة بيانات السلاسل الزمنية من متغيرات متعددة من الملاحظات على عدد من الفترات .[2]

---

[1] نوفل بعلول، أطروحة دكتوراه، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري-دراسة مقارنة مع مجموعة الدول العربية-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر2018-2017، ص 184.

2- JGanesan, Introduction of Panel Data Analysis : Concept and Practices, Miller/ Handnook, of Resench Methodsin Public administration AU5384-C032 Page Proof Page: 26.6.2007.

1-1صياغة نموذج Panel- ARDL:

سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والصادرات في دول شمال افريقيا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019, ويمكن الاعتماد على متغيرات الدراسة وفق الدراسات السابقة وحسب الصيغة الرياضية في المعادلة (01) كما يلي:

Exp01= f(pp, gdph , tch,inf).....(1-3)

تم الاعتماد في تحويل المتغيرات وفق الصيغة اللوغاريتمية كدراسة (J. Cebula, 2011)وبالتالي يمكن كتابة نموذج المدى الطويل وفق المعادلة (01) كما يلي:

LNEXP=$\beta_0+\beta_1 lnTCH_{it} + \beta_2 lnpp_{it}+\beta_3 lngdp_{it}+\beta_3 lninf_{it}+ \varepsilon_{it}$..

والذي (lnexp) حيث يمثل المتغير التابع لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي(3-2) يعبر عن صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

أما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في:

- ln TCH: ويمثل سعر الصرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي متوسط الفترة)؛

- ln pp: ويمثل أسعار البترول؛

- ln gdp: ويمثل إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)؛

- ln inf: ويمثل التضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون(%سنويا)؛

المعلمة (β_0) تمثل الثابت,(β_1),(β_2),(β_3), فهي المعلمات الحقيقية لمؤشر سعر صرف رسمي (lnTCH)، أسعار البترول (lnpp)، مؤشر إجمالي الناتج المحلي (lngdp)،مؤشر معدل التضخم (lninf)، على التوالي، (i) يمثل الدول و(t) يمثل السنوات .

المطلب الثاني :أهمية استخدام معطيات البانل:

إن التقدير حسب هذه البيانات لها مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية، وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول إن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف : بعد زمني وبعاد فردي، هذا ما جعل دراساتها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي، وبالتالي فهي تكتسب أهمية بالغة نوجزها في النقاط الآتية :[1]

1-الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد في سلوكياتهم، مثل تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي إن معطيات البانل ببعادها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن.

2-القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية، مثال التقادم التقني واقتصاديات الحجم، وبالتالي علاج مشكلة عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج.

3-يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث إن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات البانل يمكن ترجمته بأنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية، أي أنه يتيح التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين التغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.

---

[1] صفاء عبد الله معطي ومحمد أحمد سالم بالحويصل، استخدام تحليل بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 02 العدد01، اليمن، 2019، ص259-205.

4- تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات، أي تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتيا، أكثر من تلك في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين التغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد اكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

5- تعد معطيات البانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.

6- في الواقع التطبيقي، فإن نماذج البانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراساتها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، حيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية،"Heteroscedasticity " فبإختلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها لأن كل واحد من المصادر المهمة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات البانل بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة، سواء المقطعية أو الزمنية.

7- توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، كما أنها أيضا تعد مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقر، ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.

8- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة(omitted variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (biased estimates)في الانحدارات المفردة.

ومن خلال العرض السابق يمكن استعراض إيجابيات التحليل وسلبيات باستخدام بيانات البانل على النحو المبين في الجدول: (3-1) ايجابيات بيانات بانل و سلبياته.

الايجابيات	السلبيات
1.عدد كبير من المشاهدات . 2.الأخذ بعين الإعتبار عدم التجانس . 3.يمكن الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات المميزات غير الملاحظة. 4.انخفاض خطر التعدد الخطي. 5.إبراز آثار المدى الطويل و القصير. 6.انخفاض تحيز تقدير المعلمات .	1.وجود مشاهدات مفقودة مما يؤدي إلى اضطرابات في نوعية التقدير . 2.معطيات بانل غير أسطوانية حيث يوجد هناك نقص سواء في الأفراد أو الفترات أو في كليهما معا . 3.لا يتم معالجتها بكل برامج الحاسوب الخاصة بالاقتصاد القياسي.

المصدر :صفاء عبد الله معطي ومحمد أحمد سالم بالحويصل، استخدام تحليل بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن، مجلة الريان للعلوم الإنسانية و التطبيقية ،المجلد 02، العدد01، اليمن، 2019، ص259-205.

المطلب الثالث: طرق تقدير النموذج.

لقد قدم كل من(Pesaran, Shin and Smith, 1999)طريقتين للتعامل مع التحيز الناتج عن ميول غير المتجانسة في نماذج البانل الديناميكية، وهما مقدرة وسط المجموعة (Mean Group)، يرمز لها (MG)، ومقدرة وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group)، يرمز لها(PMG)وتعتبر تقديرات وسط المجموعة ووسط المجموعة المدمجة، من الطرق الحديثة والشائعة والمناسبة في

نماذج بيانات البانل الديناميكية، ولا سيما في حالة العينات ذات البيانات المقطعية والزمنية الكبيرة، بالإضافة إلى أن الطريقتين تتميزان بخاصية التكيف مع العلاقة التوازنية على المدى الطويل، وكذلك مع عملية التعديل الديناميكية غير المتجانسة.

✓**طريقة وسط المجموعة (MG).**

يشير كل من(pesaran and Smith, 1995) إلى أن طريقة وسط المجموعة (MG)، تعطي تقديرات متسقة لوسط معلمات نموذج البانل، كما أنها تسمح لمعلمات المدى القصير والمدى الطويل، وحدود تصحيح الخطأ وتباينات الخطأ، بأن تتفاوت حسب كل دولة، غير أنه يعاب على طريقة (MG) أنها لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض معلمات النموذج قد تكون متساوية (متجانسة) عبر الأفراد(الدول) .[1]

وللحصول على تقديرات وسط المجموعة يتم تقدير المعادلة3 لكل دولة على حده، ثم نأخذ متوسط المعالم المقدرة وهي معلمات المدى الطويل والقصير وحد تصحيح الخطأ وفق الأتي:

معادلةالتالية(3-3):

$$\hat{\theta}_{MG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\theta}_i}{N}, \hat{\beta}_{MG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\beta}_i}{N}, \hat{\lambda}^*_{jMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \lambda^*_{ij}}{N}, = 1, \dots, p-1, \hat{\delta}^*_{jMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{}^{*}_{ij}}{N}, j = 1, \dots, q-1$$

-حيث (N) عدد الدول.

[1] -رتيعة محمد، أثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لعينة من البلدان العربية خلال الفترة (1980-2010)، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والأقتصاد التطبيقي ،2013، ص 175.

✓ **طريقة وسط المجموعة المدمجة**PMG :

اقترح(pesaran et al 1999) طريقة وسط المجموعة المدمجة، وهي طريقة تجمع بين طريقة وسط المجموعة التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمجة(pooled estimation)، مثل طريقة الآثار الثابتة(FE)أو الآثار العشوائية(RE) التي تقيد ميول النموذج وتسمح فقط بتفاوت القاطع لكل دولة.

وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل، أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ، ومع هذا القيد تصبح المعادلة (3−4)كالآتي:

$$\Delta LNEXP_{it} = \theta_i(lnexp_{it-1} - \hat{a}_i xt_{-1}) + \sum_{j-1}^{p-1} \ddot{e}^*_{ij} \Delta lnexp_{it-j} + \sum_{j-1}^{q-1} \acute{a}^{*\prime}_{ij} \Delta x_{it-j} + \grave{\imath}_i$$

حيث تصبح معلمات المدى الطويل ($\hat{a}i$) متساوية عبر مجموع الدول، وبذلك فإن(PMG) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلاش مشكلة الاتساق الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غبر المتجانسة.

وللحصول على مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) واحتساب يتم تقدير المعادلة السابقة رقم(3−4) المقدرات وفق الأتي :

$$\hat{\theta}_{PMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\theta}_i}{N}, \hat{\ddot{e}}^*_{jPMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \ddot{e}^*_{ij}}{N}, j = 1, \dots, p-1; \hat{\acute{a}}^*_{jPMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\acute{a}}^*_{ij}}{N}, i = 1, \dots, q-1, \hat{\grave{a}}_{PMG}$$

✓ **مقدرات نموذج الأثر الثابت الديناميكيDFE :**

نموذج الأثر الثابت الديناميكي هو مشابه للنموذج(PMG)، إلا أنه يفرض قيودا أكثر منه، حيث تساوي معاملات الأجل الطويل والأجل القصير وكذلك حد تصحيح الخطأ لكل الدول محل الدراسة.[1]

4-اختبار هوسمان

للمفاضلة بين مقدر وسط المجموعة، ووسط المجموعة المدمجة، ونموذج الأثر الثابت الديناميكي نستخدم اختبار هوسمان لفحص فرضية تجانس معلمات المدى الطويل، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدراتPMG متسقة وعلى كفاءة (ذات تباين أقل) من مقدرات MG، التي لا تفرض قيود على معلمات المدى الطويل.

وتكون صياغة إحصائية الاختبار كالآتي:

-طريقة وسط المجموعة المدمجة(pmg)

اقترح (1999، pesaran et al) طريقة وسط المجموعة المدمجة، وهي طريقة تجمع بين طريقة وسط المجموعة التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمجة (pooled estimation)، مثل طريقة الآثار الثابتة (FE) أو الآثار العشوائية(RE) التي تقيد ميول النموذج وتسمح فقط بتفاوت القاطع لكل دولة. وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ، ومع هذا القيد تصبح المعادلة(3-5) كالآتي:

$$\Delta LNEXP_{it} = \theta_i(lnexp_{it-1} - \hat{a}_i xt_{-1}) + \sum_{j-1}^{p-1} \ddot{e}_{ij}^{*} \Delta lnexp_{it-j} + \sum_{j-1}^{q-1} \ddot{a}_{ij}^{*\prime} \Delta x_{it-j} + \grave{I}_i + \widetilde{a_t} + \mathring{a}_{it} \quad ...(5-3)$$

[1] هدروق أحمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى-دراسة تحليلية قياسية لحلة دول شمال إفريقيا، مرجع سابق ،ص ص118-119.

حيث تصبح معلمات المدى الطويل ($\hat{a}i$) متساوية عبر مجموع الدول، وبذلك فإن(PMG) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلاش مشكلة الاتساق الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غبر المتجانسة.

وللحصول على مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) واحتساب يتم تقدير المعادلة السابقة رقم(3-5) المقدرات وفق الأتي:

$$\hat{\theta}_{PMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\theta}_i}{N}, \hat{e}^{*}_{jPMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{e}^{*}_{ij}}{N}, j = 1, \dots, p-1; \hat{a}^{*}_{jPMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{a}^{*}_{ij}}{N}, i = 1, \dots, q-1, \hat{a}_{PMG} = \hat{a}$$

- ✓ **مقدرات نموذج الأثر الثابت الديناميكي DFE:**

نموذج الأثر الثابت الديناميكي هو مشابه للنموذج(PMG) إلا أنه يفرض قيودا أكثر منه، حيث يفرض تساوي معاملات الأجل الطويل والأجل القصير وكذلك حد تصحيح الخطي لكل الدول محل الدراسة. [1]

- ✓ **اختبار هوسمان:**

للمفاضلة بنٌ مقدر وسط المجموعة، ووسط المجموعة المدمجة، ونموذج الأثر الثابت الديناميكي نستخدم اختبار هوسمان لفحص فرضية تجانس معلمات المدى الطويل، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرات(PMG) متسقة وعلى كفاءة (ذات تباين أقل) من مقدرات MG، التي لا تفرض قيود على معلمات المدى الطويل. وتكون صياغة إحصائية الاختبار كالأتي:

$$H=\widehat{q}'[var(\hat{q})]-1\hat{q} \rightarrow x_k^2$$

حيث H يمثل مصفوفة الفرق بين مقدرات(MG)و(PMG)، ومصفوفة التغاير المناظرة، ويمكن حسابها كفرق بين مصفوفات التغاير لمعلمات كل من (PMG) و(MG) وإحصائية الاختبار موزعة كمتغير(x^2) بدرجات حرية (k)، حيث(K) عدد القيود المفروضة.

[1] هدروق أحمد، مرجع سابق ،ص ص118-119.

المطلب الرابع : النماذج الأساسية في تحليل بيانات بانل .

ليكن لدينا Nمن المشاهدات المقطعية مقاسة في Tمن الفترات الزمنية فإن نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية:[1]

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}\,,$$
$$i = 1,2,\dots N \quad t = 1,2,\dots T \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن Yitتمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة iعند الفترة الزمنية$t,\beta_{0(i)}$، تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدةi,β_jتمثل قيمة ميل خط الانحدار، $X_{j(it)}$قيمة المتغير التفسيريjفي المشاهدة iعند الفترة الزمنية t وأن ε_{it} تتمثل قيمة الخطأ في المشاهدة iعند الفترة الزمنيةt.

1. النموذج التجميعي ((Pooled Régression Model(PME):

المعاملات جميع فيه تكون حيث البيانات الطولية نماذج ابسط من النموذج هذا يعتبر النموذج في كتابة بإعادة للزمن(تأثير أي الزمنية) يهمل الفترات ثابتة لجميع $\beta_{0(i)},\beta_j$الآتية :

وبالصيغة الانحدار التجميعي نموذج نحصل على المعادلة (1)

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}\,,$$
$$i = 1,2,\dots N \quad t = 1,2,\dots T \dots\dots\dots (1)$$

حيث$E(\varepsilon_{it}) = 0$و ، $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$ تستخدم طريقة المربعات الصغربالاعتيادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (2).

[1] رتيعة محمد، استخدام نماذج بيانات البانل في التقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد2، المدية، الجزائر،2014،ص152-171.

بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءا من أو لمجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره(N*T).

2. نموذج التأثيرات الثابتة(Fixed Effects Model(FEM)):

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع $\beta 0$ تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل βj ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية(أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، وعليه فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}\,,$$

$$i = 1,2,\dots N \quad t = 1,2,\dots T \dots\dots\dots (2)$$

حيث: $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$, ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة $\beta 0$لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع $\beta 0$بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر $(N-1)$لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة. ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية. ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model).

بعد إضافة المتغيرات الوهمية Dفي المعادلة (3) يصبح النموذج على الشكل الآتي:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}\,,$$

$$i = 1,2,\dots N \quad t = 1,2,\dots T \dots\dots\dots (3)$$

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع $\beta 0$ ويمكن كتابة النموذج بالمعادلة (4) بعد حذف $\alpha 1$ بالشكل الآتي:

$$Y_{it} = \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it},$$
$$i = 1,2,\dots N \quad t = 1,2,\dots T \dots\dots\dots (4)$$

نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Mode(REM)):

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} اذا توزيع طبيعي بوسط مقدراه صفر وتباين مساوي إلى σ_ε^2 .

ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت(متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في احد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة.

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $(\beta 0_i)$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره u أي:

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i \quad , i = 1,2,\dots N \dots . (5)$$

وبتعويض المعادلة (5) في المعادلة (4) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الأتي:

$$Y_{it} = \mu + \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it},$$
$$i = 1,2,\dots N t = 1,2,\dots T \dots\dots\dots (6)$$

حيث أن v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i.يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج

مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما v_i و ε_{it}.

يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن:

$E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي: $w_{it} = v_i + \varepsilon_{it} \dots (8)$

حيث أن: $E(w_{it}) = 0 \dots (9)$

$var(w_{it}) = \sigma_v^2 + \sigma_\epsilon^2 \dots (10)$

تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوءة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين w_{is} و w_{it} لايساوي الصفر أي:

$cov(w_{it}, w_{is}) = \sigma_v^2 \neq 0 \ , t \neq s \dots \dots (11)$

لغرض تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة(Generalized Least Squares (GLS).

المبحث الثاني:الاختبارات الإحصائية للبيانات.

المطلب الأول: تحليل الارتباط بين المتغيرات

تعتبر دراسة معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من الخطوات الأولية المهمة في التحليل القياسي للوقوف على قوة ومعنوية العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن أجل ذلك نقوم بتحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة تمهيدا لإجراء الدراسة القياسية في الفصل القادم.[1]

[1] أحمد هدروق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، لمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي،الجزائر،2017،ص106.

المطلب الثاني:اختبارات تجانس معلمات النموذج واختبار الكشف بين المقاطع العرضية:

أولا:اختبار CD-testللكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية حسب(Pesaran 2004).

في سياق تقدير الانحدار الذي يبدو غير مرتبط Pagan (1980) Breuschاقترحت الاحصاءة LM :

أ- $LM= T \sum_{i=1}^{N-1} \sum_{j=i+1}^{N} \hat{\rho}_{ij}^2$

حيث:$\hat{\rho}_{ij}^2$ هو تقدير العينة للارتباط الزوجي .

ب- $= \frac{\sum_{t=1}^{T} \hat{u}_{ji}\hat{u}_{ij}}{(\sum_{t=1}^{t} \hat{u}_{it}^2)^{\frac{1}{2}}(\sum_{t=1}^{t} \hat{u}_{jt}^2)^{\frac{1}{2}}} \hat{\rho}_{ij} = \hat{\rho}_{ji}$

في حين Pesaran (2004)اقترح البديل التالي:

ت- $CD=\left(\sum_{i=1}^{N-1} \sum_{j=i+1}^{N} \hat{\rho}_{ij}\right)\sqrt{\frac{2T}{N(N-1)}}$

وأظهر أنه في ظل الفرضية الصفرية لعدم الاعتماد على المقطع العرضي $CD\xrightarrow{d} N(0,1)$ من أجل $N\to\infty$ و T كبيرة بشكل كافي .[1]

[1]Rafael E. De Hoyos, Testing for cross-sectional dependence in panel-data models, The Stata Journal (2006), 6, Number 4,University of Sydney Sydney, Australia, pp. 482–496.

المطلب الثالث :اختبارات الاستقرارية :

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المكونة للمتغيرات الاقتصادية أولى خطوات التحليل القياسي هو التحليل الأولي للبيانات، وخاصة إذا كانت بيانات السلسلة مرتبطة بالزمن، إذ أن معظم الدراسات القياسية تعتمد عليها، تندرج الأدبيات المتعلقة باختبار الجذور الأحادية في جيلين من الاختبارات بحيث يقوم الجيل الأول على فرضية الاستقلالية بين فرضيات المجموعة، أما الجيل الثاني من الاختبارات فيرفع فرضية الاستقلالية وبذلك فهو يعتبر الارتباطات بين الأفراد كمعلمات، كما تقترح هذه الاختبارات استغلال الحركات المشتركة للأفراد من أجل تعريف إحصائيات اختبار جديدة.[1]

وبناء عليه يمكن التمييز كما ذكرنا سابقا بين جيلين من الاختبارات كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-2) يمثل اختبارات جذر الوحدة في بيانات بانل.

اختبارات الجيل الأول: الاستقلالية بين المفردات	
1- نوعية التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive) تحت الفرضية التعاقبية H_1:	- اختبار Levin and Lin (1992 -1993)
	- اختبار Levin, Lin and Chu (2002)
	- اختبار Hanis and Tzavalis (1999)
2- نوعية عدم التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive):	- اختبار Im, Pesaram and Shin (1997, 2002, 2003
	- اختبار Wu and Maddala (1999)
	- اختبار Choi (1999, 2001)
	- اختبار Hadri (2000)
3- اختبار تسلسلي أو تعاقبي	- اختبار Henin, Jolivaldt and Nguyen (2001)

[1] بدراوي شهيناز، أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2015،ص 106 .

اختبارات الجيل الثاني: الارتباط بين المفردات	
1- اختبارات معمقة مبنية على أساس نماذج عاملية:	- اختبار Bai and Ng (2001)
	- اختبار Moon and Perron (2004)
	- اختبار Phillips and Sul (2003)
	- اختبار Pesaran (2003)
	- اختبار Choi (2002)
2- مقاربات وطرق أخرى	- اختبار O'connell (1998)
	- اختبار Chang (2002, 2004)

المصدر: بدراوي شهيناز، أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2015،ص 106 .

وفيما يلي شرح مفصل لبعض الاختبارات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة، بحيث سوف نقتصر على دراسة اثنان من هذه الاختبارات المطورة واحدة خاصة بالجيل الأول والأخرى متعلقة بالجيل الثاني لغرض الكشف عن خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات البانل والقائمة على فرضية الاستقلالية والارتباط بين المفردات، من أجل تحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل (Panel Unit Root Tests) وهي تتمثل في: -اختبار الاستقلالية Pesaran s CD test .

-اختبارات الجيل الثاني ارتباط بين الأفراد:

المبحث الثالث: تحليل قياسي لتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والصادرات في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2019 باستخدام نموذج Panel-ARDL .

نسعى من خلال هذا المبحث إلى لعرض النموذج القياسي لتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والصادرات في دول شمال إفريقيا ومن أجل هذا سيتم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية خلال الفترة (1990-2019).

المطلب الأول: نموذج ومتغيرات الدراسة:

نقوم في هذا المطلب بتحديد نموذج ومتغيرات الدراسة، وكذلك اختيار فترة الدراسة المناسبة.

فرع 1: عينة مجتمع الدراسة وفترتها:

مجتمـــع الدراســـة: من حيث العينة فهي تشمل على 5دول من شمال إفريقيا :الجزائر، المغرب، تونس، مصر، موريتانيا، مع تخلي على ليبيا لعدم توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة،N=5 وقد تم اختيار هذه الدول طبقا لمعيار مدى توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات الفترة محل الدراسة أو معظم سنوات هذه الفترة، وللفترة الزمنية (1990–2019) =T،(29بحجم عينة 145مشاهدة ("N*T=145")

وبخصوص مصادر المعطيات فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات أهم مصادرها بيانات البنك العالمي (WDI20)، وكذا صندوق النقد الدولي، وهذا وتعددت متغيرات الدراسة على حسب طبيعة البيانات وتوافقها مع أدبيات الفكر الاقتصادي واستبعدت دولة ليبيا.

فتـــرة الدراســـة: أما فترة الدراسة فقد تم اختيارها طبقا لمدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة، خلال الفترة الممتدة من2000 إلى غاية 2019 وفيما يخص مصادر البيانات فقد تم الحصول عليها من إحصاءات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي (WDI).

فرع 2-**تقديم نموذج:**

1-1: تقديم نموذج الدراسة.

من أجل دراسة تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والصادرات، تم صياغة نموذج ومتغيرات الدراسة بالاعتماد على دراسة محمد رتيعة (2014) .

وعليه يكون النموذج كالتالي :

$$Lnexp = \beta_0 + \beta_1 lnexp_{it} + \beta_2 lnTCH_{it} + \beta_3 lnpp_{it} + \beta_3 lngdp_{it} + \beta_3 lninf_{it} + \varepsilon_{it} \dots(02)$$

حيث أن:

- ln exp: ويمثل صادرات السلع و الخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)؛

-lnTCH: ويمثل سعر الصرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي،متوسط الفترة)؛

- ln pp: ويمثل أسعار البترول؛

- ln gdp: ويمثل إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)؛

- ln inf: ويمثل التضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون(%سنويا).

2-1: تقديم المتغيرات:

يوضح الجدول رقم (3-3) أدناه المتغيرات المستخدمة في التحليل ومصادر الحصول عليها.

الجدول رقم (3-3-1):التعريف بالمتغيرات المستخدمة في التحليل بالمركبات الأساسية

المتغير	الرمز	التعريف	المصدر
الصادرات	Exp	صادرات السلع والخدمات(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	مؤشرات التنمية العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (WDI)
أسعار البترول	Pp	أسعار النفط	البنك الدولي
سعر الصرف	Tch	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)	مؤشرات التنمية العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (WDI)
معدل النمو إجمالي	GDP	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	مؤشرات التنمية العالمية
معدل التضخم	Inf	التضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون(%سنويا).	مؤشرات التنمية العالمية(WDI)

المصدر: من اعداد الطالبتان.

المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية والاستقرارية.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى دراسة الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وكانت حدود الدراسة1990-2019.

✓ **الدراسة الإحصائية.**

فرع الأولى:الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم(3-4):بعض الخصائص الإحصائية للمتغيرات بالنسبة لدول شمال إفريقيا .

جدول رقم (3-4-1): بعض الخصائص الإحصائية للمتغيرات

المتغيرات	Maxi	Min	Mean	Std.Dev
Ln EXP01	25.13045	19.78748	23.13341	1.362191
Ln TCH	4.78209	-0.1297291	2.273471	1.359757
Ln GDP	26.4343	21.88337	24.5925	1.318767
Ln pp	4.695468	2.507972	3.634509	0.6865434
Ln inf	3.455359	-1.629306	1.471147	0.8833752

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على المخرجات برنامج STATA 16 الملحق رقم(3-1).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن: أعلى قيمة كانت لصادرات السلع والخدمات بالجزائر لسنة2008وقدرت ب(25.1304%)في حين أن أدنى قيمة كانت لموريتانيا لسنة2003وقدرت ب(19.7874%)،أما متوسط فقدر ب(23.1334%)، ليبلغ الإنحراف المعياري(1.3621%)، أما سعر الصرف رسمي كانت أعلى قيمة في

الجزائر لسنة 2019وقدرت ب(4.7820%)، وأدني قيمة كانت في تونس عام 1990 والتي قدرت ب(0.1297- %)، أما المتوسط فقدر ب (2.2734%) والإنحراف المعياري قدر ب(1.3597%)، أما الإجمالي الناتج المحلي كانت أعلى قيمة في مصر لسنة 2019في حين أدنى قيمة كانت في موريتانيا سنة1990 والتي قدرت ب(21.8833%) أما المتوسط فقدرب (24.5925%) والإنحراف المعياري قدر ب(1.3187%)، أما أسعار البترول كانت أعلى قيمة في الجزائر لسنة 2012 والتي قدرت ب(4.6954%) في حين أن أدنى قيمة كانت في المغرب لسنة 1998 والتي قدرت ب(2.5079%)، أما متوسط فقدرب(3.6345%) والإنحراف المعياري قدر ب(0.6865%)، أما التضخم كانت أعلى قيمة في الجزائر لسنة 1992 والتي قدرت ب(3.4553%) في حين أن أدنى قيمة كانت في المغرب لسنة 2019 والتي قدرت ب(1.6293-%)، أما متوسط فقدرب(1.4711%) والإنحراف المعياري قدر ب(0.8833%).

فرع الثاني: تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات.

جدول رقم (3-4-2): مصفوفة الارتباط بالنسبة لدول شمال افريقيا.

	lnexp	LnTCH	Lnpp	lngdp	Lninf
Lnexp	1.0000				
LnTCH	-0.0038	1.0000			
Lnpp	0.4408	0.1655	1.0000		
Lngdp	0.9356	0.0514	0.2107	1.0000	
Lninf	-0.1193	-0.0154	-0.1605	0.0122	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج stata16 الملحق (2-3).

من خلال تحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، نلاحظ أن كل معاملات الارتباط بين صادرات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي والمتغيرات الأخرى كانت معنوية وموجبة باستثناء سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي متوسط الفترة) والتضخم(الأسعار التي يدفعها المستهلكون %سنويا)جاء معنويا وبالإشارة السالبة، كما أن أكبر معامل ارتباط كان لإجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)بقيمة0.9356، أما متغير أسعار البترول بلغت قيمته 0.4408، حيث بلغت كل من التضخم وسعر صرف رسمي بالإشارة السالبة (-0.0038،-0.1193)، وهو ما يبين العلاقة الجيدة بين صادرات السلع والخدمات وسعر الصرف رسمي.

فرع الثالث: نتائج اختبار التجانس لمعملات الانحدار (slope) حسب (2008) pesaran and yamagata.

الجدول(3-4-3): يمثل نتائج اختبارحسبpesarane,(2008)yamagata لدول شمال إفريقيا.

الاختبار	قيمة الإحصائية	قيمة الاحتمال
Delta	10.603	0.0000
Delta Adj	11.854	0.0000

المصدر: من اعدادالطالبتان بالاعتماد على برمجية Stata16 الملحق رقم (3-3).

الجدول (3-4-3)يوضح النتائج بناءعلى اختبار التجانس، باستخدام القيم المحسوبة(Delta) و(Delta Adj) ومن خلال القيم الاحتمال نفرض فرضية العدم التي تقضي بأن معاملات الانحدار كونها متجانسة عند مستوى دلالة(5%)، وبالتالي عدم التجانس موجود في جميع المتغيرات محل الدراسة، وعليه يجب اعتماد

طرق بانل غير المتجانسة تختلف فيها معلمات الانحدار عبر المقاطع العرضية الفردية داخل نماذج بانل .

فرع الرابع:الكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية:

-نظرا للتعاون الاقتصادي المتزايد بين دول شمال إفريقيا، هناك ارتباط بين المقاطع العرضية في معطيات بانل. إذا لم تؤخذ العلاقات بين بيانات المقطع العرضي في الاعتبار، فإن ذلك يؤدي إلى نتائج مضللة (Mucahit,2019،P,623) وعليه قمنا بإجارء اختبار cd-test Pesaran (2004) للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية، حتى تمر المراحل القادمة من الدارسة بالاختبارات التي تتفق مع وجود الارتباط بين المقاطع العرضية والنتائج موضحة في الجدول التالي:

- الصيغة التالية لاختبار الاستقلالية بين المقاطع في بيانات البانل، وبين أنه تحت الفرضية الصفرية (استقلالية المقاطع)تتوزع هذه إحصاءة توزيعا طبيعيا معياريا.[1]

$$\boldsymbol{CD} = \sqrt{\frac{2T}{N(N-1)}}\left(\sum_{i=1}^{N-1}\sum_{J=i+1}^{N}\widehat{\rho_{ij}}\right)\sim N(0,1).....(6\text{-}3)$$

$\widehat{\rho_{ij}}$:هو معامل الارتباط بين البواقي بالنسبة للمقاطع، يتم حسابه باستخدام بواقي تقدير نموذج الآثار الثابتة(fixed effect model).

من خلال مخرجات برنامج STATA 16 نجد أن قيمة الاحتمال 0.05أقل من مستوى المعنوية 5% وهذا ما يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية، ومنه نحكم بعدم استقلالية المقاطع (الدول شمال إفريقيا) عن بعضها البعض.

[1] Rafael E. De Hoyos, Testing for cross-sectional dependence in panel-data models, The Stata Journal (2006) Number 4, p 485.

الجدول (3-4-5) يمثل نتائج اختبار CD-testللكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية حسب(2004) Pesaranلدول شمال افريقيا .

اختبار	قيمة CD-test	Corr	Abs (Corr)
Lnexp	15.87**	0.916	0.916
LnTCH	10.35**	0.598	0.598
Lnpp	17.32**	1.000	1.000
Lngdp	17.05**	0.984	0.984
Lninf	5.90**	0.340	0.387

شير(*)(**) (***) إلى مستوى المعنوية1%،5%،10%على التوالي:

المصدر من اعداد الطالبتان بالاعتماد على برمجية stata16**الملحق رقم (3-4).**

الجدول (5.4.3) توضح نتائج اختبار (CD-test) للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية (Cross-section dependence)حسب(2004) Pesara كما يبين قيمة الارتباط (Corr) وقيمة الارتباط المطلق ((Abs(Corr).

وقد توصلنا من خلال النتائج إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل، وبالتالي نحكم بوجود ارتباط بين المقاطع العرضية لجميع المتغيرات عند مستوى دلالة5%.

✓ **دراسة الإستقرارية:**

1-دراسة الاستقرارية للمتغيرات الدراسة:

قبل القيام بتقدير نموذجPANEL ARDL يجب التأكد من عدم وجود أي سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية أو أكثر، حيث أنه في حالة وجود رتبة تكامل$I(2)$ أو أعلى تكون النتائج مظللة، ولهذا فإن القيام بتطبيق اختبارات جذر الوحدة ضروري.

الجدول رقم (3-5): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة :

عند المستوى (At level)				
الإختبارات / المتغيرات	LLC	IPS	ADF (Ficher)	pp(ficher)
LNExp(الثابت +إتجاه العام)	0.46848 (0.6803)	0.29614 (0.6164)	11.0953 (0.3501)	3.57718 (0.9644)
LNPP	0.95233 (0.8295)	0.86483 (0.8064)	4.23635 (0.9361)	5.47384 (0.8574)
LNGDP	2.26745 (0.9883)	1.11019 (0.8665)	8.27162 (0.6023)	11.4441 (0.3240)
LNTCH	-2.12614 (0.0167)	-0.74744 (0.2274)	19.8169 (0.0310)	18.6634 (0.0448)
LNINF	-2.86499 (0.002)	-2.68047 (0.003)	24.9159 (0.005)	24.7520 (0.005)

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews 12 (الملحق9)

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن المتغيرات (LN exp –LN pp–LN gdp – lnTCH) غير مستقرة في المستوى، إذ نجد أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%، أما المتغير (lninf) فهو مستقرة.

الفروقات الأولى (1st difference)				
الإختبارات	LLC	IPS	ADF(ficher)	PP(ficher)
DLNExp	−7.42449 (0.000)	−6.31315 (0.000)	51.1604 (0.000)	50.1996 (0.000)
DLNPP	−8.91624 (0.000)	−6.35725 (0.000)	51.1895 (0.000)	50.2987 (0.000)
DLNGDP	− 2.97893 (0.001)	−5.01166 (0.000)	40.8957 (0.000)	96.7905 (0.000)
LnTCH	−9.01251 (0.000)	7.89133 (0.000)	64.9415 (0.000)	69.3658 (0.000)

المصدر :من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews 12 (الملحق9)

التعليق :-يتضح من خلال الجدول أعلاه لنتائج متحصل عليها أن المتغيرات (DlnTCH–DLNEXP–DLNPP–DLNGDP–) مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى (1)، إذ نجد أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5%10%.

2- اختبار جذر الوحدة:

بعد إجراء اختبار الاستقلالية والتأكد بوجود ارتباط بين الدول، يجب دراسة الاستقرارية باستعمال اختبارات جذر الوحدة من الجيل الثاني، لهذا سوف نعتمد على اختبار Pesaran (2007) حيث يعتبر من أحدث اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل من الجيل الثاني، ومنه يكون النموذج العام لهذا الاختبار:[1]

$$\Delta Y_{I,t} = a_i + b_i Y_{i,t-1} C_i \bar{Y}_{t-1} + d_i \Delta \bar{Y}_t + \varepsilon_{i,t} \ldots.(7\text{-}3)$$

حيث: $\bar{y}_i = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{n} y_{i,t}$

الفرضية الصفرية لهذا الاختبار هي: $H_0 : bi = 0$

وعليه يتم تقدير المعادلة(3-7)لكل مقطع (دولة) على حد، ثم حساب قيمة CIPS كما يلي:

$$CIPS = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} CADFi \quad \ldots.(8-3)$$

حيث: CADFi: هي إحصاءة "ديكي- فولر" الموسع للمقطعi.

تطبيقيا يتم استعمال ثلاث نماذج لاختبار جذر الواحد:

النموذج (1):يحتوي على حد الثابت واتجاه العام.

النموذج (2): نموذج يحتوي حد ثابت.

النموذج(3): نموذج بدون حد ثابت واتجاه عام.

يوضح الجدول التالي(3-6) نتائج اختبارات جذر الوحدة:

المتغيرات	المستوى			الفرق الأولى		
	النموذج1	النموذج2	النموذج3	النموذج1	النموذج2	النموذج3
Lnexp	-2.639	-1.962	----	-5.238**	---	---
lnTCH	-2.592	-2.286	---	-5.464**	-5.08	---

[1] Christian G, Franz C, Jean-Pierre, Panel Unit Root Tests in the Presence of Cross-Sectional Dependencies: Comparison and Implications for Modelling, Department of Quantitative Economics, Universiteit Maastricht, The Netherlands, 2008 p5.

Lnpp	1.700	2.618	---	1.700	2.610	---
Lngdp	-2.130	-2.239	---	-4.884**	---	---
Lninf	-4.665**	----	---	---	---	---

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد عل برمجية Stata 16 الملحق رقم (4).

إن اختبار جذر الواحد لبيانات البانل المبينة نتائجه في الجدول رقم(3-6) أظهرت أن المتغير :lninf, مستقرة في المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة الصفر $I_{(0)}$ أما المتغيراتlngdp, lnTCH, lnexp فهي مستقرة بعد إجراء الفرق الأولى، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I_{(1)}$، أما المتغيرة lnpp فهي غير مستقرة .

- للكشف عن مستويات تكامل المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل المناسب، أي في حالة استقلالية المقاطع العرضية فإنه يتم اعتماد اختبارات الجيل الأول(Levin,Lin et Chu(2002-LLC أما إذا كان هناك ارتباط بين المقاطع العرضية فإنه يتم استخدام اختبار(CIPS) و(CADF)اللذان يمكن عدهم من اختبارات الجيل الثاني اللذان اقترحهم(2007) Pesaran. حيث تعد اختبارات الجيل الثاني أكثر قوة في تصحيح عدم التجانس، من اختبارات الجيل الأول؛ والنتائج موضحة في الجداول التالية:

الجدول(3-7)نتائج اختبارات الجيل الثاني لجذر الوحدة للبانل حسب Pesaran لدول شمال افريقيا .

المتغيرات	CIPS TEST		PESARAN CADF TEST	
	Levels	First diff	Levels	First diff
Lnexp	-0.508	-5.766**	-1.980	-4.261**
LnTCH	-0.216	-4.420**	-1.854	-3.677**

Lngdp	−1.825	− 3.604**	−2.552	−3.323**
Lninf	0.220	−8.429**	−1.664	−5.416**
LNPP	10.074	10.074	2.610	2.610
*،**،***: تشير إلى مستوى المعنوية 1% ،5% ،10% على التوالي..				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد عل برمجية Stata 16 الملحق رقم (5).

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك:

للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين صادرات (السلع والخدمات) والمتغيرات المستقلة، سوف نقوم باستخدام اختبار Pedroni (1999) واختبار Westerlund & L.Edgerton (2007) الذي يصلح في الحالات التي تكونحالة عدم التجانس كبيرة في حالة التكامل المشترك في الأجل الطويل، وكذلك في الأجل القصير الديناميكي ووجود ارتباط بين المقاطع العرضية Persyn & (Westerlund, 2008, p. 232) ، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-8)يمثل نتائج اختبارات التكامل المشترك(Cointegration Test) لدول شمال افريقيا:

الاختبار		Group	Panel
Pedroni	Modified Variance ratio	——	−0.1491***
	Modified Phillips Perront	0.4632***	−0.2216***
	Philips – Perront	−0.9036***	−0.9258***

	Augmented Dickey–Fuller t	−0.0345***	−0.5512***
Westerlund	Variance ratio	−1.0943***	−0.7779***
(*) (**)(***):تشير إلى مستوى المعنوية. 10% ،5% ،1% على التوالي			

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على برمجية stata16 الملحق رقم (6).

الجدول رقم(3-8)يوضح نتائج اختبارات التكامل المشترك والتي تشير إلى أن أغلب إحصاءات، ترفض فرضية العدم التي تحكم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الصادرات (السلع والخدمات) والمتغيرات المستقلة عند المستوى(10 %)، إذن يمكن القول بأنه توجد علاقة تكامل مشترك بين الصادرات والمتغيرات المستقلة خلال فترة الدارسة.

المطلب الرابع: تقدير النموذج(panel–ARDL).

بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة والتأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية أو أكثر ،نقوم بتقدير النماذج:(PMG)، و(MG)، و(DFE)، وبعد التقدير نختار النموذج الملائم بالاعتماد علي اختبار (Hausman) ونحلل نتائجه .

أولا : تقدير نماذج (Panel –ARDL):

بعد التأكد من عدم وجود أي سلسلة زمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الثانية، يتم في هذه الخطوة تقدير نموذج تصحيح الخطأ(ECM) لبيانات البانل الديناميكي للمعادلة السابقة(رقم)، وباستخدام ثلاثة طرق للتقدير وهي: مقدرات متوسط المجموعة (MG)، ومقدرات متوسط المجموعة المدمجة (PMG)، وكذالك مقدرات نموذج الأثر الثابت الديناميكي(DFE)، وكل هذه الطرق تعطي معلمات الأجل الطويل والأجل

القصير وكذالك معلمة سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل. وبعد تقدير النماذج الثلاثة تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم(3-9) أدناه

المتغير		PMG	MG	DFE
الأجل الطويل (LR)	Ln CTH	-0.540653**	-0.800715**	-0.150210
	Ln gdp	1.875435**	2.239888**	1.726938**
	Ln inf	-0.024757	0.084685	-0.003076
	ECT	-0.256478**	-0.411104**	-0.195270**
الأجل القصير (SR)	LnTCH	-0.960973**	-0.635919**	-0.421966*
	Ln gdp	1.666527**	1.042162**	1.364542**
	Ln inf	0.117245	0.000294	-0.006246
	الحدالثابت	-5.568799**	-10.99848**	-3.69028
*، **،***: تدل على المعنوية الإحصائية عند 1% و5% و10 % على التوالي				

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج,STATAS16,TATA15 الملحق رقم(7).

- **اختبار نموذج البانل الديناميكي الملائم:**

يبين الملحق (7)، نتائج تقدير نموذج (Panel ARDL) وفق نموذج وسط المجموعة (Mean Group)، نموذج وسط المجموعة المدمجة (PooledMean Group)، ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (Dynamic Effects)، والمفاضلة بينهم تم الاستعانة باختبار هوسمان والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10) :اختبارات المفاضلة لاختيار نموذج (Panel ARDL) الملائم لدول شمال إفريقيا.

الاختبار	المفاضلة بين	قيمة إحصائية x^2	قيمة الاحتمال	القرار
Hausman	MG/PMG	6.16	0.1041	PMG
	PMG/DFE	0.20	0.9775	PMG

المصدر : من إعداد الطالبتان على برمجية stata15 .

الجدول (3-10) يوضح استخدام إختبار (Hausman) لاختيار نموذج(Panel ARDL) الملائم، حيث نلاحظ أن نموذج وسط المجموعة المدمجة (PMG) هو أفضل من نموذج وسط المجموعة (MG)،حيث نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية(5%)، وبالتالي رفض فرضية العدم، مما يعني أن تقديرات المدى القصير والطويل غير متجانسة بين دول شمال افريقيا. والمفاضة بين نموذج وسط المجموعة (PMG) ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (DFE)، حيث تشير نتيجة الاختبار إلى قبول فرضية العدم، وعليه النموذج الأفضل لتقدير نموذج (Panel ARDL) هو نموذج وسط المجموعة المدمجة (PMG).

الجدول رقم رقم(3-11): نتائج تقدير نموذج متوسط المجموعة المدمجة(PMG) في الدول شمال إفريقيا.

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): ind
Time Variable (t): year

Number of obs	= 145
Number of groups	= 5
Obs per group: min	= 29
avg	= 29.0
max	= 29
Log Likelihood	= 116.3568

D.lnexp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
lnTCH	-.5406535	.1316549	-4.11	0.000	-.7986923	-.2826148
lngdp	1.875435	.0840252	22.32	0.000	1.710749	2.040121
lninf	-.0247578	.0478204	-0.52	0.605	-.118484	.0689685
SR						
__ec	-.2564783	.0721101	-3.56	0.000	-.3978115	-.1151451
lnTCH D1.	-.6903973	.2214535	-3.12	0.002	-1.124438	-.2563564
lngdp D1.	1.666527	.6102023	2.73	0.006	.4705523	2.862501
lninf D1.	.0117245	.0231229	0.51	0.612	-.0335957	.0570446
_cons	-5.568799	1.599624	-3.48	0.000	-8.704005	-2.433593

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Stata 16 الملحق رقم (8).

-تحليل النتائج:

بما أن النموذج المقدر باستخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة هو الأفضل، وكما سبق الإشارة إليه فأن هذه الطريقة تفرض قيد التجانس لمعلمات الأجل الطويل وتسمح بتفاوت معلمات الأجل القصير ومعلمات تصحيح الخطأ، ومنه سنقوم بتفسير نتائج الأجل الطويل على المستوى المشترك لعينة الدول محل الدراسة، ونفسر نتائج

الأجل القصير لكل دولة على حدة، وبما أن المتغيرات عبارة عن لوغاريتمات فأن المعلمات المتحصل عليها عبارة عن مرونات.

-نتائج الأجل الطويل :

يوضح الجدول أدناه نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل في عينة الدول محل الدراسة:

الجدول(3-11-1): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل في الدول محل الدراسة.

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاحتمال
Ln TCH	-0.5406535	0.1316549	0.000
ln gdp	1.875435	0.0340252	0.000
ln inf	-0.0247578	0.0478204	0.605

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج**stata 16**الملحق رقم (8).

من خلال نتائج الجدول السابق يظهر أن كل المعاملات جاءت معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية أقل من5% باستثناء التضخم كما أن كل هذه المعاملات جاءت موجبة كما كان متوقعا، وهو ما يدل على أن كل من سعر الصرف رسمي والإجمالي الناتج المحلي لها أثر إيجابي على صادرات السلع والخدمات في الدول شمال إفريقيا في الأجل الطويل، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية، وتفسر هذه المعاملات على أن زيادة 1% في سعر الصرف رسمي تؤدي إلى انخفاض مقداره0.54 % في صادرات السلع والخدمات، و أن زيادة1%في الإجمالي الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة مقدارها 1.875% في صادرات السلع والخدمات، وأن زيادة 1%في التضخم تؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات السلع والخدمات ب 0.024%.

4- حد تصحيح الخطأ :

من خلال نتائج تقدير نموذج(PMG) يتضح أن حد تصحيح الخطأ (-0.2564783) جاء سالبا ومعنويا عند مستوى معنوية (5%)، إذ يتم تعديل(25.6%) من إختلالات توازن الصادرات السلع والخدمات كل سنة .

5-الأجل الطويل:

من خلال نتائج التقدير يتضح أن:

-معامل تصحيح الخطأ (-0.2564) ذو إشارة سالبة، وقيمة الاحتمال الحرج بلغت قيمته (0.000)، وبالتالي مقبول معنويا عند مستوى 5%، مما يؤكد على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازن قصيرة الأجل بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة توازنيه طويلة الأجل؛

أما نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل فجاءت متباينة ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

-وجود أثر سالب ومعنوي لمؤشر سعر الصرف رسمي(lntch) على صادرات السلع والخدمات، عند مستوى المعنوية5%، حيث زيادة سعر الصرف رسمي ب1% تؤدي إلى انخفاض صادرات السلع والخدمات ب(0.54%) في دول شمال إفريقيا، وهذا ما يتوافق معا النظرية الاقتصادية، فسعر الصرف يعتبر أحد المجالات المهمة في ربط اقتصاد الدول بعضها ببعض، لما يتضمنه ذلك من تدفق للسلع والخدمات، وأن الدول التي تنمو سريعا تميل إلى التصدير أكثر هذا ما ساعد دول شمال إفريقيا في التقدم، والنتائج جاءت متوافقة مع دارسة أثر تغير سعر الصرف مع قيمة الواردات،دراسة قياسية خلال1980-2014لبوخي أمباركة؛

- وجود أثر إيجابي ومعنويا لمؤشر الإجمالي الناتج المحلي(lngdp) على صادرات السلع والخدمات، عند المستوى المعنوية5%، إذ يؤدي زيادة الإجمالي الناتج المحلي

بنسبة (1%)إلى زيادة في قيمة صادرات السلع الخدمات ب (1.875%) في دول شمال إفريقيا، وهذا ما يتوافق معا النظرية الاقتصادية، والنتائج جاءت متوافقة مع دارسة

– وجود أثر سالب وغير معنوي لمؤشر التضخم(lninf) على الصادرات (السلع والخدمات)، حيث أن زيادة التضخم ب1% تؤدي إلى انخفاض قيمة صادرات السلع والخدمات ب(0.024)في دول شمال إفريقيا، وهذا ما يتوافق معا النظرية الاقتصادية.

أما نتائج تقدير معلمات الأجل القصير فجاءت:

–بما أن نموذج PMGيعطي نتائج الأجل القصير مختلفة بالنسبة للمقاطع فسيتم عرض نتائج تقدير معاملات الأجل القصير لكل دولة على حدة.

1- **بالنسبة للجزائر.**

الجدول (3-11-2): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في الجزائر.

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الإحتمال
ECT	-0.20207	0.103731	0.051
LnTCH	-0.48232	0.297914	0.105
Lngdp	2.766067	2.119367	0.192
Lninf	-0.0643546	0.0475596	0.176
الحد الثابت	-4.384271	2.27584	0.054

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج**stata 16**الملحق رقم (1-8).

من خلال نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في الجزائر الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن حد تصحيح الخطأ والمساوية قيمته ل(0.2020) بالإشارة السالبة جاءت معنوية وبالإشارة المتوقعة، حيث يتم تعديل في السنة الواحدة ما قيمته 20.20 %من اختلالات توازن صادرات السلع والخدمات في الأجل الطويل، أما باقي المتغيرات فجاءت كلها غير معنوية إحصائيا وبالإشارة السالبة، باستثناء الإجمالي الناتج المحلي جاء موجبا لكن غير معنوي إحصائيا.

2-بالنسبة للمغرب :

الجدول(3-11-3): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في المغرب.

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الإحتمال
ECT	-0.4534309	0.1728245	0.009
lnTCH	-0.8482518	0.2276572	0.000
Lngdp	-0.2452226	0.3330.31	0.462
Lninf	0.0190983	0.0161322	0.236
الحد الثابت	-9.974377	4.131827	-0.016

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج**stata 16** الملحق رقم (2-8).

من خلال نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في المغرب الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن حد تصحيح الخطأ والمساوية قيمته ل0.4534 بالإشارة السالبة جاءت معنوية وبالإشارة المتوقعة، حيث يتم تعديل في السنة الواحدة ما قيمته 45.34%من اختلالات توازن صادرات السلع والخدمات في الأجل الطويل، أما

المتغير سعر الصرف رسمي جاء بالإشارة السالبة ومعنويا، وكذلك المتغير الإجمالي الناتج المحلي جاء سالب وغير معنوي إحصائيا، أما المتغير التضخم فجاء غير معنوية إحصائيا وبالإشارة موجبة .

3-بالنسبة لتونس:

الجدول (3-11-4): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في تونس.

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاحتمال
ECT	-0.3968551	0.1352197	0.003
LnTCH	-0.8337937	0.2180093	0.000
Lngdp	0.7818243	0.7179098	0.276
Lninf	0.0618816	0.0439885	0.159
الحد الثابت	-8.697751	3.28218	0.008

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **stata16** الملحق رقم (3-8).

من خلال الجدول أعلاه الموضح لنتائج تقدير معاملات الأجل القصير في دولة تونس يظهر أن حد تصحيح الخطأ جاء سالبا وذ ومعنوية إحصائيا (0.396%)، كما أن كل المعاملات الأخرى جاءت موجبة وغير معنوية إحصائيا، باستثناء سعر الصرف رسمي جاء سالبا ومعنوي إحصائيا.

4-بالنسبة للمصر:

الجدول (3-11-5): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في مصر.

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الإحتمال
ECT	-0.0795302	0.1166773	0.495
LnTCH	0.0224212	0.1595848	0.888
Lngdp	2.939664	1.65672	0.076
Lninf	0.0538866	0.0515047	0.295
الحد الثابت	-1.939862	2.757168	0.482

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **stata16** الملحق رقم (8-4).

من خلال الجدول أعلاه الموضح لنتائج تقدير معاملات الأجل القصير في دولة مصر يتبن أن حد تصحيح جاء مساويا ل0.079، وهو ما يدل على أنه يتم تعديل ما قيمته 7.9 %من اختلالات توازن الصادرات السلع والخدمات في الأجل الطويل، أما باقي المتغيرات فجاءت موجبة وغير معنوية إحصائيا .

5-بالنسبة لموريتانيا:

الجدول (3-11-6): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في موريتانيا .

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الإحتمال
ECT	-0.1505039	0.0798947	0.060
LnTCH	-1.310034	0.4676663	0.005
Lngdp	2.090301	0.8304074	0.012
Lninf	-0.0118896	0.0714014	0.868
الحد الثابت	-2.847734	1.563451	0.069

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج**stata 16** الملحق رقم (8-5).

من خلال نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في موريتانيا الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن حد تصحيح الخطأ والمساوية قيمته ل0.1505 بالإشارة السالبة جاءت معنوية وبالإشارة المتوقعة، حيث يتم تعديل في السنة الواحدة ما قيمته 1.505%من اختلالات توازن صادرات السلع والخدمات في الأجل الطويل، أما المتغير سعر الصرف رسمي جاء بالإشارة السالبة ومعنويا، أما المتغير الإجمالي الناتج المحلي جاء موجبا ومعنوي إحصائيا، أما المتغير التضخم فجاء غير معنوية إحصائيا وبالإشارة سالبة .

- دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات :

إن إظهار العلاقات السببية بين المتغيرات يفضي إلى فهم أكثر عمقا للظواهر الاقتصادية فمعرفة هذه العلاقة ضروري لصياغة السياسات الاقتصادية، وقد ظهر

مفهوم السببية في الإقتصاد القياسي على يد Granger(1969)، حيث قدم اختبارا لدراسة العلاقة السببية بين السلاسل الزمنية، ومبدأ هذا الاختبار هو أن القيم الماضية للسلسلة الأولىx تكون ذات دلالة إحصائية في التنبؤ بالقيم الحالية للسلسلة الثانية y ،حينها نقول أن x يسبب y ، ويعتمد هذا الاختبار على اختبارF لاختبار فرضية العدم بأن x لا يسبب y.[1]

فيما يأتي نتائج اختبار السببية بين مؤشرات سعر الصرف والصادرات ومؤشرات سعر الصرف فيما بينهما.

الجدول رقم (3-12): نتائج اختبارا DH للسببية بين سعر الصرف والصادرات.

الفرضية الصفرية			F-test	قيمة الاحتمال
Lntch	لا يسبب	Lnexp	0.0465	0.8295
Lnexp	لا يسبب	lntch	0.3050	0.5816
LnPP	لا يسبب	lnexp	1.4278	0.2341
Lnexp	لا يسبب	LNPP	0.2794	0.5979
LnGDP	لا يسبب	lnexp	3.8463	0.0518
Lnexp	لا يسبب	LNGDP	0.01020	0.9197
Lninf	لايسبب	lnexp	0.1394	0.7093
Lnexp	لا يسبب	lninf	0.21930	0.6403

[1]Luciano L& Sylvain W, Testing for Granger causality in panel data, University of Neuchatel ,Swiss, 2017,p2

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews12)، (الملحق رقم10)

من خلال النتائج المتحصل عليها للعلاقة السببية بين مؤشرات سعر الصرف والصادرات في الجدول أعلاه يتضح أنها لاتوجد علاقة سببية متبادلة بين صادرات السلع والخدمات وكل من الإجمالي الناتج المحلي والتضخم وسعر الصرف الرسمي وهذه النتائج لا تعتبر مقبولة من الناحية النظرية .

الجدول رقم (3-13): نتائج اختبارا DH للسببية بين مؤشرات وسعر الصرف .

الفرضية الصفرية			F-test	قيمة الإحتمال
Lnpp	لا يسبب	lnTCH	2.5533	0.1123
LnTCH	لا يسبب	Lnpp	0.6765	0.4122
Lngdp	لا يسبب	lnTCH	0.3003	0.5845
LnTCH	لا يسبب	lngdp	1.0676	0.3032
Lninf	لا يسبب	lnTCH	14.5149	0.0002
LnTCH	لا يسبب	lninf	0.23029	0.6320
Lngdp	لا يسبب	Lnpp	0.2099	0.6475
Lnpp	لا يسبب	Lngdp	0.0211	0.8845
Lninf	لا يسبب	Lnpp	1.4933	0.2237
Lnpp	لا يسبب	Lninf	0.00304	0.9561

Lninf	لا يسبب	Lngdp	0.5288	0.4683
Lngdp	لا يسبب	Lninf	0.0044	0.9467

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews12) (الملحق رقم10)

من خلال النتائج المتحصل عليها للعلاقة السببية بين مؤشرات سعر الصرف والصادرات في الجدول أعلاه يتضح أنها لا توجد علاقة سببية متبادلة بين سعر الصرف وكل من أسعار البترول الإجمالي الناتج المحلي، وتوجد علاقة في إتجاه واحد بين التضخم وسعر الصرف، كما لا توجد علاقة بين إجمالي الناتج المحلي وأسعار البترول والتضخم، كما أيضا لا توجد علاقة بين التضخم وأسعار البترول وإجمالي الناتج المحلي، وهذه النتائج لا تعتبر مقبولة من الناحية النظرية .

خلاصة الفصل:

تم تسليط الضوء من خلال هذا الفصل على الدراسة القياسية لتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والصادرات في دول شمال إفريقيا باستخدام نموذج ARDL–Panel، وقد تم التعبير تقلبات أسعار الصرف والصادرات بخمسة مؤشرات هي: الصادرات السلع والخدمات، سعر الصرف رسمي، أسعار البترول، إجمالي النتاج المحلي والتضخم، أين تم التطرق أولا إلى الكل من الدراسة الإحصائية للمتغيرات، وكذا دراسة الإستقرارية التي أدلت أن كل المتغيرات مستقرة عند الفروقات الأولى ماعدا التضخم.

حيث أشارت الدراسة القياسية لنموذج Panel –ARDL، باستخدام طريقتين مختلفتين وهما طريقة وسط المجموعة(MG) وطريقة وسط المجموعة المدمجة(PMG) مقدرات متوسط المجموعة (DFE)، وتم المفاضلة بينهما باستعمال اختبار Hausman, وتبين أن طريقة وسط المجموعة المدمجة هي الأنسب لهذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من إجمالي الناتج المحلي كان له تأثير معنوي وموجب في أجل الطويل على عكس المتغيرة:سعر الصرف رسمي التي كانت معنوية وسالبة في الأجل الطويل،أما التضخم كان سالبا وغير معنوي، أما في الأجل القصير فتختلف النتائج من دولة إلى أخرى وهي خاصية تتميز بها طريقة وسط المجموعة المدمجة.

وكذلك تم دراسة العلاقة السببية باستخدام اختبار DH بين أسعار الصرف والصادرات، وبينت النتائج بعدم وجود علاقة سببية بين متغيرات محل الدراسة، وتوجد علاقة في إتجاه واحد بين التضخم وسعر الصرف.

الخاتمة العامة:

اهتمت الدارسة بتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والصادرات في دول شمال لإفريقيا (5 دولة) خلال الفترة الممتدة (1990–2019)، وبغية الوصول إلى إجابات لإشكالية الدراسة، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، فصليين نظريين وفصل تطبيقي، وعلى ضوء ما جاء في هذه الدراسة من تحليل واستنتاج بعد عدة محاولات للتقدير العلاقة يمكننا أن نلخص النتائج على النحو الأتي:

في الفصل الأولى تناولنا الجانب النظري لسعر الصرف، من تعاريف وأنظمة ونظريات، وأهداف ومحددات، ويمكن القول أن سياسة سعر الصرف تلعب دورا محوري فلها أدوات عدة يمكن استعمالها لعلاج أزمات والتقليل من المخاطر التقلبات.

وفي الفصل الثاني، تناولنا الجانب النظري لصادرات من مفهوم ومحددات وأهمية ودوافع وإجراءات مع مبررين الدور الذي يلعبه التصدير لعملية النمو الإقتصادي وذلك من خلال التطرق إلى النظريات المفسرة و التي كشفت أن التخصص في الإنتاج هي أداة ذات فعالية في دعم وترقية الصادرات، اما في الفصل الثالث فتناولنا الدراسة القياسية من خلال تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف و الصادرات، من خلال تقدير النموذج Panel–ARDL حيث تبين أن:

– ضرورة اعتماد طرق بانل غير المتجانسة، وعلية تم الاستعانة بنماذج

Panel–ARDL، ومن خلال اختبار هوسمان، توصلنا أن النموذج الأفضل، هو نموذج وسط المجموعة المدمجة (pmg).

– وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات في دول شمال إفريقيا خلال فترة الدارسة، وبالتالي تحقق الفرضية الأولى؛

– وجود أثر إيجابي ومعنوي لإجمالي الناتج المحلي على الصادرات في دول شمال إفريقيا خلال فترة الدارسة؛

–ووجود أثر سالب ومعنوي لكل من سعر الصرف الرسمي والتضخم على الصادرات في دول شمال إفريقيا، وبالتالي تحقق الفرضية الثانية ؛

–أما في الأجل القصير فتختلف النتائج من دولة إلى أخرى؛

– كشف اختبار السببية لمعطيات بانل غير المتجانسة حسب اختبار Granger وعلى ضوء ما توصلت إليه الدارسة من نتائج، وبينت أن عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات محل الدراسة، وتوجد علاقة في اتجاه واحد بين التضخم وسعر الصرف.

1–اختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة تم تأكيد الفرضيات الموضوعية وهذه كالتالي :

الفرضية الأولى: توجد علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات في دول شمال إفريقيا خلال فترة الدارسة.

الفرضية الثانية : هناك أثر موجبا ومعنوي بين سعر الصرف والصادرات .

الفرضية الثالثة: العلاقة بين الصادرات وأسعار الصرف محققة في دول شمال إفريقيا.

الفرضية الرابعة: حسب ما تم التطرق إليه فإن من أهم العوامل التي تؤثر في سعر الصرف معدلات الفائدة الحقيقية والتضخم.

نتائج الدراسة:

- سعر الصرف هو أداة الربط بين الاقتصاديات العالمية والاقتصاد المحلي؛

- إن سعر الصرف وسيلة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك من خلال سياسات سعر الصرف المتبعة من الدولة؛

- هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات؛

- نظام أسعار الصرف الثابتة يوفر بيئة مواتية تتيح لكل من التبادل التجاري والناتج المحلي الإجمالي بتحقيق معدلات نمو حقيقية؛

- التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لم يكن الهدف منها التأثير على الصادرات بقدر ما كان الهدف هو تصحيح سعر الصرف ذاته والانتقال إلى نظام أكثر مرونة؛

- تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وتطور الأسعار في الدول موضوع الدراسة، كما أن هذه النظرية أساس تحديد النماذج النقدية لسعر الصرف؛

- فسرت نتائج تحليل دوال الاستجابة جانبا هاما لتأثير سعر الصرف على الصادرات السلع والخدمات حيث بينت هذه النتائج عن وجود علاقة طردية بين متغّيرة سعر الصرف ومتغيرة الصادرات على المدى القصير والطويل، إذ أن الّصدمات الإيجابية في سعر الصرف تؤدي إلى ارتفاع الصادرات.

أفاق الدراسة:

اقتصرت دراستنا على معالجة موضوع سعر الصرف وأثر تقلباته على الصادرات وذلك في حدود ما تم طرحه كإشكالية لهذه الدراسة، وحسب ما توفر لنا،

فمهما ألممنا بجوانبه يبقى دائما الموضوع في تغير مستمر نظرا لتغير سعر الصرف وذلك لارتباطه بعدة جوانب.

2: **التوصيات:**

على ضوء النتائج المستخلصة يمكن الخروج بجملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

1 – إن سياسات سعر الصرف سياسات مؤثرة وتلعب دورا هاما ومقدرا في الاقتصاد وأداة لضبط التجارة الخارجية، ولكن هذا المتغير لم يقم بتخليص ميزان المدفوعات من العجز وعليه لا بدا من وضع الحد للخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف الدولية في الأسواق وذلك بالإدارة الحكيمة احتياطات الصرف لتحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف من خلال النماذج الكمية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر البالغ والمباشر على سعر الصرف؛

2–رفع معدلات الفائدة الحقيقية وذلك عن طريق تحرير الأسواق الداخلية لرؤوس الأموال لأجل امتصاص الكتلة النقدية وجلب رؤوس الأموال الأجنبية؛

3–ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط.


قائمة المراجع

1-الكتب :

1-عرفان تقي الحسيني، التمويل الإداري، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان1999.

2-صفوت عبد السلام، عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، دار النهضة العربية، 32شارع عبد الخالق ثروت القاهرة .

3-سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين أسعار الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية 2011. عمان الأردن .

4-طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.

5-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر.

6-محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005.

7-عبد الحسن جليل ألغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن2011.

8-د. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، للنشر والتوزيع، عمان العبدلي، مقابل الجوهرة القدس.

9-محمد احمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة 2001.

10-حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار الزهراء الشرق 1998.

11-عبد الرحمان احمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ط 2، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية 2001.

12-مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

13-عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الجلي الحقوقية، لبنان 2003 .

14-د. شقري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الخيطي، صالح طاهر الزرقان، عبد الله يوسف سعادة، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة .

15-عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر 2016.

16-غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، ط 201، بغداد.

17-بسام الحجار، العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 2003.

18-فريد النجار،التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، الدار الجامعة الإسكندرية،2008 .

19-توفيق محمد عبد المحسن، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير، القاهرة، دار النهضة العربية، 1997.

20-بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بالقضية التنمية في الأقطار العربية العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003 .

21-هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن،2006.

22-الحريري محمد خالد،الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق، سوريا ،1977 .

23-مروان عطون، أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر .

24-الموسوي ضياء مجيد،نظام النقد الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة ،1987 .

25-غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2001 .

26-عادل أحمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، الأقتصاد الدولي، بيروت، الدار الجامعية، 1999.

27-محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.

***الأطروحات والمذكرات:**

-أطروحات الدكتوراه :

1-دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، (دراسة حالة الجزائر) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،(2014-2015) .

2- نوفل بعلول، أطروحة دكتوراه، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري-دراسة مقارنة مع مجموعة الدول العربية- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر2018-2017 .

3-رتيعة محمد، أثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لعينة من البلدان العربية خلال الفترة (1980-2010)، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي،2013.

4-بدراوي شهيناز، أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

5-عبد الرزاق بن زاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي واثر انحرافه على مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011 .

6-طوير أمال، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، مجلة أبحاث إقتصادية محاصرة العدد(2) 2020.

***مذكرات و الأطروحات :**

1-بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية (حالة الجزائر) أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2012-2013 .

2-بن ذباح محمد ،سيد علي مراكش، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، جامعة المدية.

3-بن لحراش، صراع ،تشجيع الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير.

4-بن قوية لعجايمي صارة، التحفيزات الضريبية والجمركية كآلية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، دراسة حال الاقتصاد الجزائر(1990-1015)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية.

5-زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر الفترة 2005-2014)، رسالة ماجستير، بسكرة (2014-2015).

6-المداح أحمد، زيار سليم، ليتيم سامي، نمذجة تقلبات أسعار الصادرات خلال الفترة الزمنية 2008-2018 دراسة مقارنة بين كل من الصين والو م أ وأسعار الصادرات الدولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

7-دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها (دراسة حالة الجزائر) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2014-2015).

8-سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،الجزائر،2009 .

9-محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن).

10-عبد الرزاق بن زاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي واثر انحرافه على مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

11-المداح أحمد ،زيار سليم ،ليتيم سامي، نمذجة تقلبات أسعار الصادرات خلال الفترة الزمنية 2008-2018 دراسة مقارنة بين كل من الصين والو م أ وأسعار الصادرات الدولية،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

المجلات :

1-صفاء عبد الله معطي ومحمد أحمد سالم بالحويصل، استخدام تحليل بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 02، العدد01، اليمن، 2019.

2-رتيعة محمد، استخدام نماذج بيانات البانل في التقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد2، المدية، الجزائر، 2014.

3-شفيق عربش وآخرون، اختبارات السببّية والتكامل المشترك في تحميل السلاسل الزمنّية، مجلة جامعة تشيرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33،العدد5، دمشق، سوريا، 2011 .

4-صالح أحمد على جامع، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة (1990-2018) مجلة أبحاث ودراسات التنمية، ديسمبر 2020

5-قدي عبد المجيد، ووصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 02، جوان 2002 .

6-وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث ،عدد 2002/1، ج ورقلة .

***مراجع باللغة الأجنبية:**

1-Corinne Pasco ،commerce international، 6 édition، dunod ،paris ،2006.

2-Claude ménendian، fiches de macroéconomie، Ellipses/2édition ،2003.

3-Luis Filipe ،Lages Graça Silva، Chris Styles ،Zulema Lopes Pereira،The NEP Scale: measure of network export per romance ،International Business Review18 (2009).

4-Serge d Agostino. Marc montousse. Alain chiffes. Jean marc huart. <<100 fauchés pour comprendre la mondialisation>> aditions bréla. 2006.

5-Hervé Joly. Et d'autres. Le taux de change réel d'équilibre une introduction. Ministère de l'économe et des finances. Paris. 1996.

6-J , Zombie Oliveira Miguel faire Castro mapping aconntrys . coinpetitve position real exchange. Rete approach. Studies in economics, vole, 2011.

7-PEYRARD Josette , Risque de change et géstion de l'entreprise vuibert, Paris,1986.

8-Corinne Pasco ،commerce international، 6 édition، dunod ،paris ،2006.

9-Claude ménendian، fiches de macroéconomie، Ellipses/2édition ،2003.

10-Luis Filipe ،Lages Graça Silva، Chris Styles ،Zulema Lopes Pereira،The NEP Scale: measure of network export per romance ،International Business Review18 (2009)344-356 .

11-Muhammad Aftab Sheer Abbas Farrukh Nawaz Kayani ,Impact of exchange rate volatility onsectoral exports of Pakistan: an ARDL investigation ,Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies , Vol .5Iss 3,2012.

12-JGanesan, Introduction of Panel Data Analysis : Concept and Practices, Miller/ Handnook, of Resench Methodsin Public administration AU5384-C032 Page Proof Page: 26.6.2007.

13Rafael E. De Hoyos, Testing for cross-sectional dependence in panel-data models, The Stata Journal (2006), 6, Number 4,University of Sydney Sydney, Australia

14-William Green, " **Econometric Analysis** ", 5 ed, New Jersey, PrenticeHall, Apper Saddle River , New York University,2003.

15-Pedroni. P, 2004, « Panel Cointegration: Asymptotic and Finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis », Econometric Theory, 20 (3).

16-Luciano L& Sylvain W, Testing for Granger causality in panel data, University of Neuchatel ,Swiss, 2017.

17- Elena-Ivona Dumitrescu & Christophe Hurlin, Testing for granger non-causality in heterogeneous Panels,2012 halshs-00224434v2.

18-PALA, Aynur. Energy and economic growth in G20 countries: Panel cointegration analysis. Economics and Business Letters, 2020, vol. 9, no 2.

19-Luciano L& Sylvain W, Testing for Granger causality in panel data, University of Neuchatel ,Swiss, 2017.

20-Elena-Ivona Dumitrescu & Christophe Hurlin, Testing for granger non-causality in heterogeneous Panels,2011 halshs-00224434v2.

21- Rafael E. De Hoyos, Testing for cross-sectional dependence in panel-data models, The Stata Journal (2006) Number 4,

-22 Christian G, Franz C, Jean-Pierre, Panel Unit Root Tests in the Presence of Cross-Sectional Dependencies: Comparison and Implications for Modelling, Department of Quantitative Economics, Universiteit Maastricht, The Netherlands, 2008 .

***دوريات :**

1-بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بالقضية التنمية في الأقطار العربية العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003.

-مواقع اللأنترنت:

1-:http://www.ons.dz/them-sta .


الملاحق

الملحق رقم (1)

year	ln exp	lnTCH	ln pp	ln gdp	ln inf
1990	23.4005584	2.1924921	3.10279135	25.2449292	2.81256242
1991	23.3118806	2.91630344	2.92423627	25.2328566	3.25371723
1992	23.2209439	3.08356342	2.91452222	25.2506965	3.45535919
1993	23.1102173	3.15040025	2.79300391	25.2294729	3.02239008
1994	22.9834808	3.55701812	2.74277364	25.2204322	3.3689378
1995	23.1156916	3.86414968	2.82494395	25.2577279	3.39382448
1996	23.360178	4.00275789	3.01012815	25.2979097	2.92740396
1997	23.4239557	4.05538455	2.93704328	25.3088496	1.74633013
1998	23.1101921	4.07310319	2.50797192	25.3585918	1.59942023
1999	23.3401052	4.19831223	2.85876642	25.3900904	0.97286429
2000	23.860936	4.32094602	3.31781577	25.4273862	-1.0812739
2001	23.7232618	4.34659401	3.14069804	25.456945	1.44125316
2002	23.726593	4.37804246	3.19294244	25.5114332	0.34946033
2003	23.9797118	4.34892186	3.33576958	25.5809593	1.45136882
2004	24.2547723	4.27750813	3.58490686	25.6230604	1.37669854
2005	24.6092512	4.29423734	3.92375393	25.6803855	0.3238548
2006	24.7684522	4.28560682	4.11087386	25.6972426	0.83789631

2007	24.8738224	4.23833523	4.23468605	25.7306774	1.30263982
2008	25.1304522	4.16794812	4.54435805	25.7543939	1.5807484
2009	24.6054907	4.28561783	4.10857614	25.7702673	1.74694695
2010	24.8496809	4.30926753	4.34872835	25.8056344	1.36380894
2011	25.0757981	4.28960817	4.67711869	25.8342219	1.50944331
2012	25.0684869	4.35074191	4.69546782	25.8676567	2.18509024
2013	24.9667377	4.3741003	4.66221193	25.8952718	1.17995849
2014	24.9007413	4.38923828	4.56736447	25.9325676	1.07053064
2015	24.3751944	4.61206072	3.90177063	25.9688995	1.56537045
2016	24.231669	4.69540447	3.70770121	26.0003982	1.85593774
2017	24.3742273	4.70928708	3.95947895	26.0133144	1.72117889
2018	24.5350609	4.75869603	4.24534744	26.025243	1.45161153
2019	24.386806	4.78209017	4.15950789	26.0332112	0.66873574
1990	22.7263701	2.10928449	3.10279135	24.488768	1.91435963
1991	22.6981383	2.16407562	2.92423627	24.5584441	2.0777108
1992	22.7347591	2.14451215	2.91452222	24.5372436	1.74750218
1993	22.6668068	2.22987559	2.79300391	24.5298101	1.64540603
1994	22.7321471	2.21949855	2.74277364	24.6304515	1.63737823
1995	22.903618	2.14478862	2.82494395	24.5748812	1.81214716

1996	22.9666023	2.16514617	3.01012815	24.6915336	1.09420567
1997	22.9603281	2.25414107	2.93704328	24.6758035	0.03748743
1998	23.0040393	2.26222298	2.50797192	24.7456891	1.01273238
1999	23.071997	2.28283322	2.85876642	24.7564444	−0.3786539
2000	23.0659232	2.36326959	3.31781577	24.7753925	0.63902598
2001	23.1330195	2.42506597	3.14069804	24.846037	−0.4783554
2002	23.2258393	2.39976474	3.19294244	24.8767742	1.02805379
2003	23.3848939	2.25909113	3.33576958	24.9346767	0.15506484
2004	23.5422277	2.18245117	3.58490686	24.9815318	0.40108488
2005	23.6821234	2.18211188	3.92375393	25.0139181	−0.0175108
2006	23.8360497	2.1742497	4.11087386	25.0869328	1.1892941
2007	24.0311009	2.10319876	4.23468605	25.1216394	0.71397141
2008	24.221719	2.04773478	4.54435805	25.1791842	1.31233645
2009	23.9819083	2.08655369	4.10857614	25.220746	−0.0285404
2010	24.1260144	2.13027228	4.34872835	25.2581932	−0.0064634
2011	24.2836182	2.09061328	4.67711869	25.3093206	−0.0976956
2012	24.25911	2.15506426	4.69546782	25.3389761	0.25240903
2013	24.2790404	2.12888672	4.66221193	25.383332	0.63161994
2014	24.3641043	2.12898579	4.56736447	25.4096768	−0.8157442

2015	24.2846134	2.27873782	3.90177063	25.4540417	0.44334333
2016	24.3211876	2.28314496	3.70770121	25.4645845	0.49183309
2017	24.4326365	2.27130059	3.95947895	25.5061961	−0.2814837
2018	24.5474351	2.23923013	4.24534744	25.5371957	0.64865147
2019	24.5694461	2.26354028	4.15950789	25.5617117	−1.6293064
1990	22.4009994	−0.1297291	3.10279135	23.6322583	1.87874618
1991	22.3867595	−0.0783715	2.92423627	23.6705608	2.10336741
1992	22.5359491	−0.1228081	2.91452222	23.7457214	1.76204657
1993	22.4996812	0.00373468	2.79300391	23.7673833	1.38001376
1994	22.6726017	0.01148793	2.74277364	23.7986728	1.55460798
1995	22.814716	−0.055777	2.82494395	23.8219172	1.83164507
1996	22.8332486	−0.0269516	3.01012815	23.8909402	1.3151057
1997	22.816949	0.10066702	2.93704328	23.943921	1.29528214
1998	22.8513323	0.12990922	2.50797192	23.9906497	1.13955133
1999	22.8881729	0.170776	2.85876642	24.0494339	0.98958761
2000	22.8623831	0.3153094	3.31781577	24.095457	1.08596868
2001	22.9690661	0.36374862	3.14069804	24.132716	0.68477893
2002	22.9680618	0.35187678	3.19294244	24.1458549	1.00101153
2003	23.1064559	0.25344641	3.33576958	24.1918069	0.99790481

2004	23.3008943	0.21951029	3.58490686	24.2522978	1.28986056
2005	23.3974836	0.26038795	3.92375393	24.2865691	0.70200108
2006	23.4847535	0.28594932	4.11087386	24.3376823	1.17101151
2007	23.71281	0.24792071	4.23468605	24.4026234	1.08753258
2008	23.9407967	0.20875385	4.54435805	24.4441278	1.46903222
2009	23.6973669	0.30030828	4.10857614	24.4741084	1.29880195
2010	23.805361	0.35865299	4.34872835	24.5086123	1.20566526
2011	23.8248302	0.34201636	4.67711869	24.4892543	1.1755821
2012	23.8082542	0.44589769	4.69546782	24.5284527	1.52862785
2013	23.801616	0.48529754	4.66221193	24.5568023	1.6707654
2014	23.7865857	0.52925967	4.56736447	24.5860833	1.5315955
2015	23.5741085	0.67377321	3.90177063	24.597958	1.49006215
2016	23.5405517	0.76455269	3.70770121	24.6094873	1.28906717
2017	23.5821262	0.88352991	3.95947895	24.6284751	1.66937494
2018	23.6783418	0.97337655	4.24534744	24.6547709	1.98891377
2019	23.6743228	1.07651436	4.15950789	24.6651473	1.90509936
1990	22.8921272	0.43825493	3.10279135	25.1941302	2.81877877
1991	23.0524142	1.14358831	2.92423627	25.2053214	2.98307981
1992	23.1986082	1.20049125	2.91452222	25.2490786	2.61281779

1993	23.2110694	1.20971156	2.79300391	25.2776737	2.49236148
1994	23.1840605	1.2193933	2.74277364	25.3166364	2.09853697
1995	23.3307824	1.22148114	2.82494395	25.3620156	2.75634694
1996	23.3646789	1.22126739	3.01012815	25.4106984	1.97228827
1997	23.4164569	1.22046112	2.93704328	25.4641667	1.53160734
1998	23.3446266	1.22023978	2.50797192	25.5184229	1.35391978
1999	23.3372829	1.2223774	2.85876642	25.5771958	1.12476696
2000	23.5067302	1.2447452	3.31781577	25.6389492	0.9872357
2001	23.5505954	1.37952148	3.14069804	25.6736912	0.81967287
2002	23.4702486	1.50400332	3.19294244	25.6973121	1.00694958
2003	23.5854667	1.76659122	3.33576958	25.7287473	1.50580399
2004	23.82517	1.82394293	3.58490686	25.7688529	2.42219928
2005	24.0260423	1.75420182	3.92375393	25.8125994	1.5829701
2006	24.1944218	1.74626802	4.11087386	25.8787975	2.03398989
2007	24.3984797	1.72907404	4.23468605	25.9472766	2.23205201
2008	24.7085393	1.69239943	4.54435805	26.0163948	2.9078204
2009	24.5777674	1.71281606	4.10857614	26.0620716	2.46500113
2010	24.5681092	1.72667732	4.34872835	26.112263	2.42171729
2011	24.6055923	1.78050094	4.67711869	26.1297548	2.30905671

2012	24.5468219	1.80105915	4.69546782	26.1517726	1.96174545
2013	24.6168249	1.92721141	4.66221193	26.1733919	2.24809932
2014	24.4967027	1.95693608	4.56736447	26.202134	2.3095821
2015	24.4942593	2.0400844	3.90177063	26.2449254	2.33896431
2016	24.2611084	2.30512195	3.70770121	26.2874737	2.62565406
2017	24.341975	2.87821671	3.95947895	26.3284354	3.38461425
2018	24.5782033	2.87735915	4.24534744	26.3802127	2.66732999
2019	24.6943311	2.81962627	4.15950789	26.4343001	2.2140598
1990	20.1166654	2.08702521	3.10279135	21.8833661	1.88710384
1991	20.1916126	2.10347337	2.92423627	21.901089	1.72787259
1992	19.9979976	2.16363045	2.91452222	21.9196568	2.31666723
1993	19.9650581	2.49159948	2.79300391	21.9767329	2.23754983
1994	20.3300232	2.51426317	2.74277364	21.9456474	1.41785567
1995	20.581455	2.56316572	2.82494395	22.039318	1.87851661
1996	20.5429375	2.61901253	3.01012815	22.0958763	1.54357718
1997	20.3549285	2.72033005	2.93704328	22.0545886	1.53155139
1998	20.0242915	2.9363847	2.50797192	22.0819879	2.08339206
1999	19.9207657	3.04220627	2.85876642	22.1180611	1.40466855
2000	19.9337894	3.17355763	3.31781577	22.0780926	1.17990574

2001	19.9155884	3.24114273	3.14069804	22.0700656	1.55072693
2002	19.9028341	3.30225757	3.19294244	22.0837859	1.35987473
2003	19.7874796	3.269683	3.33576958	22.1507739	1.63936587
2004	20.1249495	3.2744209	3.58490686	22.1970157	2.33868781
2005	20.4818063	3.27913646	3.92375393	22.2792064	2.49532294
2006	21.2528351	3.29063819	4.11087386	22.4475406	1.83114576
2007	21.2850896	3.25264581	4.23468605	22.4276498	1.98156799
2008	21.48302	3.17053956	4.54435805	22.4243336	1.99424244
2009	21.2885434	3.26715475	4.10857614	22.4253118	0.79792167
2010	21.6689655	3.31743225	4.34872835	22.4511767	1.83793366
2011	21.9454766	3.3361906	4.67711869	22.4920574	1.73806322
2012	21.9010358	3.38986677	4.69546782	22.5357873	1.58973044
2013	21.9141546	3.40346703	4.66221193	22.5764571	1.41805989
2014	21.6254159	3.41023971	4.56736447	22.6183169	1.26253466
2015	21.4583858	3.48022932	3.90177063	22.6706848	1.17486415
2016	21.4377366	3.56209903	3.70770121	22.6832151	0.3960925
2017	21.6949243	3.57779192	3.95947895	22.7175892	0.82199525
2018	21.7414465	3.57452024	4.24534744	22.7385213	1.11478573
2019	21.835156	3.60252695	4.15950789	22.7961432	0.83294939

المصدر: المؤشرات التنمية العالمية لمنطقة شمال إفريقيا.

الملحق رقم (2): الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة.

الملحق رقم (1): يمثل الدراسة الوصفية لمتغيرات دول شمال افريقيا.

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations	
lnTCH	overall	2.273471	1.359757	-.1297291	4.78209	N =	150
	between		1.436695	.311434	4.110258	n =	5
	within		.4319518	.3557052	3.492234	T =	30
lnpp	overall	3.634509	.6865434	2.507972	4.695468	N =	150
	between		0	3.634509	3.634509	n =	5
	within		.6865434	2.507972	4.695468	T =	30
lngdp	overall	24.5925	1.318767	21.88337	26.4343	N =	150
	between		1.423356	22.296	25.80816	n =	5
	within		.3278934	23.97847	25.21864	T =	30
lninf	overall	1.471147	.8833752	-1.629306	3.455359	N =	150
	between		.5743899	.5717288	2.139634	n =	5
	within		.7173851	-1.291929	3.244704	T =	30

الملحق رقم (3): الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة.

الملحق رقم (3-1): يمثل الخصائص الإحصائية لدول شمال افريقيا.

```
summarize lnexp lnTCH lnpp lngdp lninf
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
lnexp	150	23.13341	1.362191	19.78748	25.13045
lnTCH	150	2.273471	1.359757	-.1297291	4.78209
lnpp	150	3.634509	.6865434	2.507972	4.695468
lngdp	150	24.5925	1.318767	21.88337	26.4343
lninf	150	1.471147	.8833752	-1.629306	3.455359

الملحق رقم (3-2):مصفوفة الارتباط.

```
. corr lnexp lnTCH lnpp lngdp lninf
(obs=150)

             |    lnexp    lnTCH     lnpp    lngdp    lninf
-------------+-----------------------------------------------
       lnexp |   1.0000
       lnTCH |  -0.0038   1.0000
        lnpp |   0.4408   0.1655   1.0000
       lngdp |   0.9356   0.0514   0.2107   1.0000
       lninf |  -0.1193  -0.0154  -0.1605   0.0122   1.0000
```

الملحق رقم (3-3): نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار(Slope) حسب pesaran , yamagata (2008).

الملحق رقم (3-3): يمثل اختبار التجانس لدول شمال افريقيا.

```
Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous
------------------------------------------------
         Delta          p-value
         10.603           0.000
 adj.    11.854           0.000
------------------------------------------------
Variables partialled out: constant
```

الملحق رقم(3-4)يمثل نتائج اختبار CD-testللكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية حسب(2004) Pesaranلدول شمال افريقيا .

Average correlation coefficients & Pesaran (2004) CD test

Variables series tested: **lnexp lnTCH lnpp lngdp lninf**
Group variable: **ind**
Number of groups: **5**
Average # of observations: **37.50**
Panel is: **unbalanced**

Variable	CD-test	p-value	corr	abs(corr)
lnexp	**15.87**	**0.000**	**0.916**	**0.916**
lnTCH	**10.35**	**0.000**	**0.598**	**0.598**
lnpp	**17.32**	**0.000**	**1.000**	**1.000**
lngdp	**17.05**	**0.000**	**0.984**	**0.984**
lninf	**5.90**	**0.000**	**0.340**	**0.387**

Notes: Under the null hypothesis of cross-section independence CD ~ N(0,1)

الملحق رقم (4): نتائج اختبارات جذر الوحدة.

1-نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير lnexp (حد ثابت اتجاه عام) .

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for lnexp
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.639 N,T = (5,30)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

1-نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير lnexp(حد ثابت) .

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for lnexp
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -1.962 N,T = (5,30)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

1-نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير d.lnexp (حد ثابت وإتجاه عام).

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for **D.lnexp**
Deterministics chosen: **constant & trend**

Dynamics: lags criterion decision **General to Particular** based on **F joint test**

Individual **ti** were **truncated** during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -5.238 N,T = (5,29)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

-نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير lnTCH (حد ثابت اتجاه عام) .

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for lnTCH
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.592 N,T = (5,30)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

-نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير ln TCH(حد ثابت) .

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for lnTCH
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.286 N,T = (5,30)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير d.lnTCH (حد ثابت وإتجاه عام).

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for **D.lnTCH**
Deterministics chosen: **constant & trend**

Dynamics: lags criterion decision **General to Particular** based on **F joint test**

Individual **ti** were **truncated** during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all **i**

CIPS* = -5.464 N,T = (5,29)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير lnpp (حد ثابت اتجاه عام) .

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for lnpp
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = 1.708 N,T = (5,38)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير lnpp (حد ثابت) .

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for lnpp
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = 2.618 N,T = (5,38)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير lnpp (حد ثابت وإتجاه عام) .

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for **D.lnpp**
Deterministics chosen: **constant & trend**

Dynamics: lags criterion decision **General to Particular** based on **F joint test**

Individual **ti** were **truncated** during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = **1.700** N,T = (5,29)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير lngdp(حد ثابت اتجاه عام) .

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for lngdp
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.130 N,T = (5,30)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير lngdp(حد ثابت) .

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for lngdp
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.239 N,T = (5,30)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير .d.lngdp(حد ثابت وإتجاه عام).

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for **D.lngdp**
Deterministics chosen: **constant & trend**

Dynamics: lags criterion decision **General to Particular** based on **F joint test**

Individual **ti** were **truncated** during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all **i**

CIPS* = **-4.884** N,T = (5,29)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير lninf (حد ثابت وإتجاه عام).

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for **lninf**
Deterministics chosen: **constant & trend**

Dynamics: lags criterion decision **General to Particular** based on **F joint test**

Individual **ti** were **truncated** during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all **i**

CIPS* = **-4.665** N,T = (5,30)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

الملحق رقم (5): نتائج اختبارات الجيل الثاني لجذر الوحدة للبانل حسب Pesaran (2007) لدول شمال افريقيا.

الملحق رقم (5-1): يمثل نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة (lnexp)

```
Pesaran's CADF test for lnexp
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,30)          Obs = 140
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -1.980   -2.210    -2.330    -2.570   -0.508     0.306

.
. pescadf d.lnexp, lags(1)

Pesaran's CADF test for D.lnexp
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,29)          Obs = 135
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -4.261   -2.210    -2.330    -2.570   -5.766     0.000
```

الملحق رقم (5-2): يمثل نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة (lnTCH).

```
Pesaran's CADF test for lnTCH
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,30)          Obs = 140
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -1.854   -2.210    -2.330    -2.570   -0.216     0.414

.
. pescadf d.lnTCH, lags(1)

Pesaran's CADF test for D.lnTCH
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,29)          Obs = 135
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -3.677   -2.210    -2.330    -2.570   -4.420     0.000
```

الملحق رقم (5-3): يمثل نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة (lnpp).

```
Pesaran's CADF test for lnpp
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,30)          Obs = 140
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
    2.610   -2.210    -2.330    -2.570   10.074      1.000

.
. pescadf d.lnpp, lags(1)

Pesaran's CADF test for D.lnpp
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,29)          Obs = 135
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
    2.610   -2.210    -2.330    -2.570   10.074      1.000

.
```

الملحق رقم (5-4): يمثل نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة (lngdp).

```
Pesaran's CADF test for lngdp
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,30)          Obs = 140
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.552   -2.210    -2.330    -2.570   -1.825      0.034

.
. pescadf d.lngdp, lags(1)

Pesaran's CADF test for D.lngdp
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,29)          Obs = 135
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -3.323   -2.210    -2.330    -2.570   -3.604      0.000
```

الملحق رقم (5-5): يمثل نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة (lninf)

```
Pesaran's CADF test for lninf
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,30)          Obs = 140
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -1.664   -2.210    -2.330    -2.570     0.220      0.587

.
. pescadf d.lninf, lags(1)

Pesaran's CADF test for D.lninf
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (5,29)          Obs = 135
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -5.416   -2.210    -2.330    -2.570    -8.429      0.000
```

الملحق رقم (6): نتائج اختبارات التكامل المشترك.

الملحق رقم (6-1): يمثل نتائج اختبارات التكامل المشترك شمال افريقيا.

الملحق رقم (6-1-1): يمثل اختبار Pedroni

```
.  xtcointtest pedroni lnexp lnTCH lngdp lninf

Pedroni test for cointegration
------------------------------

Ho: No cointegration                        Number of panels      =      5
Ha: All panels are cointegrated             Number of periods     =     29

Cointegrating vector: Panel specific
Panel means:          Included              Kernel:               Bartlett
Time trend:           Not included          Lags:                 1.00 (Newey-West)
AR parameter:         Panel specific        Augmented lags:       1
------------------------------------------------------------------------------
                                            Statistic             p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Modified Phillips-Perron t                   0.4632               0.3216
 Phillips-Perron t                           -0.9036               0.1831
 Augmented Dickey-Fuller t                   -0.0345               0.4862
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtcointtest pedroni lnexp lnTCH lnpp lngdp  lninf, ar(same)

Pedroni test for cointegration
------------------------------

Ho: No cointegration                        Number of panels      =      5
Ha: All panels are cointegrated             Number of periods     =     29

Cointegrating vector: Panel specific
Panel means:          Included              Kernel:               Bartlett
Time trend:           Not included          Lags:                 1.00 (Newey-West)
AR parameter:         Same                  Augmented lags:       1
-------------------------------------------------------------------------------
                                            Statistic             p-value
-------------------------------------------------------------------------------
 Modified variance ratio                     -0.1491               0.4407
 Modified Phillips-Perron t                   0.2216               0.4123
 Phillips-Perron t                           -0.9258               0.1773
 Augmented Dickey-Fuller t                   -0.5512               0.2908
```

الملحق رقم (6-1-2): يمثل اختبار Westerlund.

```
. xtcointtest westerlund lnexp lnTCH lnpp lngdp  lninf, allpanels

Westerlund test for cointegration
---------------------------------

Ho: No cointegration                        Number of panels      =      5
Ha: All panels are cointegrated             Number of periods     =     30

Cointegrating vector: Panel specific
Panel means:          Included
Time trend:           Not included
AR parameter:         Same
-------------------------------------------------------------------------------
                                            Statistic             p-value
-------------------------------------------------------------------------------
 Variance ratio                              -0.7779               0.2183
-------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtcointtest westerlund lnexp lnTCH lnpp lngdp  lninf

Westerlund test for cointegration
--------------------------------------------------------------------------------
Ho: No cointegration                        Number of panels      =         5
Ha: Some panels are cointegrated            Number of periods     =        30

Cointegrating vector: Panel specific
Panel means:          Included
Time trend:           Not included
AR parameter:         Panel specific
--------------------------------------------------------------------------------
                                             Statistic        p-value
--------------------------------------------------------------------------------
 Variance ratio                               -1.0943         0.1369
--------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم (7): نتائج اختبار المفاضلة نموذج(Panel ARDL)الملائم لدول شمال افريقيا.

الملحق رقم (7-1): نتائج اختبار مقدرات متوسط المجموعة (PMG) في الأجل الطويل والقصير.

```
Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): ind                         Number of obs      =       145
Time Variable (t): year                         Number of groups   =         5
                                                Obs per group: min =        29
                                                               avg =      29.0
                                                               max =        29

                                                Log Likelihood     =  116.3568
------------------------------------------------------------------------------
    D.lnexp |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
------------+-----------------------------------------------------------------
__ec        |
      lnTCH |  -.5406535   .1316549    -4.11   0.000    -.7986923   -.2826148
      lngdp |   1.875435   .0840252    22.32   0.000     1.710749    2.040121
      lninf |  -.0247578   .0478204    -0.52   0.605     -.118484    .0689685
------------------------------------------------------------------------------
```

__ec						
lnTCH	-.5406535	.1316549	-4.11	0.000	-.7986923	-.2826148
lngdp	1.875435	.0840252	22.32	0.000	1.710749	2.040121
lninf	-.0247578	.0478204	-0.52	0.605	-.118484	.0689685
SR						
__ec	-.2564783	.0721101	-3.56	0.000	-.3978115	-.1151451
lnTCH D1.	-.6903973	.2214535	-3.12	0.002	-1.124438	-.2563564
lngdp D1.	1.666527	.6102023	2.73	0.006	.4705523	2.862501
lninf D1.	.0117245	.0231229	0.51	0.612	-.0335957	.0570446
_cons	-5.568799	1.599624	-3.48	0.000	-8.704005	-2.433593

الملحق رقم (7-2): نتائج اختبار مقدرات متوسط المجموعة (MG) في الأجل الطويل والقصير.

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

D.lnexp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
lnTCH	-.8007159	.1758101	-4.55	0.000	-1.145297	-.4561345
lngdp	2.239888	.377465	5.93	0.000	1.50007	2.979706
lninf	.084685	.157653	0.54	0.591	-.2243091	.3936792
SR						
__ec	-.4111043	.0670951	-6.13	0.000	-.5426083	-.2796003
lnTCH D1.	-.6359191	.1271007	-5.00	0.000	-.8850319	-.3868063
lngdp D1.	1.042162	.4949446	2.11	0.035	.0720886	2.012236
lninf D1.	.0002945	.0250193	0.01	0.991	-.0487425	.0493315
_cons	-10.99848	2.393614	-4.59	0.000	-15.68988	-6.307083

الملحق رقم (7-3): نتائج اختبار مقدرات متوسط المجموعة (DFE) في الأجل الطويل والقصير.

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form
(Estimate results saved as DFE)

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
lnTCH	-.1502103	.262946	-0.57	0.568	-.665575	.3651545
lngdp	1.726938	.3319123	5.20	0.000	1.076402	2.377474
lninf	-.0030762	.1181507	-0.03	0.979	-.2346473	.2284949
SR						
__ec	-.1952707	.0515661	-3.79	0.000	-.2963384	-.094203
lnTCH D1.	-.421966	.1233126	-3.42	0.001	-.6636542	-.1802777
lngdp D1.	1.364542	.4795956	2.85	0.004	.4245518	2.304532
lninf D1.	-.006216	.0238432	-0.26	0.794	-.0529477	.0405158
_cons	-3.69028	2.052658	-1.80	0.072	-7.713415	.3328557

الملحق رقم (7-4): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين (MG) و(PMG).

```
. hausman pmg mg, sigmamore

                ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |      pmg           mg         Difference          S.E.
-------------+------------------------------------------------------------
       lnTCH |   -.5406535    -.8007159        .2600624               .
       lngdp |    1.875435     2.239888       -.3644529               .
       lninf |   -.0247578      .084685       -.1094428               .
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =         6.16
                Prob>chi2 =       0.1041
                (V_b-V_B is not positive definite)

.
```

الملحق رقم (7-5): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين (DFE)و(PMG).

```
hausman pmg DFE, sigmamore

                ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |      pmg          DFE         Difference          S.E.
-------------+------------------------------------------------------------
       lnTCH |   -.5406535    -.1502103       -.3904433        1.937491
       lngdp |    1.875435     1.726938        .1484969        1.202937
       lninf |   -.0247578    -.0030762       -.0216815        .7003002
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =         0.07
                Prob>chi2 =       0.9955
```

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج STATA 15.

الملحق رقم (8):معاملات الأجل القصير للدول .

الملحق رقم (8-1):معاملات الأجل القصير في الجزائر .

ind_1						
__ec	-.2020712	.1037319	-1.95	0.051	-.4053821	.0012396
lnTCH D1.	-.4823283	.2979141	-1.62	0.105	-1.066229	.1015726
lngdp D1.	2.766067	2.119367	1.31	0.192	-1.387816	6.919951
lninf D1.	-.0643546	.0475596	-1.35	0.176	-.1575696	.0288605
_cons	-4.384271	2.27584	-1.93	0.054	-8.844835	.0762926

الملحق رقم (8-2):معاملات الأجل القصير في المغرب.

ind_2						
__ec	-.4534309	.1728245	-2.62	0.009	-.7921607	-.1147011
lnTCH D1.	-.8482518	.2276572	-3.73	0.000	-1.294452	-.4020519
lngdp D1.	-.2452226	.333031	-0.74	0.462	-.8979514	.4075061
lninf D1.	.0190983	.0161322	1.18	0.236	-.0125203	.0507168
_cons	-9.974377	4.131827	-2.41	0.016	-18.07261	-1.876144

الملحق رقم (8-3):معاملات الأجل القصير في تونس.

ind_3						
__ec	-.3968551	.1352197	-2.93	0.003	-.6618809	-.1318294
lnTCH D1.	-.8337937	.2180093	-3.82	0.000	-1.261084	-.4065032
lngdp D1.	.7818243	.7179098	1.09	0.276	-.6252532	2.188902
lninf D1.	.0618816	.0439885	1.41	0.159	-.0243343	.1480975
_cons	-8.697751	3.28218	-2.65	0.008	-15.13071	-2.264796

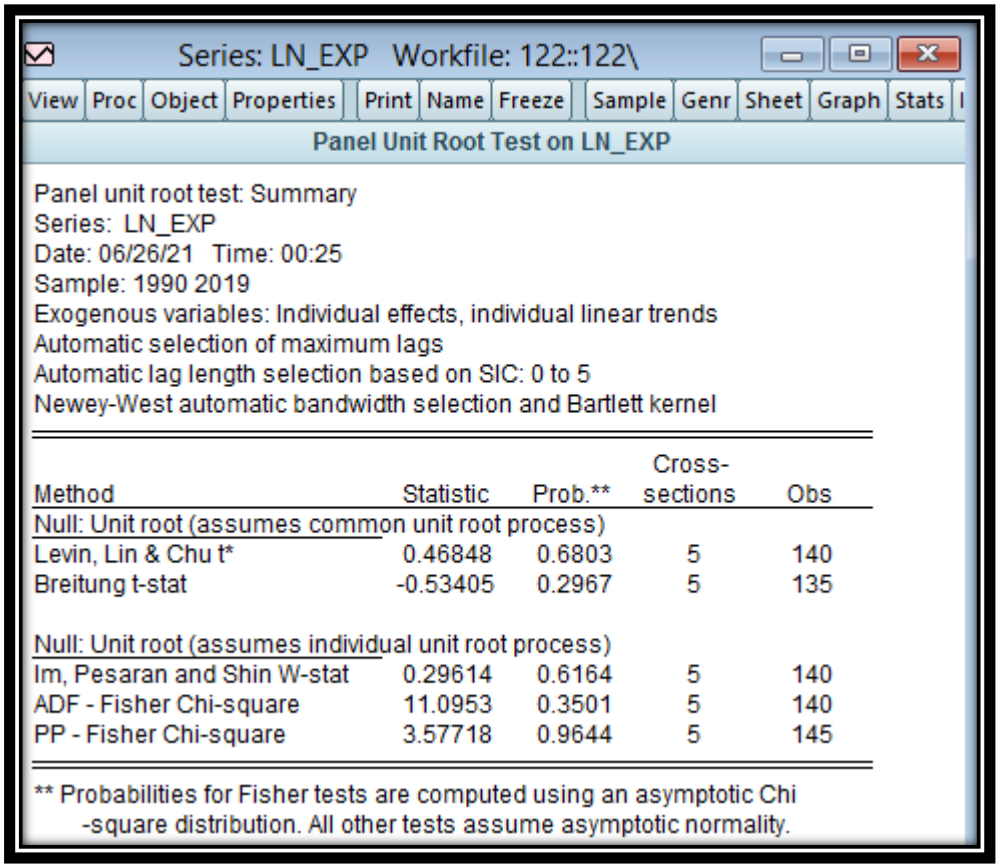
الملحق رقم (8-4): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في مصر

ind_4						
	__ec	-.0795302	.1166773	-0.68	0.495	-.3082135	.149153
	lnTCH D1.	.0224212	.1595848	0.14	0.888	-.2903592	.3352016
	lngdp D1.	2.939664	1.65672	1.77	0.076	-.3074469	6.186776
	lninf D1.	.0538866	.0515047	1.05	0.295	-.0470608	.1548341
	_cons	-1.939862	2.757168	-0.70	0.482	-7.343811	3.464087

الملحق رقم (8-5): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في موريتانيا.

ind_5						
	__ec	-.1505039	.0798947	-1.88	0.060	-.3070948	.0060869
	lnTCH D1.	-1.310034	.4676663	-2.80	0.005	-2.226643	-.393425
	lngdp D1.	2.090301	.8304074	2.52	0.012	.4627325	3.71787
	lninf D1.	-.0118896	.0714014	-0.17	0.868	-.1518337	.1280545
	_cons	-2.847734	1.563451	-1.82	0.069	-5.912041	.2165729

الجدول رقم (9-1) :نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة EXP01.



Series: LN_EXP Workfile: 122::122\

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

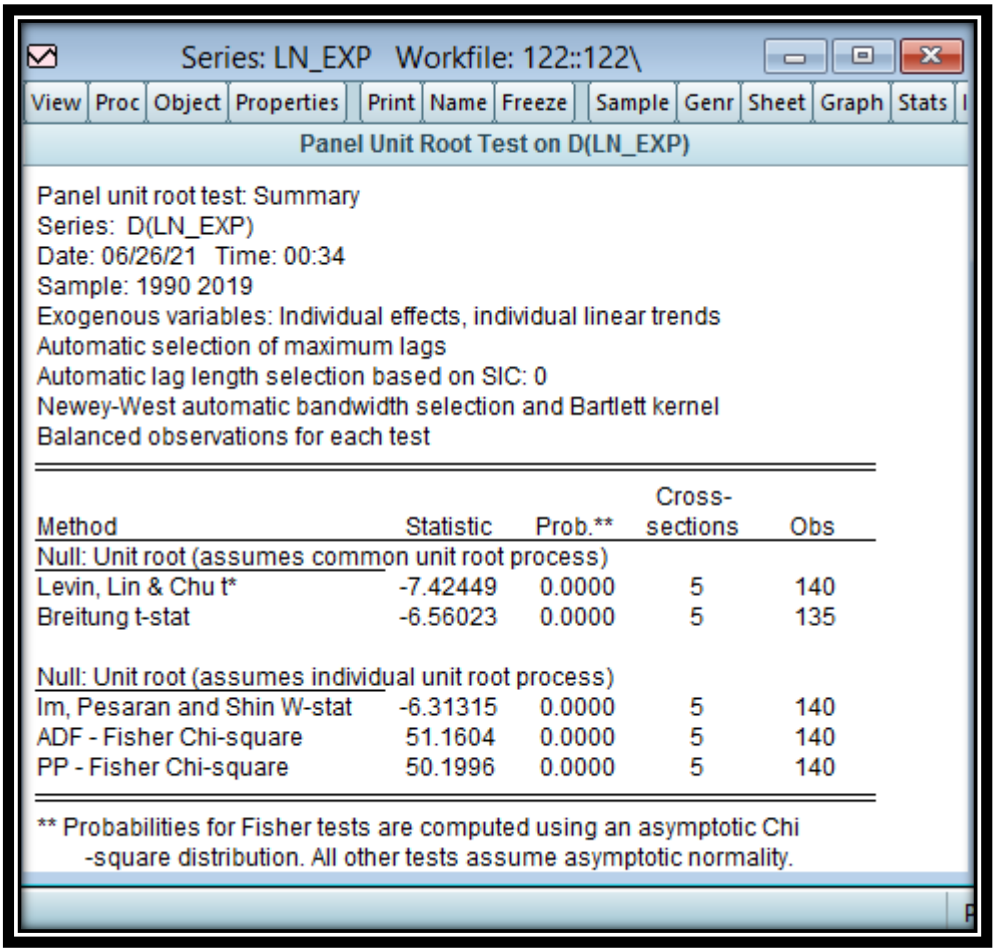
Panel Unit Root Test on LN_EXP

Panel unit root test: Summary
Series: LN_EXP
Date: 06/26/21 Time: 00:25
Sample: 1990 2019
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.46848	0.6803	5	140
Breitung t-stat	-0.53405	0.2967	5	135
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.29614	0.6164	5	140
ADF - Fisher Chi-square	11.0953	0.3501	5	140
PP - Fisher Chi-square	3.57718	0.9644	5	145

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (9-2) :نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلةDlnEXP.



Series: LN_EXP Workfile: 122::122\

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

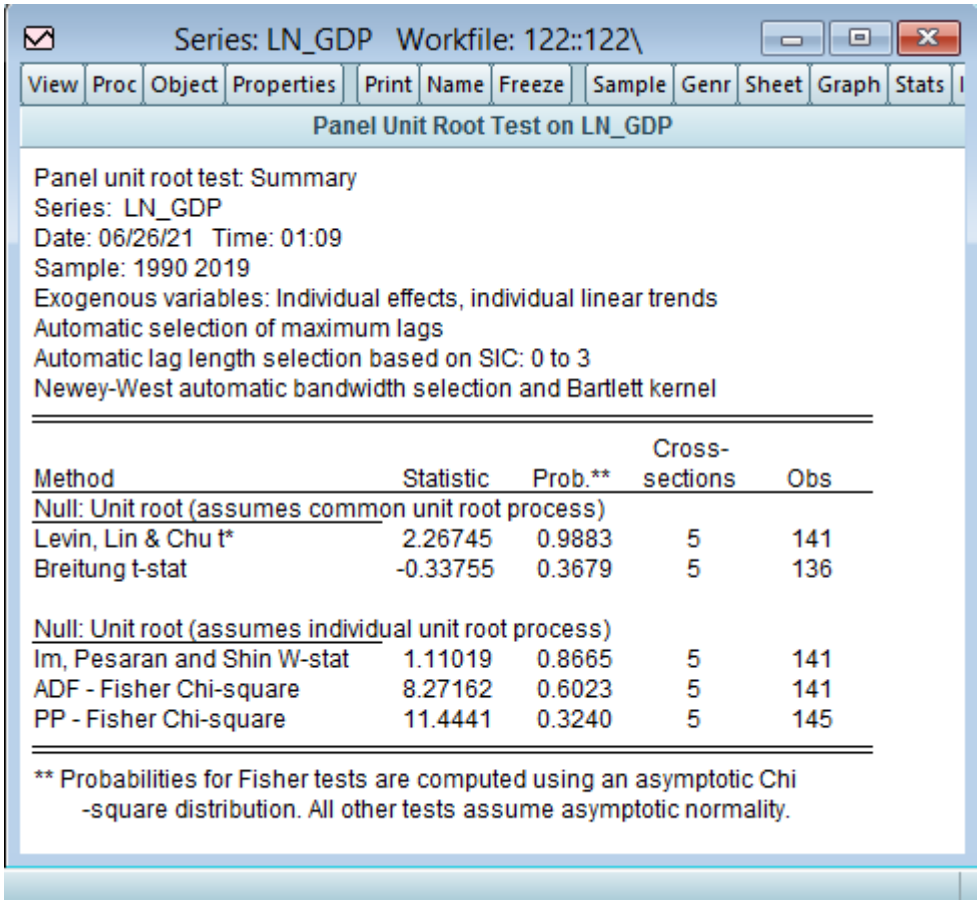
Panel Unit Root Test on D(LN_EXP)

Panel unit root test: Summary
Series: D(LN_EXP)
Date: 06/26/21 Time: 00:34
Sample: 1990 2019
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.42449	0.0000	5	140
Breitung t-stat	-6.56023	0.0000	5	135
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.31315	0.0000	5	140
ADF - Fisher Chi-square	51.1604	0.0000	5	140
PP - Fisher Chi-square	50.1996	0.0000	5	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (9–3) :نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلةlnGDP.



Series: LN_GDP Workfile: 122::122\

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

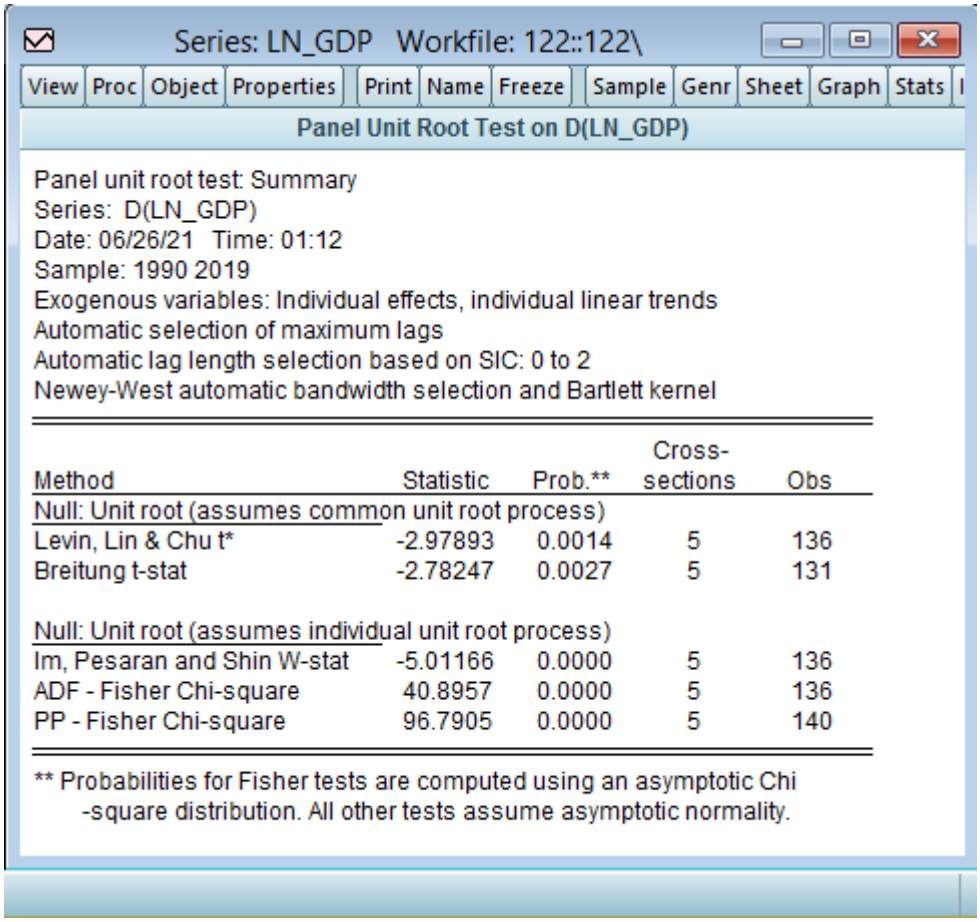
Panel Unit Root Test on LN_GDP

Panel unit root test: Summary
Series: LN_GDP
Date: 06/26/21 Time: 01:09
Sample: 1990 2019
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.26745	0.9883	5	141
Breitung t-stat	-0.33755	0.3679	5	136
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.11019	0.8665	5	141
ADF - Fisher Chi-square	8.27162	0.6023	5	141
PP - Fisher Chi-square	11.4441	0.3240	5	145

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (9–4) :نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة DlnGDP.



Series: LN_GDP Workfile: 122::122\

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

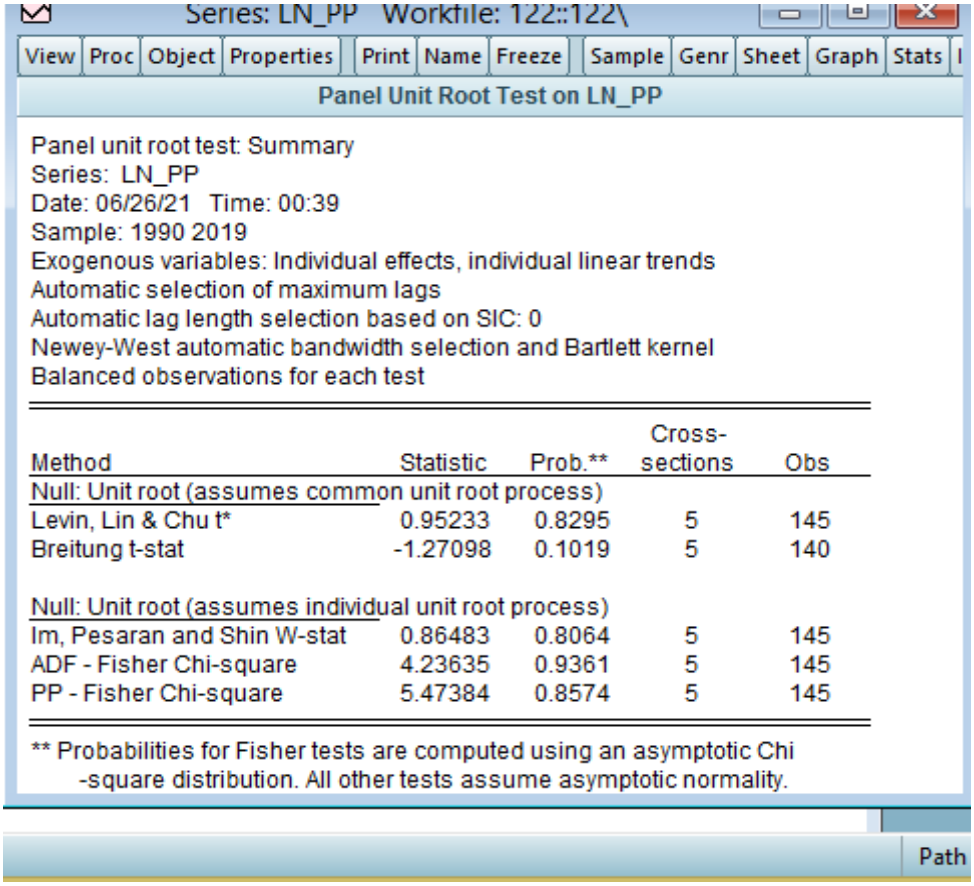
Panel Unit Root Test on D(LN_GDP)

Panel unit root test: Summary
Series: D(LN_GDP)
Date: 06/26/21 Time: 01:12
Sample: 1990 2019
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.97893	0.0014	5	136
Breitung t-stat	-2.78247	0.0027	5	131
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.01166	0.0000	5	136
ADF - Fisher Chi-square	40.8957	0.0000	5	136
PP - Fisher Chi-square	96.7905	0.0000	5	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (9–5) :نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة lnpp.



Series: LN_PP Workfile: 122::122\

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

Panel Unit Root Test on LN_PP

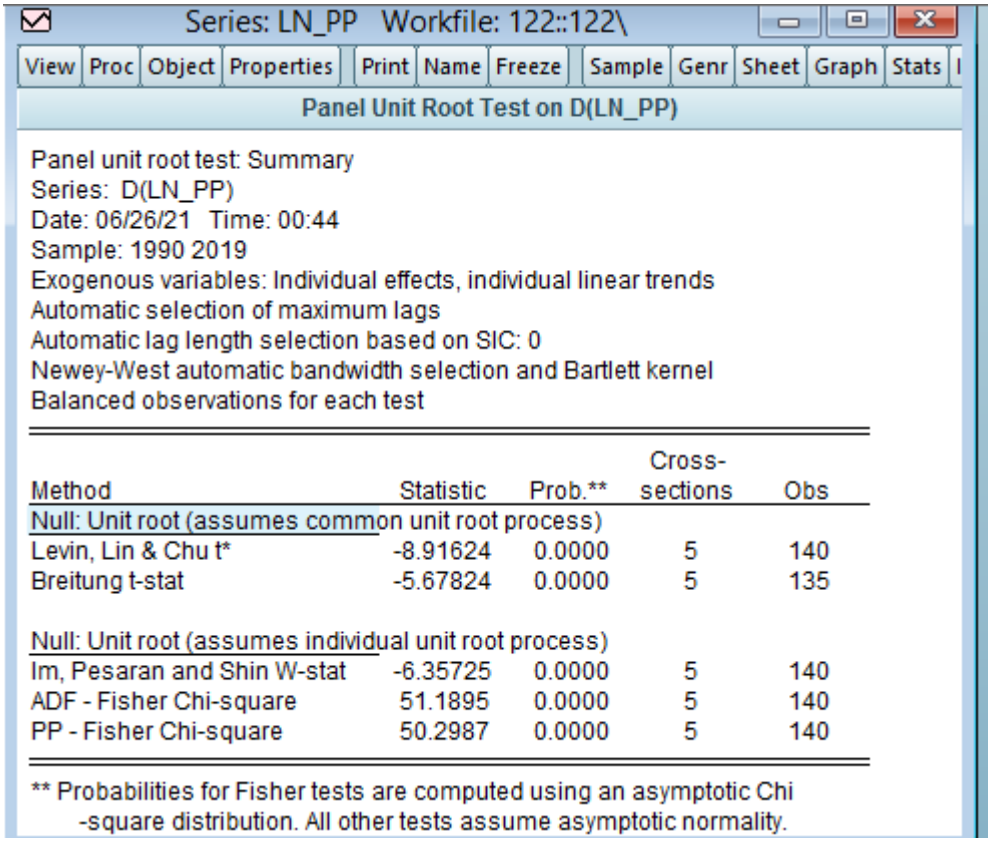
Panel unit root test: Summary
Series: LN_PP
Date: 06/26/21 Time: 00:39
Sample: 1990 2019
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.95233	0.8295	5	145
Breitung t-stat	-1.27098	0.1019	5	140
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.86483	0.8064	5	145
ADF - Fisher Chi-square	4.23635	0.9361	5	145
PP - Fisher Chi-square	5.47384	0.8574	5	145

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Path

الجدول رقم (9-6): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة DlnPP.



Series: LN_PP Workfile: 122::122\

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

Panel Unit Root Test on D(LN_PP)

Panel unit root test: Summary
Series: D(LN_PP)
Date: 06/26/21 Time: 00:44
Sample: 1990 2019
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.91624	0.0000	5	140
Breitung t-stat	-5.67824	0.0000	5	135
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.35725	0.0000	5	140
ADF - Fisher Chi-square	51.1895	0.0000	5	140
PP - Fisher Chi-square	50.2987	0.0000	5	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (9-7): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة lnTCH.

Series: LNTCH Workfile: 122::122\

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

Panel Unit Root Test on LNTCH

Panel unit root test: Summary
Series: LNTCH
Date: 06/26/21 Time: 00:55
Sample: 1990 2019
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.12614	0.0167	5	142
Breitung t-stat	1.15196	0.8753	5	137
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.74744	0.2274	5	142
ADF - Fisher Chi-square	19.8169	0.0310	5	142
PP - Fisher Chi-square	18.6634	0.0448	5	145

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (9–8): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة DlnTCH.

Series: LNTCH Workfile: 122::122\

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

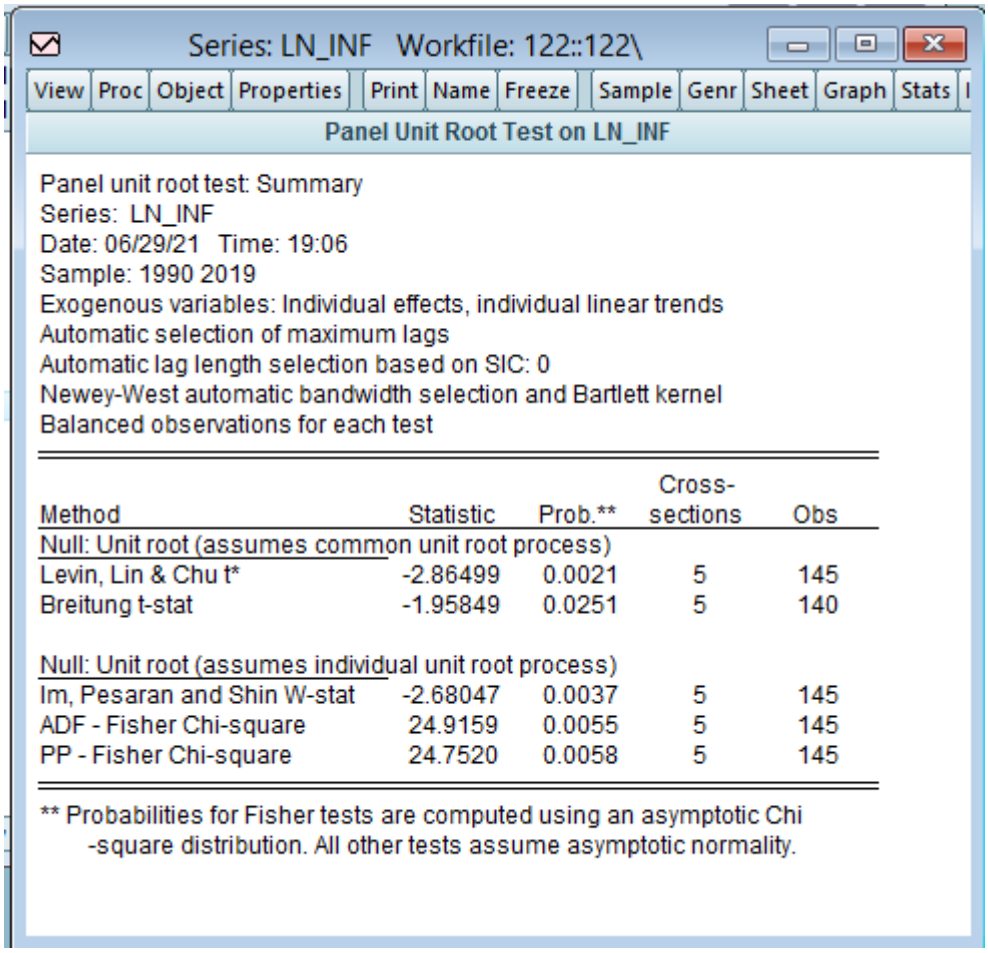
Panel Unit Root Test on D(LNTCH)

Panel unit root test: Summary
Series: D(LNTCH)
Date: 06/26/21 Time: 01:02
Sample: 1990 2019
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.01251	0.0000	5	140
Breitung t-stat	-2.59679	0.0047	5	135
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.89133	0.0000	5	140
ADF - Fisher Chi-square	64.9415	0.0000	5	140
PP - Fisher Chi-square	69.3658	0.0000	5	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (9–9) :نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة lninf.



Series: LN_INF Workfile: 122::122\

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

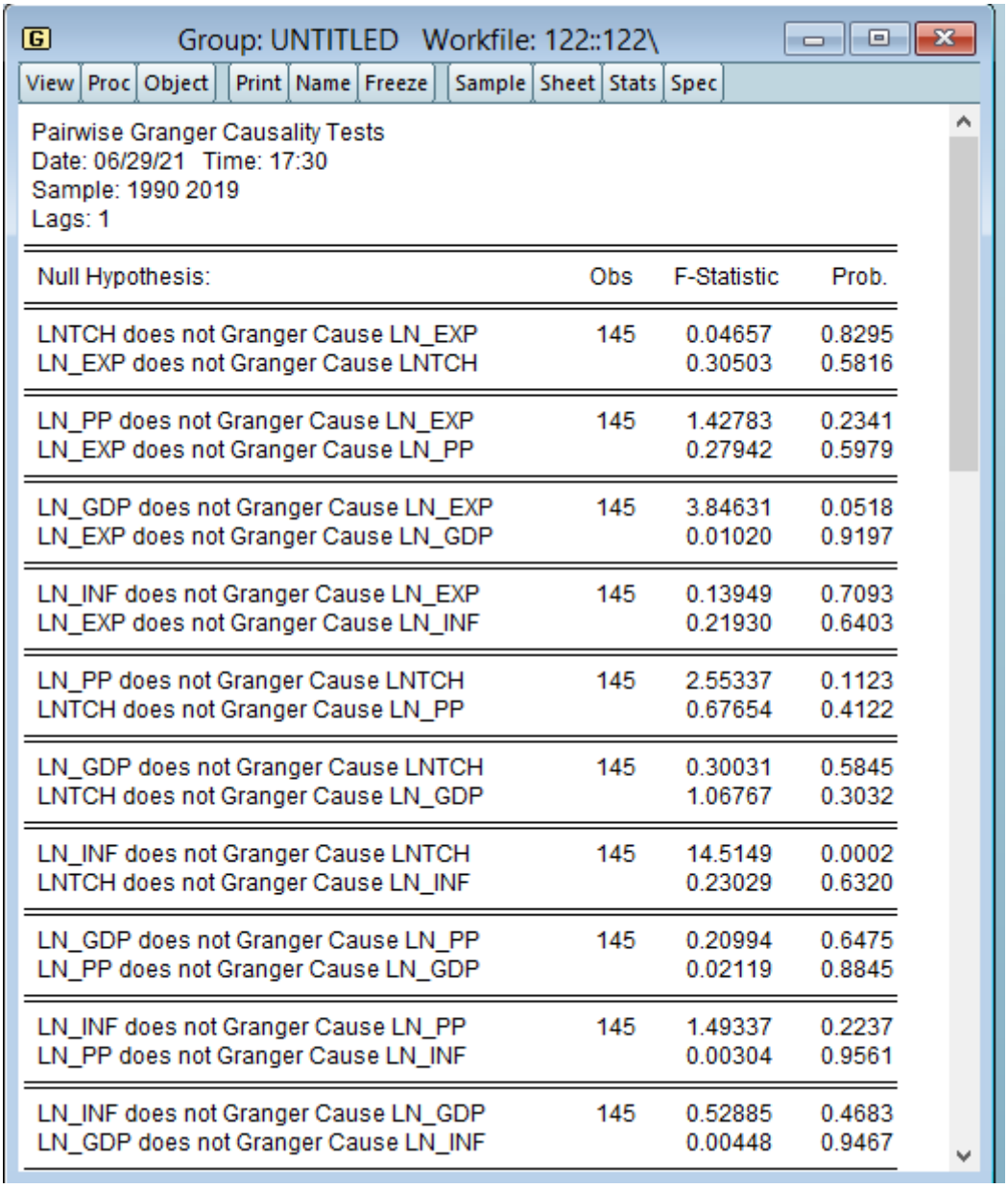
Panel Unit Root Test on LN_INF

Panel unit root test: Summary
Series: LN_INF
Date: 06/29/21 Time: 19:06
Sample: 1990 2019
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.86499	0.0021	5	145
Breitung t-stat	-1.95849	0.0251	5	140
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.68047	0.0037	5	145
ADF - Fisher Chi-square	24.9159	0.0055	5	145
PP - Fisher Chi-square	24.7520	0.0058	5	145

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (10):اختبار السببية Granger:



Group: UNTITLED Workfile: 122::122\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/29/21 Time: 17:30
Sample: 1990 2019
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNTCH does not Granger Cause LN_EXP	145	0.04657	0.8295
LN_EXP does not Granger Cause LNTCH		0.30503	0.5816
LN_PP does not Granger Cause LN_EXP	145	1.42783	0.2341
LN_EXP does not Granger Cause LN_PP		0.27942	0.5979
LN_GDP does not Granger Cause LN_EXP	145	3.84631	0.0518
LN_EXP does not Granger Cause LN_GDP		0.01020	0.9197
LN_INF does not Granger Cause LN_EXP	145	0.13949	0.7093
LN_EXP does not Granger Cause LN_INF		0.21930	0.6403
LN_PP does not Granger Cause LNTCH	145	2.55337	0.1123
LNTCH does not Granger Cause LN_PP		0.67654	0.4122
LN_GDP does not Granger Cause LNTCH	145	0.30031	0.5845
LNTCH does not Granger Cause LN_GDP		1.06767	0.3032
LN_INF does not Granger Cause LNTCH	145	14.5149	0.0002
LNTCH does not Granger Cause LN_INF		0.23029	0.6320
LN_GDP does not Granger Cause LN_PP	145	0.20994	0.6475
LN_PP does not Granger Cause LN_GDP		0.02119	0.8845
LN_INF does not Granger Cause LN_PP	145	1.49337	0.2237
LN_PP does not Granger Cause LN_INF		0.00304	0.9561
LN_INF does not Granger Cause LN_GDP	145	0.52885	0.4683
LN_GDP does not Granger Cause LN_INF		0.00448	0.9467